الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ

حَقِيقَتُهَا - أُصُولُهَا - خَصَائِصُهَا - مَعَالِمُهَا

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية
١٤٤٢هـ - ٢٠٢٠م

شركة دار البشائر الإسلامية
للطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م.
أسسها الشيخ رمزي دمشقية رحمه الله تعالى
سنة ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م
بيروت - لبنان - ص.ب: ١٤/٥٩٥٥
هاتف: ٩٦١١/٧٠٢٨٥٧.. فاكس: ٩٦١١/٧٠٤٩٦٣..
email: info@dar-albashaer.com
website: www. dar-albashaer.com

سِلْسِلَةُ مُؤَلَّفَاتٍ فِي المَنْهَجِ وَالتَّزْكِيَةِ وَالأَخْلَاقِ (١)

الدَّعْوَةُ السَّلَفِيَّةُ

حَقِيقَتُهَا - أُصُولُهَا - خَصَائِصُهَا - مَعَالِمُهَا

الدعوة السلفية: أصولها العلمية والعملية مستمدة من الكتاب والسنة،
وإمامها هو الرسول صلى الله عليه وسلم،
والعلماء عبر القرون مظهرون لهذه الدعوة لا منشئون لها

تَأْلِيفُ

سعدي بن حمود الشَّرِّي

دَارُ البَشَائِرِ الإِسْلَامِيَّةِ

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله، نحمده، ونستعين به، ونستغفره؛ ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا؛ من يهده الله فلا مُضلّ له، ومن يُضْلل فلا هادي له؛ وأشهد أن لا إلٰه إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

أما بعد:

فإنّ رسول الله ﷺ بَيَّن للناس ما نُزل إليهم من ربهم بيانًا كاملًا شاملًا في دقيق أُمورهم وجليلها؛ فعلّمهم ما يحتاجون إليه في عبادة الله ﷻ، وما يحتاجون إليه في معاملة الخلق.

فأخذ الصحابة رضوان الله عليهم ذلك عنه معينًا صافيًا نقيًّا، ومضى عليه التابعون لهم بإحسان الذين أدركوا جيل الصحابة، وسار عليه من جاء بعدهم من أئمة الهدى المستحقين لرضا الله ﷻ.

ثم خَلَف خُلوف عَموا عن الحق أو تَعامُوا عنه؛ فضلّوا وأضلّوا قصورًا أو تقصيرًا، أو عدوانًا وظلمًا؛ فأحدثوا في دين الله تعالى ما ليس منه في العقيدة والعبادة والسلوك، وحرَّفوا من أجل ذلك نصوص الكتاب والسُّنّة، أو كذبوها إن أمكنهم ذلك[1].

وهذا التحريف الذي طرأ في الأمة يوجب على العِباد السعي الحثيث في البحث: عن المنهج الصحيح الموصِّل إلى رضا الله تعالى،

(١) مستفاد من مقدمة «تقريب التدمرية» لابن عثيمين.

وعن الأمر الأول الذي كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم قبل حدوث هذا التحريف والتغيير في تاريخ الأمة.

قال نُعيم بن حَمَّاد رحمه الله: «إذا فسدت الجماعة؛ فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل أَن تَفْسد»[1].

فإذا حصل افتراق في الأمة؛ فعليك بما كانت عليه الجماعة قبل حدوث هذا الافتراق، وإذا رجعنا لما كانت عليه الجماعة قبل حدوث الافتراق في الأمة، وجدناهم على الكتاب والسُّنّة وعلى طريقة الصحابة رضي الله عنهم؛ لم نرَ عندهم عقائد أهل الكلام ـ كالجهمية والمعتزلة والأشاعرة والماتريدية وغيرهم ـ، ولا طريقة الأحزاب والجماعات المعاصرة. وإذا كان الأمر كذلك فعلينا التمسك بما كانت عليه الجماعة قبل حدوث الافتراق في الأمة، والرجوع إلى ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم من العقيدة والعمل، وترك المحدثات التي أُحدثت في الدين بعد القرون المفضلة؛ لأنها ليست من الإسلام في شيء؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]؛ فما لم يكن منه؛ فليس من الإسلام في شيء.

وحينما وقع الافتراق في الأمة، احتاج أهل الحق إلى التميّز عن المخالفين لهم، وكان ذلك بالانتساب إلى منهج السلف الصالح؛ وذلك لأربعة أمور:

١ ـ أنه المنهج الوحيد الذي أَمرنا الله باتباعه؛ كما سيأتي بيانه.

٢ ـ المنهج الوحيد الذي حُفِظ من التحريف والتغيير والتبديل عبر القرون.

---

(١) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص: ٢٢).

٣ ـ المنهج الوحيد الذي يعصمنا من الانحراف عن الفهم الصحيح لنصوص الكتاب والسُّنّة.

٤ ـ المنهج الوحيد الذي يُمثّل الإسلام الصحيح الصافي من شوائب الشرك والبدع والمحدثات.

ومن هنا يتبيّن لنا المراد بالدعوة السلفية؛ فهي نِسْبةٌ إلى السلف الصالح، وإلى الحق وأهله، وإلى المنهج الذي أَمرنا الله بسلوكه وَحَذَّرنا من مخالفته، وبراءة من المناهج المخالفة لمنهج السلف الصالح في العقيدة والعمل.

فالمراد بالدعوة السلفية السير على هدي الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم في العقيدة والعمل، وتقديم هدي الرسول ﷺ على هدي كل أحد، ولزوم فَهْم الصحابة في تلقِّي الدين وفَهمِه والعمل به والدعوة إليه، **ولهذه النسبة** ـ الدعوة السلفية ـ **خصائص سيأتي ذكرها في موضعها**.

ومن المهم بيانه: أن الدعوة السلفية ليست فِرْقة حادثة في الأمة، وليست حزبًا سياسيًّا، ولا تنظيمًا دعويًّا، ولا فكرًا حركيًّا، ولا نِسبةً إلى عالم أو شيخ أو طريقة مبتدعة في الدين أو حزب معين؛ بل **الدعوة السلفية تعني الاتباع لمنهج الرسول ﷺ وأصحابه في العقيدة والعمل، وتقديم قول الرسول ﷺ على قول كل أحد كائنًا من كان**، والتبرّؤ من مناهج أهل البدع والأهواء، وعدم التعصّب للأشخاص والجماعات أو المذاهب والأفكار، هذه حقيقة الدعوة السلفية.

وهذه الدعوة بعد حدوث الافتراق في الأمة أَصبحت هي الدعوة الوحيدة التي تُمثِّل الإسلام غضًّا طريًّا كما أُنزل، صافيًا من شوائب الشرك والبدع والمحدثات.

قال شيخ الإسلام رحمه الله في خاتمة العقيدة الواسطية عن منهج أهل السُّنَّة والجماعة:

«وطريقتهم هي دين الإسلام الذي بُعث به محمد ﷺ؛ لكن لما أخبر النبي ﷺ أن أُمّته ستفترق على ثلاث وسبعين فِرْقة؛ كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة، وفي حديث عنه أنه قال: «**هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»[(١)]، صار المتمسكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم أهل السُّنَّة والجماعة، وفيهم الصِّدِّيقون والشهداء والصالحون، ومنهم أعلام الهدى ومصابيح الدُّجى، أُولو المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة، وفيهم الأبدال، وفيهم أئمة الدين الذين أجمع المسلمون على هدايتهم، وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحقّ منصورة، لا يضرهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى تقوم الساعة**»[(٢)]»[(٣)].

وعلى هذا؛ فمن أراد طريق النجاة ـ الموصل إلى سعادة القلوب والأرواح والأبدان، وإلى معرفة الحقائق العلمية والعملية ـ؛ فعليه بالتعرُّف على حقيقة الدعوة السلفية، والسير على منهجها في العقيدة والفقه وتزكية النفوس والأخلاق وجميع جوانب الحياة.

واعلم بأن حاجة الناس اليوم ماسَّة إلى معرفة حقيقة الدعوة السلفية وتاريخها وبداية نشأتها، وبيان أُصولها التي تقوم عليها، وخصائصها التي تميزت بها عن غيرها من المناهج الدعوية، والحركات الفكرية، وعن سبب هذه التسمية (الدعوة السلفية)، وحكم التسمي بها، إلى غير ذلك من المسائل المهمة التي يكثر السؤال عنها؛ لكي يكون السائر على هذه الدعوة بصيرًا بحقيقة دعوتها، وحَذِرًا من الانحراف عنها، أو التأثر بالدعوات المخالفة لها.

---

(١) رواه الترمذي (٢٦٤١)، وحسنه الألباني في «صحيح الترمذي» (٢٦٤١).
(٢) متفقٌ عليه، رواه البخاري (٣٦٤١)، ومسلم (١٩٢٠).
(٣) «العقيدة الواسطية» (ص: ١٣١ ـ ١٣٣).

ومن أجل هذا وغيره جمعت هذه الخلاصة في بيان حقيقة الدعوة السلفية، وأصولها العلمية والعملية التي تقوم عليها، وخصائصها التي تميَّزت بها عن المناهج المخالفة لها، ومباحث مهمة تمس الحاجة إلى معرفتها[١]. **وقد جعلتها في مقدمة، وثمانية فصول، وخاتمة.**

* **أما المقدمة:** فقد بيّنت فيها على سبيل الإجمال موضوع الكتاب وطريقة تأليفي له.

* **وأما الفصول الثمانية فهي كالتالي:**

الفصل الأول: وجوب معرفة الدعوة السلفية واتباعها علمًا وعملًا.

الفصل الثاني: حقيقة الدعوة السلفية، وقد ذكرت فيه عشرين فائدة مهمة مستفادة من مفهوم الدعوة السلفية.

الفصل الثالث: نشأة الدعوة السلفية، وبداية تاريخها.

الفصل الرابع: مقاصد الدعوة السلفية.

الفصل الخامس: موقف الدعوة السلفية من المخالفين لها.

الفصل السادس: أصول الدعوة السلفية العلمية والعملية، وما يَتفرّع عنها.

الفصل السابع: خصائص الدعوة السلفية.

الفصل الثامن: مكانة التربية والأخلاق في الدعوة السلفية.

* **وأما الخاتمة:** فقد بيّنت فيها أن الدعوة السلفية دعوة إصلاحية، تأمر بالصلاح والإصلاح وفق الشريعة، وتنهى عن الفساد والإفساد بكل

---

(١) هذه الرسالة تُعدّ تهذيبًا لكتابي الأصلي: «الدعوة السلفية، حقيقتها، أصولها، معالمها، خصائصها». وقد قدّمت وأخّرت من أجل الحاجة وتتميم الفائدة.

صوره وأنواعه[١].

أسأل الله ﷻ أن يجعل عملي خالصًا لوجهه الكريم، وأن يبارك في هذا الكتاب، وينفع به المؤلف والقارئ في الدنيا والآخرة، إنه سميع قريب جواد كريم.

المؤلف
سعدي بن حمود الشمّري
إيميل: [s3dy77@hotmail.com]

(١) المؤلفات التي تُبيِّن حقيقة الدعوة السلفية كثيرة جدًّا ـ ما بين مختصر ومتوسط ومطول ـ، أذكر بعضها على سبيل المثال: «مقدمة الدارمي» (ت:٢٥٥)، وكتاب «الاعتصام بالكتاب والسُّنة للبخاري» (ت:٢٥٦)، وكتاب «الشريعة للآجري» (ت:٣٦٠)، «والإبانة الكبرى» و«الصغرى» لابن بطة العكبري (ت:٣٨٧)، و«شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة» للالكائي (ت:٤١٨)، و«الحجة في بيان المحجة» للأصبهاني (ت:٥٣٥).
ومن الكتب المعاصرة «شرح الشيخ صالح الفوزان على شرح السُّنَّة» للبربهاري، و«شرح الإبانة الصغرى» للشيخ عبد العزيز الراجحي، و«الإصباح» لشيخنا عبد الله العبيلان، و«إيضاح المحجة» لشيخنا فيصل بن قزار الجاسم.

الفصل الأول

وجوب معرفة الدعوة السلفية واتّباعها

الأسباب التي تُبيِّن وجوب معرفة الدعوة السلفية واتّباعها، والحذر من مخالفتها كثيرة، أذكر منها ثمانية أسباب على سبيل الاختصار، وفي بعضها الغُنية والكفاية لطالب الحق.

أولًا: تحقيق رضا الله تعالى ومحبته:

اعلم أن الله تعالى هو الآمر باتباع منهج السلف الصالح علمًا وعملًا، وهو الواضع لأصوله العلمية والعملية؛ فإذا امتثلنا أمره فقد أطعناه وأرضيناه، وإذا خالفنا أمره فقد عصيناه وأسخطناه، قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فرضي عن السابقين من غير اشتراط إحسان، ولم يرض عن التابعين إلا أن يتّبعوهم بإحسان»(١).

فالله تعالى علَّق رضاه في هذه الآية عمّن جاء بعد الصحابة باتباعه لهم بإحسان في العقيدة والشريعة والعبادة والأخلاق.

وفي آية ثانية علَّق الهداية على: اتباعهم في العقيدة والعمل، وعَلَّق الفُرقة والشقاق على: مخالفتهم في العقيدة والعمل؛ قال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ ۖ﴾ [البقرة: ١٣٧].

---

(١) «الصارم المسلول» (ص: ٦٣).

وفي آية ثالثة توعَّد من خالف سبيلهم بعد العلم به بالعذاب؛ فقال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

قال ابن قدامة رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن أحبَّ الكون مع السلف في الآخرة، وأن يكون موعودًا بما وُعدوا به من الجنات والرضوان؛ فليتّبعهم بإحسان، ومن اتّبع غير سبيلهم دخل في عموم قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥]»[(١)].

فهذه ثلاث آيات من كتاب ربِّنا توجب علينا اتّباع منهج السلف الصالح، والحذر من المذاهب المخالفة له.

*** وفي معرفة منهج السلف والسير عليه تحقيق لمحبة الله تعالى؛** لأن الله تعالى يُحبُّ أن تُعرَف سبيل أوليائه لِتُحَبَّ وتُسلَك، ويُحِبُ أن تُعرَف سبيل أعدائه لِتُجتَنَب وتُبغَض. وهذا المقصد يتحقق بمعرفة الدعوة السلفية، والبعد عن المناهج المخالفة لها؛ لأنَّ الدعوة السلفية الآمر باتباعها هو الله تعالى، والمبلغ عنه هو الرسول ﷺ، والعلماء وظيفتهم عبر القرون إظهار هذه الدعوة وبيان معالمها والدعوة إليها. فإذا كان الأمر كذلك؛ فإن الله تعالى يحب أن تُعرف سبيله التي أمر بها لتُتبع وتُسلك، ويحب أن تُعرف السبل المخالفة لسبيله لتُبغض وتُترك؛ قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ وَلِتَسۡتَبِينَ سَبِيلُ ٱلۡمُجۡرِمِينَ﴾ [الأنعام: ٥٥].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله تعالى قد بيَّن في كتابه سبيل المؤمنين مفصّلة، وسبيل المجرمين مفصّلة، وعاقبة هؤلاء مفصّلة،

(١) «ذم التأويل» (ص: ٧).

وأعمال هؤلاء وأعمال هؤلاء، وأولياء هؤلاء وأولياء هؤلاء، وخذلانه لهؤلاء وتوفيقه لهؤلاء، والأسباب التي وفق بها هؤلاء، والأسباب التي خذل بها هؤلاء، وجلّى سبحانه الأمرين في كتابه وكشفَهما وأوضحَهما، وبيّنهما غاية البيان، حتى شاهدتْهما البصائر كمشاهدة الأبصار للضياء والظلام.

فالعالمون بالله وكتابه ودينه عَرفوا سبيلَ المؤمنين معرفةً تفصيليَّةً، وسبيلَ المجرمين معرفة تفصيلية؛ فاستبانت لهم السبيلان؛ كما يستبين للسالك الطريق الموصل إلى مقصوده، والطريق الموصل إلى الهلكة؛ فهؤلاء أعلم الخلق، وأنفعهم للناس، وأنصحهم لهم، وهم الأدِلّاء الهداة. . . . . فإن اللبْس إنما يقع إذا ضعف العلم بالسبيلين أو أحدهما»[(١)].

ثم قال: «والمقصود أن الله سبحانه يحب أن تُعرف سبيل أعدائه لِتُجتنب وتُبغض؛ كما يحب أن تُعرف سبيل أوليائه لتُحب وتُسلك، وفي هذه المعرفة من الفوائد والأسرار ما لا يعلمه إلا الله: من معرفة عموم ربوبيته ـ سبحانه ـ وحكمته وكمال أسمائه وصفاته»[(٢)].

وفي اتباع هذا المنهج العظيم إيصال لآخر الأمة بأولها، وإيصال للأمة بالوحي الذي نزل من السماء؛ قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «لن يُصلِح آخرَ هذه الأمة إلا ما أصلَحَ أوّلها»[(٣)].

والذي أصلح أول هذه الأمة هو الوحي النازل من السماء: القرآن والسُّنّة. ولهذا استفاضت وصايا الأئمة في الحثّ على لزوم هدي السلف.

---

(١) «الفوائد» (ص: ١٥٧).
(٢) «الفوائد» لابن القيم (ص: ١١١)
(٣) «الشفا» للقاضي عياض (٢/ ٨٨).

قال ابن مسعود رضي الله عنه: «من كان منكم متأسِّيًا فليتأسَّ بأصحاب محمد ﷺ؛ فإنهم كانوا أبرَّ هذه الأمة قلوبًا، وأعمقها علمًا، وأقلّها تكلفًا، وأقومها هديًا، وأحسنها حالًا، قومًا اختارهم الله لصحبة نبيه ولإقامة دينه؛ فاعرفوا لهم فضلهم واتّبعوهم في آثارهم؛ فإنهم كانوا على الهُدى المستقيم»(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله: «لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه؛ بل يجب قبول ذلك بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا»(٢).

ثانيًا: تحقيق الاتّباع للدعوة السلفية على الوجه الصحيح:

الاتباع الصحيح لمنهج السلف الصالح لا يتحقق إلا بعد العلم بمنهجهم العلمي والعملي؛ قال تعالى لنبيه عليه الصلاة والسلام: ﴿فَٱعْلَمْ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا ٱللَّهُ وَٱسْتَغْفِرْ لِذَنۢبِكَ﴾ [محمد: ١٩] وقال البُخَارِيُّ رحمه الله تَعَالَى: «بَابٌ: العِلْمُ قَبْلَ القَوْلِ وَالْعَمَلِ»(٣)، ثم ذكر الآية؛ فلا اتّباع صحيح للدعوة السلفية إلا بعد العلم بمنهاجها العلمي والعملي.

وقد انتسب إلى الدعوة السلفية أُناس كثيرون مع مخالفتهم لها في العقيدة أو العمل، إمّا جهلًا وإمّا تغريرًا وتَلْبيسًا ـ كما قال شيخ الإسلام، وستأتي الإشارة إلى كلامه والإحالة على موضعه ـ، والعبرة ـ كما هو معلوم ـ بتحقيق الاتباع لمنهج السلف في العقيدة والعمل لا بدعوى الانتساب، وبالبينات والبراهين لا بالدعاوى والشعارات.

قال الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ في قول الله عز وجل:

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٧).
(٢) «الفتاوى» (٤/ ١٤٩).
(٣) «صحيح البخاري» (١/ ٢٤).

﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠].

«فالله ﷻ ضَمن لمن اتّبع المهاجرين والأنصار بهذا الشرط (بِإِحْسَانٍ)؛ يعني: بإتقان، لا دعوى أو انتساب من غير تحقيق إما عن جهل أو عن هوى؛ ليس كل من انتسب إلى السلف يكون محقًّا حتى يكون اتباعه بإحسان، هذا شرط شرطه الله ﷻ، والإحسان يعني الإتقان والإتمام، وهذا يتطلب من الأتْباع أن يدرسوا منهج السلف وأن يعرفوه ويتمسكوا به، أما أن ينتسبوا إليهم وهم لا يعرفون منهجهم ولا مذهبهم؛ فهذا لا يجدي شيئًا ولا ينفع شيئًا، وليسوا من السلف وليسوا سلفيين؛ لأنهم لم يتّبعوا السلف بإحسان كما شرط الله ﷻ... فكم مِن الناس مَن يدعي السلفية، وأنه على منهج السلف وهو على خلاف ذلك، إما لجهله بمنهج السلف وإما لهواه؛ فهو يعرف ولكنه يتّبع هواه»[(١)].

ثالثًا: السير على الصراط المستقيم والنجاة من المهالك في الدنيا والآخرة:

مَن سار على نهج الرسول ﷺ والصحابة ﷺ في هذه الحياة كان على الصراط المستقيم في الدنيا، وهُدي يوم القيامة لسلوك الصراط الحسي، ونجا من المهالك الدنيوية والأخروية، وعلى قدر ثُبوت العبد على هذا المنهاج في الدنيا يكون ثُبوته على الصراط يوم القيامة.

قال ابن القيم رحمه الله: «فمن هُدِي في هذه الدار إلى صراط الله

---

(١) «السَّلفية حقيقتها وسماتها» (ص: ١٢).
وانظر الفائدة السادسة من هذا الكتاب تحت عنوان: معايير الانتماء للدعوة السلفية (ص: ٤٢).

المستقيم، الذي أَرسل به رُسله، وأنزل به كتبه، هُدِي هناك إلى الصراط المستقيم، الموصل إلى جنته ودار ثوابه؛ وعلى قدر ثُبوت قدم العبد على هذا الصراط، الذي نصبه الله لعباده في هذه الدار، يكون ثُبوت قدمه على الصراط المنصوب على متن جهنم؛ وعلى قَدْر سيره على هذا الصراط، يكون سيره على ذاك الصراط؛ فمنهم من يمرّ كالبرق، ومنهم من يمرّ كالطرف، ومنهم من يمرّ كالريح، ومنهم من يمرّ كشد الركاب، ومنهم من يسعى سعيًا، ومنهم من يمشي مشيًا، ومنهم من يحبو حبوًا، ومنهم المخدوش المُسَلَّمُ، ومنهم المُكَرْدَسُ في النار؛ فلينظر العبد سيره على ذلك الصراط من سيره على هذا، حذو الْقُذَّةِ بِالْقُذَّةِ، جزاءً وفاقًا، هل تجزون إلا ما كنتم تعملون، ولينظر الشبهات والشهوات التي تَعُوقه عن سيره على هذا الصراط المستقيم؛ فإنها الكلاليب التي بِجَنَبَتَيْ ذاك الصراط تَخطفه وتَعوقه عن المرور عليه؛ فإن كثرت هنا وقويت؛ فكذلك هي هناك، وما ربّك بظلام للعبيد»[(١)].

رابعًا: تحقيق الإسلام كما أُنزل غضًّا طريًّا صافيًا من جميع شوائب الشرك والبدع:

من المعلوم أن الأمة جرى عليها ما جرى على بني إسرائيل من الافتراق؛ فافترقت على ثلاث وسبعين فرقة كلّها مستحقة للوعيد إلا ملة واحدة، وهي التي تمسكت بما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم من العقيدة والعمل، ولم تسلك مسالك أهل البدع والأهواء.

فبعد حصول الافتراق في الأمة أصبحت الدعوة السلفية هي التي تمثل الإسلام عقيدةً وشريعةً وعبادةً وأخلاقًا، وذلك لكمال اتباعها لهدي الرسول ﷺ وسيرها على منهج السلف الصالح، وهذا هو دين الإسلام؛

(١) «مدارج السالكين» (١/ ١٠).

فالإسلام هو ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم من العقيدة والعمل، وكل ما لم يكن عليه الرسول ﷺ والصحابة رضي الله عنهم فليس من الإسلام في شيء.

وعلى هذا؛ فالبدع كلّها ليست من الإسلام، وأهلها لا يُمثلون الإسلام الصافي من شوائب الشرك والبدع، وذلك لمخالفتهم لهدي الإسلام في العقيدة والعمل؛ فليست عقيدتهم عقيدة الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، وليست أعمالهم التي أحدثوها مستندة إلى القرآن العظيم أو السُّنَّة النبوية الصحيحة أو أفعال الصحابة رضي الله عنهم؛ بل لهم مصادر يَستمدون منها منهاجهم العلمي والعملي غير الكتاب والسُّنّة وما أجمع عليه الصحابة، قال شيخ الإسلام رحمه الله في حقيقة منهج أهل البدع والأهواء: «وشعار هذه الفِرق مُفارقة الكتاب والسُّنّة والإجماع»[1].

خامسًا: تحقيق الهداية والأمان للأفراد والدول والمجتمعات:

الدعوة السلفية هي السبيل الوحيد لتحقيق الأمن والأمان، والهداية والاستقرار، وانتظام أمور أهل الإسلام، وهي الحل الأمثل والعلاج النافع لجميع مشاكل الأمة الإسلامية في كل زمان ومكان، **ويتبين ذلك من خلال النظر في ثلاثة أمور:**

١ ـ **النظر في مصادر الدعوة السلفية**، ومنهجها الإصلاحي في العقيدة والشريعة والعبادة والأخلاق وجميع جوانب الحياة.

٢ ـ **النظر في آثار الدعوة السلفية الحميدة** على العباد والبلاد في كل زمان ومكان؛ لأنَّ الآثار الحميدة من أكبر الشواهد على حسن الطريق وصحته، وقُبح ما عارضه وخالفه.

٣ ـ **النظر في سِير أئمة هذه الدعوة**؛ فإن الدعوة السلفية أئمتها بعد

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ٣٤٦).

الرسول ﷺ وصحابته الكرام رضي الله عنهم، سادات التابعين وخيار الأئمة ومن سار على نهجهم في العقيدة والعمل؛ فمن نظر إلى سِير علماء الدعوة السلفية في كل زمان عَلِم أن طريقتهم مرضية، وثمارهم الدعوية عظيمة، وآثارهم الحسنة على العباد والبلاد مشهودة ومشهورة لا ينكرها إلا مكابر، وعَلِم أيضًا أن الدعوة السلفية دعوة أَمن وأَمان، وهداية واستقرار، وعدل وإصلاح لجميع شؤون الحياة.

وعلى هذا؛ فليست الهداية والأمان وانتظام أمور أهل الإسلام في سبيل أهل البدع والأهواء قطعًا؛ لأنَّ الفتن والفوضى عمّت بلاد المسلمين في القديم والحديث بسبب البدع والآراء الفاسدة، والبعد عن سبيل المؤمنين؛ فلا عقيدة الجهمية والمعتزلة فيها صلاح أحوال المسلمين، ولا عقيدة الماتريدية والأشاعرة فيها صلاح أحوال المسلمين، ولا طريقة الأحزاب والجماعات المعاصرة فيها صلاح أحوال المسلمين؛ لأنَّ هذه الأحزاب والجماعات لا تَنطلق من مصادر وأصول صحيحة؛ بل أُسست على التحزب المذموم والأساليب المحرمة كالثورات ضد حُكّام المسلمين، وتضييع الأمن وإحداث الفتن والفوضى في بلاد المسلمين، وتكفير من لا يستحق التكفير، والكل يشهد اليوم عواقب فكر جماعة الإخوان المسلمين والتنظيمات التي خرجت من رحمِهم.

فالأمة الإسلامية عانت من عواقب البدع الكلامية قديمًا ولا زالت تعاني، وعانت اليوم من الأحزاب والجماعات المعاصرة، ولهذا كان السلف يُلَقِّبون أهل البدع والأهواء بـ (أهل البدعة والفُرقة)؛ لأنهم أهل خلاف في الدين وفتنة فيه، وأهل فُرقة عن جماعة المسلمين.

ولُقّب أهل السُّنَّة بـ (أهل السُّنَّة والجماعة) لتمسكهم بسنة الرسول ﷺ، وبالجماعة لأنهم سائرون على منهج الصحابة رضي الله عنهم، وملازمون لجماعة المسلمين وعدم الخروج أو الشذوذ عنهم.

فالسُّنّة تعني: الجماعة والهداية والأمن والأمان، وعكسها البدعة تعني الفُرقة والضلالة والفتن والفوضى[١].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن تدبر العالم والشرور الواقعة فيه علم أن كل شر في العالم سببه مخالفة الرسول ﷺ والخروج عن طاعته، وكل خير في العالم فإنه بسبب طاعة الرسول ﷺ، وكذلك شرور الآخرة وآلامها وعذابها إنما هو من موجبات مخالفة الرسول ﷺ ومقتضياتها؛ فعاد شر الدنيا والآخرة إلى مخالفة الرسول ﷺ وما يترتب عليه؛ فلو أن الناس أطاعوا الرسول حق طاعته لم يكن في الأرض شرّ قط»[٢].

سادسًا: سلوك منهج التوسُّط والاعتدال، والبعد عن مناهج أهل الغلو والجفاء:

من سمات الدعوة السلفية: الوسطية والاعتدال في العقيدة والشريعة والعبادة والأخلاق وجميع جوانب الحياة، ومجانبة الغلو والجفاء، قال تعالى مخاطبًا الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣].

وعلى هذا؛ فكل من التزم منهج السلف الصالح في العقيدة والعمل، ولم يَزد عليه أو يَنقص عنه فهو على منهج التوسُّط والاعتدال، وكل من خرج عن هديهم فهو دائر بين الغُلوّ أو الجفاء.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «متابعة الآثار فيها الاعتدال والائتلاف

---

(١) انظر الفائدة السادسة عشرة من هذا الكتاب تحت عنوان (الدعوة السلفية تجمع والبدع والأهواء تفرق) (ص: ٦٤)؛ فإن تحتها أمثلة من التاريخ.

(٢) «الرسالة التبوكية» (ص: ٧٥).

والتوسط الذي هو أفضل الأمور»[١].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: في قول الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]: «والتابعون لهم بإحسان هم الذين لم يُقَصِّروا فيما كان عليه السلف ولم يَزيدوا؛ فمن قصّر فإنه لم يتّبع بإحسان، ومن زاد لم يتّبع بإحسان، ولهذا قال النبي ﷺ: «**هم من كان على مثل ما أنا عليه وأصحابي**»[٢]؛ فهذه المماثلة هي التي يتحقق بها الاتباع بإحسان، وما عدا ذلك فإنه اتباع ناقص»[٣].

واعلم أن أهل البدع والأهواء لم يَمتثلوا أَمر الله تعالى في هذه الآية: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة: ١٠٠]؛ فقد خالفوا منهج الصحابة رضي الله عنهم في العقيدة والعمل، وصاروا بين الغلو والجفاء في اعتقادهم وعملهم، ولهذا فالتطرف والانحراف والغلو والجفاء عن منهج التوسُّط والاعتدال سمة لأهل الأهواء والبدع في كل زمان ومكان.

سابعًا: زكاة النفس؛ وذلك بطهارتها من مساوئ الأخلاق والأعمال، وتحليتها بالأخلاق الفاضلة والأعمال الصالحة:

اعلم أن الاتّباع الصحيح لمنهج الرسول ﷺ والصحابة رضي الله عنهم، يُورث زكاة النفس، وطهارة القلب، والأعمال الصالحة، والأخلاق الفاضلة؛ ولهذا كل من نقصت عنده هذه الخصال الحميدة؛ كان هذا النقص دليلًا على ضعف اتباعه لمنهج السلف الصالح في العلم أو العمل؛ لأنَّ الاتباع الصحيح يُورث الكمال ولا بدّ، قال النبي ﷺ:

---

(١) «الفتاوى» (٢٢/٤٠٨).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٤).

(٣) «شرح القواعد المثلى» (ص: ٣٠).

«**أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا**»(١).

وقال محمد بن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ عن حال السلف: «كانوا يتعلمون الهدْي كما يتعلمون العلم»(٢).

وعلى هذا؛ فإذا رأيت الرجل غليظ القلب، سيء الأخلاق، عنيف التعامل؛ فاعلم أن هذه الأخلاق دليل على ضعف اتباعه لهدي الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم؛ لأنَّ الاتّباع الصحيح يُورث لين القلب، والأخلاق الفاضلة، والأعمال الصالحة، والتنزُّه عن سفاسف الأخلاق.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا أهمية ظهور أثر العلم النافع على الجوارح: «والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدبًا، وأشد الخلق تواضعًا، وأعظمهم نزاهة وتديُّنًا، وأقلهم طيشًا وغضبًا، لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه، وطرائق المحدثين، ومآثر الماضين؛ فيأخذوا بأجملها وأحسنها، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها»(٣).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «ينبغي لطالب الحديث أن يتميز في عامة أموره عن طرائق القوم باستعمال آثار رسول الله ﷺ ما أمكنه، وتوظيف السُّنن على نفسه؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]»(٤).

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وصححه الألباني.
(٢) أخرجه الخطيب في «الجامع» (١/ ٧٩) (٩).
(٣) «الجامع لأخلاق الراوي للخطيب البغدادي» (١/ ٧٨).
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب البغدادي» (١/ ١٤٢).

وهذا التميز لا يتحقق إلا بالاتباع الصحيح لمنهج السلف الصالح؛ كما قال تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ ۖ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً ۖ وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨].

ومما يجب التنبه له أن الدعوة السلفية تؤخذ كاملةً ولا تتجزأ؛ فلا نُهمل منها جانب التزكية والأخلاق، أو العقيدة والاتباع؛ لأنَّ الكل من الدين، والدين يؤخذ كاملًا لا ناقصًا.

ثامنًا: سلوك سبيل المصلحين، وذلك بالدعوة إلى الله على بصيرة:

قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

وقال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥][(١)].

والدعوة إلى الله عبادة يشترط فيها توفر شرطي العبادة: الإخلاص والاتّباع؛ حتى تُقبل وتُؤتي ثمارها المرجوّة؛ قال ابن قاسم رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ولا بدّ في الدعوة إلى الله من شرطين: أن تكون خالصةً لوجه الله، وأن

---

(١) قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى قوله تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ﴾ [النحل: ١٢٥]: «ذكر سبحانه مراتب الدعوة، وجعلها ثلاثة أقسام بحسب حال المدعو: فإنه إما أن يكون طالبًا للحق، مؤثرًا له على غيره إذا عرفه؛ فهذا يدعى بالحكمة، ولا يحتاج إلى موعظة وجدال. وإما أن يكون مشتغلًا بضد الحق، لكن لو عرفه آثره واتبعه؛ فهذا يحتاج إلى موعظة بالترغيب والترهيب. وإما أن يكون معاندًا معارضًا؛ فهذا يجادل بالتي هي أحسن؛ فإن رجع، وإلا انتقل معه إلى غير الجدال إن أمكن».

تكون على وَفْق سُنّة رسول الله ﷺ، وأن يكون الداعي عارفًا بما يدعو إليه؛ فإن أخلّ بالأول كان مشركًا، وإن أخلّ بالثاني كان مبتدعًا»[١].

وعلى هذا؛ فلا يجوز للمسلم أن يتعبّد الله على جهل؛ بحيث يدعو إلى الله بلا بصيرة بأصول الدعوة وأولوياتها؛ لأنَّ هذا خلاف شروط العبادة التي سبق ذكرها، وخلاف منهج الرسول ﷺ وأصحابه ومن سار على دربهم؛ وما كان خلاف منهج الرسول ﷺ وأصحابه والسائرين على دربهم؛ فهو يضرّ ولا ينفع، ويُفْسد ولا يصلح.

ولهذا لما تركت الأحزاب والجماعات هذا الأصل العظيم ـ وهو الدعوة على بصيرة ـ ضلَّت وأضلَّت، وجَلَبت للمسلمين الفتن والفوضى، وانتشرت مظاهر الشرك والبدع في الأمة؛ لأنَّ هذه الجماعات حرّفت مفهوم التوحيد كما حرّفته الفِرق الكلامية قديمًا؛ فجعلت هذه الجماعات غاية الغايات إقامة الخلافة الإسلامية كما زعموا!! وحصروا الدين كله في السياسة، وجعلوا شباب الأمة وقُودًا في ساحات القتال المحرم، وأقحموا المسلمين في الفتن العظيمة؛ فهم في الحقيقة فرّقوا الأمة وشتتوها، وساهموا في ضعفها وهوانها، وتسلّط الأعداء عليها، تحت شعار «السعي إلى تحقيق الخلافة ونصرة قضايا الأمة الإسلامية والشعوب المستضعفة»!![٢]

قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا حقيقة هذه الدعوات: «وأما تصعيد النظر إلى القيادة قبل بناء القاعدة المسلمة فهو انطلاق من فراغ يشابه مسلك الخوارج من وجه، ونتيجته عمليات حصد لشباب الأمة،

---

(١) «حاشية كتاب التوحيد» (ص: ٥٥).

(٢) انظر إلى: «مقدمة في التفسير السياسي للدين» للشيخ عبد الحق التركماني، و«مفهوم الخلافة» لشيخنا فيصل قزار الجاسم، و«القصة الكاملة لخوارج عصرنا» للشيخ إبراهيم المحيميد.

وإفناء للقدرات في زنازن السجون وغياهب القبور، وليس من الأثر إلا كالخط على الماء»[١].

*** فهذه ثمانية أمور توجب علينا معرفة منهج السلف الصالح والسير عليه، والحذر من مخالفته، ومن خلالها نعلم أن سلوك منهج أهل البدع والأهواء له عواقب وخيمة ومفاسد عديدة على الفرد والأمة.**

(١) «حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب» (ص: ٦٢).

الفصل الثاني

حقيقة الدعوة السلفية

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**وإن بَنِي إسرائيل تفرّقت على ثنتين وسبعين ملة، وتَفترق أُمتي على ثلاث وسبعين ملّة؛ كلّهم في النار إلا ملّة واحدة، قالوا: ومَن هي يا رسول الله؟ قال: ما أنا عليه وأصحابي**»[(١)].

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٤١)، والحاكم في «المستدرك» (٤٤٤).
وقد صحح حديث الافتراق جمع من أهل العلم؛ كالترمذي، والحاكم، وابن حبان، والبيهقي، والبغوي، وابن قدامة، والعراقي، والشاطبي، وابن تيمية، وابن القيم، والذهبي، والألباني، وغيرهم.
قال الشيخ حمد العثمان في كتابه «دفع المراء عن حديث الافتراق» بعد بحثه ودراسته لحديث الافتراق: «حديث افتراق الأمة ورد بأسانيد كثيرة، وألفاظ متنوعة، منها ما هو صحيح لذاته، ومنها ما هو صحيح لغيره، والروايات الصحيحة متفقة على إثبات عدد الفِرق إلى ثلاث وسبعين فِرقة، وأنها كلها في النار إلا واحدة، وهي الجماعة. وهناك من تكلم في ثبوت الحديث وضعفه، وهؤلاء انفردوا عن أئمة الحديث المتقدمين، ولهم مجازفات في نقد الحديث تجعل الباحث لا يطمئن ولايركن إلى أحكامهم. ومن صحح الحديث هم جماعة المحدثين من كل عصر، وهم أئمة الشأن، والحديث بلا ريب كما قال شيخ الاسلام ابن تيمية رحمه الله (حديث محفوظ)، والحافظ السيوطي رحمه الله عده من المتواتر، ولم أره لأحد غيره».
وألفاظ الحديث من اختلاف التنوع لا التضاد؛ رواه الترمذي باللفظ السابق، ورواه أبو داود (٤٥٩٦) عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: «**تفرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة أو اثنتين وسبعين فرقة، والنصارى مثل ذلك، وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين فرقة**». ورواه أحمد (٤/ ١٠٢) وغيره عن معاوية رضي الله عنه أنه قام =

فهذه حقيقة الدعوة السلفية: التمسك بما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم من العقيدة والعمل.

وها هنا فوائد مهمة مستفادة من هذا الحديث:

الفائدة الأولى: أن هذا الحديث له شواهد من السُّنَّة النبوية؛ ومصداقه في كتاب الله تعالى: قال تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

وأما شاهده من السُّنَّة النبوية فهو ما جاء عَنْ عَبْدِ الله بن مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ الله قَالَ: «**ما من نبي بعثه الله في أُمّة قبلي إلا كان له من أُمّته حواريون، وأصحاب يأخذون بسُنّته ويَقتدون بأمره، ثم إنها تَخْلف مِن بَعدهم خُلُوف يَقولون ما لا يَفعلون، ويَفعلون ما لا يُؤمرون؛ فمن جاهدهم بيده فهو مُؤمن، ومَن جاهدهم بلسانه فهو مُؤمن، ومن جاهدهم بقلبه فهو مُؤمن، وليس وراء ذلك من الإيمان حَبّة خَردل**»[(١)].

= خطيبًا؛ فقال: «ألا إن رسول الله ﷺ قام فينا فقال: **ألا إن من كان قبلكم من أهل الكتاب افترقوا على اثنتين وسبعين ملة، وإن هذه الملة ستفترق على ثلاث وسبعين، اثنتان وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، وهي الجماعة**». ورواه ابن ماجه (٣٩٩٣) عن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**إن بني إسرائيل افترقت على إحدى وسبعين فرقة، وإن أُمّتي ستفترق على اثنتين وسبعين فرقة كلها في النار إلا واحدة وهي الجماعة**». ورواه ابن ماجه أيضًا (٣٩٩٢) عن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**افترقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة؛ فواحدة في الجنة، وسبعون في النار، وافترقت النصارى على اثنتين وسبعين فرقة؛ فإحدى وسبعون في النار، وواحدة في الجنة، والذي نفس محمد بيده لتفترقنّ أمتي على ثلاث وسبعين فرقة؛ فواحدة في الجنة، واثنتان وسبعون في النار**. قيل: يا رسول الله من هم؟ قال: **الجماعة**». انظر: «دفع المراء عن حديث الافتراق».

(١) رواه مسلم (٥٠).

وما جاء عن العرباض بن سارية ﷺ حينما قال: صلى بنا رسول الله ﷺ ذات يوم ثم أقبل علينا؛ فوعظنا موعظة بليغة ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب؛ فقال قائل: يا رسول الله، كأن هذه موعظة مودع؛ فماذا تعهد إلينا؟ قال: «**أوصيكم بتقوى الله والسمع والطاعة، وإن عبدًا حبشيًّا؛ فإنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكم بسُنّتي وسُنّة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسّكوا بها وعضّوا عليها بالنواجذ، وإيّاكم ومحدَثات الأمور؛ فإن كل محدَثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»(١).

فهذا الحديث وما يدلّ عليه مقرر في القرآن والسُّنّة، ومقبول عند أئمة أهل السُّنَّة والجماعة.

الفائدة الثانية: قوله ﷺ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»، ينبغي أن يُفهم فهمًا شاملًا؛ فمجالات اتباع منهج السلف والاقتداء به يكون في جميع أمور الدين: العقيدة والعبادة والزهد والأخلاق وسائر أمور الشريعة، وعلى هذا فمنهج السلف يؤخذ كاملًا لا ناقصًا، وتُعظّم سائر معالمه، ولا يُتهاون بشيء منها.

الفائدة الثالثة: قوله ﷺ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» هو ما يعبر عنه اليوم بالمنهج السلفي.

وكلمة المنهج(٢): تطلق في اللغة العربية على الطريق المتصف بصفات أبرزها: الوضوح، والظهور، والاستقامة.

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وابن ماجه (٤٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٦٠٧).

(٢) كلمة منهج وردت في النصوص مرادًا بها معناها اللغوي، قال تعالى: ﴿لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨]، وجاء عند ابن ماجه عن عبد الله بن سلام =

قال ابن الأثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وفي حديث العباس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: «لم يمت رسول الله ﷺ حتى تركَكم على طريق ناهجة»[(١)]؛ أي: واضحة بينة. ثم قال: والنَّهْج: الطريق المستقيم»[(٢)].

= قال: (رأيت على عهد النبي ﷺ رؤيا، رأيت كأن رجلًا أتاني فقال لي: انطلق؛ فذهبت معه فسلك بي منهجًا عظيمًا... فقصصتها على رسول الله ﷺ فقال: «**رأيت خيرًا، أما المنهج العظيم فالمحشر...**») الحديث. رواه ابن ماجه (٢/ ٣٩٢٠). وفي لفظ مسلم (٢٤٨٤): «**فإذا جواد منهج عن يميني**»، قال النووي رَحِمَهُ اللَّهُ: «أي: طرق واضحة بينة مستقيمة». وعن حذيفة أن النبي ﷺ قال: «**تكون النبوة فيكم ما شاء الله أن تكون، ثم يرفعها إذا شاء أن يرفعها، ثم تكون خلافة على منهاج النبوة؛ فتكون ما شاء الله أن تكون**». رواه أحمد (٤/ ١٨٤٣٠).

ومن المسائل التي يتم السؤال عنها: **ما الفرق بين العقيدة والمنهج**:

المنهج: أعم من العقيدة، المنهج يشمل اتباع السلف في جميع أمور الدين (في باب العقيدة، والأخلاق، والزهد، وباب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والموقف من المخالفين، وكيفية التعامل مع الحكام، وكيفية الدعوة إلى الله، إلى غير ذلك من المسائل). والخلاصة: أن المنهج هو فهم الإسلام كما فهمه السلف الصالح. وعلى هذا، فالمنهج هو الطريق الصحيح لفهم العقيدة وجميع مسائل الدين. وذكر بعض أهل العلم أن من لديه خطأ في المنهج؛ فإن لديه خطأ في العقيدة، والعكس أيضًا صحيح؛ كما هو حال الخوارج.

والعقيدة: يراد بها أصول الإيمان الستة هذا من حيث الأصل.

والعقيدة والمنهج متلازمان؛ فلا يوجد عندنا شخص عقيدته صحيحة ومنهجه باطل. قال الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ حينما سئل عن الفرق بين العقيدة والمنهج: «المنهج أعم من العقيدة، المنهج يكون في العقيدة وفي السلوك والأخلاق والمعاملات وفي كل حياة المسلم؛ كل الخطة التي يسير عليها المسلم تسمى المنهج، أما العقيدة فيراد بها أصل الإيمان، ومعنى الشهادتين ومقتضاهما هذه هي العقيدة». «الأجوبة المفيدة» (ص: ٧٥).

(١) أخرجه عبد الرزّاق في «مصنفه» (٥/ ٤٣٣).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (٥/ ٢٨١).

وأما كلمة السلف ومشتقاتها: فهي تدور في أغلب استعمالاتها حول الدّلالة على التقدم والمضي والسبق الزمني.

قال ابن منظور رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسَّلَف أيضًا: مَنْ تقدمك من آبائك وذوي قرابتك الذين هم فوقك في السن والفضل، ولهذا سمي الصدر الأول من التابعين: السلف الصالح»(١).

وقال السمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «والسَّلَفي: بفتح السين واللام، وفي آخرها الفاء، هذه النسبة إلى السَّلف، وانتحال مذهبهم على ما سمعت»(٢)(٣).

مدلول كلمة منهج السلف الصالح اصطلاحًا:

مراد العلماء بقولهم: منهج السلف؛ أي: لزوم هدي الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ومن تبعهم بإحسان في ثلاثة أمور: فهم الدين، والعمل به، والدعوة إليه.

ولكي نصل إلى مفهوم صحيح يحدد المقصود بمصطلح السلف الصالح تحديدًا دقيقًا، **لا بدّ لنا من ثلاثة أمور**:

الأمر الأول: تحديد مفهوم السلف من الناحية الزمنية، وهم الصحابة والتابعون وأتباعهم أهل القرون المفضلة.

الأمر الثاني: أن التحديد الزمني غيرُ كافٍ لتحديد مفهوم السلف؛

---

(١) «لسان العرب» (٩/ ١٥٩).

(٢) «الأنساب» (٧/ ١٠٤).

(٣) وردت كلمة (سلف) في القرآن والسُّنّة مرادًا بها معناها في اللغة؛ كقوله تعالى: ﴿فَجَعَلْنَٰهُمْ سَلَفًا وَمَثَلًا لِّلْءَاخِرِينَ﴾، وقول النبي ﷺ لفاطمة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «**نعم السَّلَف أنا لك**». رواه مسلم. وقوله: «**إنما بقاؤكم فيمن سَلَف من الأمم**...». رواه البخاري.

لأننا نلاحظ أن كثيرًا من الفِرق والبدع ظهرت في تلك الفترة الزمنية؛ لذلك فوجود شخص ما في هذا الزمن لا يكفي للحكم عليه بأنه سائر على مذهب السلف، ما لم يكن موافقًا للكتاب والسُّنّة في أقواله وأفعاله متبعًا لا مبتدعًا، ولذلك نلاحظ أن كثيرًا من العلماء يقيّد هذا المصطلح عند استعماله فيقول: (السلف الصالح).

الأمر الثالث: أنه بعد وجود الفِرَق وحصول الافتراق أصبح مدلول السلف منطبقًا على من حافظ على سلامة العقيدة والمنهج الإسلامي طبقًا لفهم القرون الأولى الفاضلة[١].

فمصطلح السلفية بعد حصول الافتراق في الأمة أصبح يطلق على مَن يَفهم الإسلام على فهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان؛ فيتلقى الدين كما تلقاه الصحابة، ويعمل به كما عمل به الصحابة، ويدعو إليه كما دعا إليه الصحابة؛ فيسلك ما سلكه السلف الصالح، ويترك ما تركه السلف الصالح.

وانتساب الرجل إلى مذهب السلف يعني تقديمه للقرآن والسُّنّة على كل قول ورأي ومذهب، وعدم انتسابه إلى الفِرق والأحزاب والجماعات، ولهذا لا يصح قول الرجل: (أنا سلفي) وهو منتسب للفِرق والجماعات، أو متعصب لمذهب أو شيخ أو طريقة!!.

قال أبو مُظفر السَّمعاني رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا حقيقة منهج أهل السُّنَّة والجماعة وشعارهم وما يلزم منه: «وشعارُ أهل السُّنَّة اتباعهم السلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع مُحدَث»[٢].

---

(١) انظر: «مذكرة قواعد في المنهج» لشيخنا عبد الله العبيلان، حفظه الله.
(٢) «الانتصار لأهل الحديث» (ص: ٣١).

الفائدة الرابعة: بيان من هو السلفي: وهو كل من تمسك بالكتاب والسُّنّة، وسار على نهج الصحابة ومن تبعهم بإحسان في فهم الدين والعمل به والدعوة إليه؛ لقول النبي ﷺ: «**ما أنا عليه وأصحابي**».

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في تعريف أهل السُّنَّة والجماعة: «هم المتمسكون بكتاب الله وسُنّة رسول الله ﷺ، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان»[(١)].

وقالت اللجنة الدائمة للإفتاء: «والسلفيون: جمع سلفي... وهم الذين ساروا على منهاج السلف من اتّباع الكتاب والسُّنّة، والدعوة إليهما، والعمل بهما؛ فكانوا بذلك أهل السُّنَّة والجماعة»[(٢)].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «السلفية هي اتّباع منهج النبي ﷺ وأصحابه؛ لأنهم من سلفنا الذين تقدموا علينا؛ فاتباعهم هو السلفية»[(٣)].

وعلى هذا؛ فالسلفي حقيقة: من اتبع منهج السلف الصالح في العقيدة والعمل، وأما من خرج عن منهجهم في العقيدة والعمل؛ فليس بسلفي وإن انتسب إلى منهج السلف الصالح؛ لأنَّ العبرة بحقيقة الاتباع لا بدعوى الانتساب.

ومن المهم بيانه: أن الدعوة السلفية لا يجوز أن نُدخل فيها من هو مخالف لها في العقيدة والعمل. وأيضًا لا يجوز أن نُخرج منها من هو سائر على منهجها في العقيدة والعمل، والحكم على الناس في الدخول أو الخروج من السلفية ليس موكولًا إلى أحد من البشر يُدخل من يشاء ويُخرج من يشاء؛ بل أقوال الرجل وأعماله ودعوته وعقيدته هي التي تشهد عليه بالخير أو الشر، بالحقّ أو الباطل؛ فالأمر ليس فوضويًّا أو بالتشهّي والهوى.

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ٣٧٥).

(٢) «اللجنة الدائمة للإفتاء» (٢/ ٢٤٣).

(٣) «اللقاء المفتوح» (رقم: ٥٧).

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا من إخراج أهل السُّنَّة منها: «إخراج الناس من السُّنَّة شديد»(١).

وقال الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ موصيًا بالتؤدة والتثبُّت في تصدير الأحكام، وناهيًا عن العجلة: «لا يجوز لرجل أن ينسب رجلًا إلى بدعة بقول أو فعل، حتى يستيقن أن قوله ذلك وفعله باطل ليس كما يقول»(٢).

وقال أيضًا: «فلا تعجلوا بالبدعة، حتى تستيقنوا وتعلموا أحقًّا قال أحد الفريقين أم باطلًا»(٣).

واعلم، أنه قد يبغي بعض أهل السُّنَّة في حكمه على المخالف؛ فلا ينبغي إعانته في بغْيِه، قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «قد يبغي بعض المُسْتنّة إما على بعضهم، وإما على نوع المبتدعة بزيادة على ما أمر الله به، وهو الإسراف المذكور في قولهم: ﴿رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِيٓ أَمْرِنَا﴾ [آل عمران: ١٤٧]»(٤).

واعلم، أننا مأمورون بحب أهل السُّنَّة والجماعة ونصرتهم والرفق بهم، لا ببغضهم وتخذيلهم وإضعافهم في مشارق الأرض ومغاربها؛ قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «أحبوا أهل السُّنَّة على ما كان منهم»(٥).

فهذا الباب، لا يجوز فيه إدخال أهواء النفوس وأمراضها، ولا الكلام فيه بجهل أو ظلم؛ بل يجب فيه العلم والعدل والحذر من تنزيل الأحكام بلا بصيرة.

قال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا المنهج الصحيح في التعامل مع المخالف من أهل السُّنَّة والجماعة: «فالواجب على الداعي إلى الله

---

(١) «السُّنّة» للخلّال (ص: ٥١٣).
(٢) الرد على الجهمية (ص: ١٩٤).
(٣) «الرد على الجهمية» (ص: ١٩٣).
(٤) «الفتاوى» (١٤/ ٤٨٣).
(٥) «طبقات الحنابلة» (١/ ٤٣٢).

أن يُرغِّب الناس في العلم؛ في حضور دعوة علماء أهل السُّنَّة، ويدعوهم إلى القبول منهم، ويَحذَر التنفير من أهل العلم المعروفين بالعقيدة الصحيحة والدعوة إلى الله ﷻ، وكل واحد له أخطاء، ما أحد يسلم...

فالواجب أن يُنبّه على أخطائه بالأسلوب الحسن، ولكن لا يُنفّر منه وهو من أهل السُّنَّة؛ بل يُوجه إلى الخير، ويُعلّم الخير، وينصح بالرفق في دعوته إلى الله ﷻ، ويُنبّه على خطئه، ويُدعى الناس إلى أن يطلبوا منه العلم، ويتفقهوا ما دام من أهل السُّنَّة والجماعة؛ فالخطأ لا يوجب التنفير منه، ولكن ينبّه على الخطأ الذي وقع منه؛ فكل إنسان له أخطاء ولكن الاعتبارات لما غلب عليه، وبما عرف عنه من العقيدة الطيبة....

فالواجب: التعاون على البر والتقوى والتناسي عما قد يقع من زلة وهفوة، من ذا الذي يسلم؛ المهم أن تكون الدعوة سلفية على طريق الصحابة ﷺ وأرضاهم وأتباعهم بإحسان. فالداعي إلى الله، والعالم الموجه للخير إذا أخطأ فله أجر الاجتهاد، وإذا أصاب له أجران ما دام على الطريقة السلفية طريقة أهل السُّنَّة، ما دام موحدًا قاصدًا الخير...

وأوصيكم بالتعاون... وعلى الرفق بالدعوة وحسن الظن بإخوانكم أهل السُّنَّة، وعدم نشر ما يشوِّه سُمعتهم من أغلاط؛ بل عالجوها بالطرق القيمة: بالمحادثة بينكم، بالاتصال الهاتفي، بالزيارة، بالمكاتبة الطيبة، حتى تزول الوحشة، وحتى يتضح الحق، وحتى يزول الخطأ، والهدف هو طاعة الله ورسوله»[1].

---

(١) «الفتاوى» (١٩/٢٧).

وقال: «وقد شاع في هذا العصر أن كثيرًا من المنتسبين إلى العلم والدعوة إلى =

= الخير يقعون في أعراض كثير من إخوانهم الدعاة المشهورين، ويتكلمون في أعراض طلبة العلم والدعاة والمحاضرين. يفعلون ذلك سرًّا في مجالسهم، وربما سجلوه في أشرطة تنشر على الناس، وقد يفعلونه علانية في محاضرات عامة في المساجد!

وهذا المسلك مخالف لما أمر الله به ورسوله من جهات عديدة منها:

أولًا: أنه تعدٍّ على حقوق الناس من المسلمين؛ بل من خاصة الناس من طلبة العلم والدعاة الذين بذلوا وسعهم في توعية الناس وإرشادهم، وتصحيح عقائدهم ومناهجهم، واجتهدوا في تنظيم الدروس والمحاضرات وتأليف الكتب النافعة.

ثانيًا: أنه تفريق لوحدة المسلمين وتمزيق لصفهم، وهم أحوج ما يكونون إلى الوحدة والبعد عن الشتات والفرقة وكثرة القيل والقال فيما بينهم، خاصة أن الدعاة الذين نِيل منهم هم من أهل السُّنَّة والجماعة المعروفين بمحاربة البدع والخرافات، والوقوف في وجه الداعية إليها، وكشف خُططهم وألاعيبهم، ولا نرى مصلحة في مثل هذا العمل إلا للأعداء المتربصين من أهل الكفر والنفاق أو من أهل البدع والضلال.

ثالثًا: أن هذا العمل فيه مظاهرة ومعاونة للمغرضين من العلمانيين والمستغربين وغيرهم من الملاحدة الذين اشتهر عنهم الوقيعة في الدعاة، والكذب عليهم، والتحريض ضدهم فيما كتبوه وسجّلوه. وليس من حق الأخوّة الإسلامية أن يعين هؤلاء المتعجلون أعداءهم على إخوانهم من طلبة العلم والدعاة وغيرهم.

رابعًا: في ذلك إفساد لقلوب العامة والخاصة، ونشر وترويج للأكاذيب والإشاعات الباطلة، وسبب في كثرة الغيبة والنميمة، وفتح لأبواب الشر على مصاريعها لضعاف النفوس الذين يدأبون على بثّ الشبه وإثارة الفتن، ويحرصون على إيذاء المؤمنين بغير ما اكتسبوا.

خامسًا: إن كثيرًا من الكلام الذي قيل لا حقيقة له، وإنما هو من التوهمات التي زيَّنها الشيطان لأصحابها وأغراهم بها، وقد قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱجْتَنِبُواْ كَثِيرًا مِّنَ ٱلظَّنِّ إِنَّ بَعْضَ ٱلظَّنِّ إِثْمٌ وَلَا تَجَسَّسُواْ وَلَا يَغْتَب بَّعْضُكُم بَعْضًا﴾ [الحجرات: ١٢]. والمؤمن ينبغي أن يحمل كلام أخيه المسلم على أحسن المحامل؛ وقد قال بعض السلف: لا تظن بكلمة خرجت من أخيك سوءًا وأنت تجد لها في الخير محملًا. =

= **سادسًا**: وما وجد من اجتهاد لبعض العلماء وطلبة العلم فيما يسوغ فيه الاجتهاد؛ فإن صاحبه لا يؤاخذ به، ولا يُثَرّب عليه إذا كان أهلًا للاجتهاد؛ فإذا خالفه غيره في ذلك كان الأجدر أن يجادله بالتي هي أحسن، حرصًا على الوصول إلى الحق من أقرب طريق، ودفعًا لوساوس الشيطان وتحريشه بين المؤمنين؛ فإن لم يتيسر ذلك، ورأى أحد أنه لا بد من بيان المخالفة؛ فيكون ذلك بأحسن عبارة وألطف إشارة، ودون تهجّم أو تجريح أو شطط في القول قد يدعو إلى ردّ الحق أو الإعراض عنه، ودون تعرّض للأشخاص أو اتّهام للنيات أو زيادة في الكلام لا مسوغ لها. وقد كان الرسول ﷺ يقول في مثل هذه الأمور: «**ما بال أقوام قالوا كذا وكذا**».

فالذي أنصح به هؤلاء الإخوة الذين وقعوا في أعراض الدعاة، ونالوا منهم أن يتوبوا إلى الله تعالى مما كتبته أيديهم، أو تلفّظت به ألسنتهم مما كان سببًا في إفساد قلوب بعض الشباب، وشحنهم بالأحقاد والضغائن، وشغلهم عن طلب العلم النافع، وعن الدعوة إلى الله بالقيل والقال والكلام عن فلان وفلان، والبحث عما يعتبرونه أخطاء للآخرين وتصيُّدها، وتكلّف ذلك. كما أنصحهم أن يَكفُّوا عما فعلوه بكتابة أو غيرها مما يبرئون فيه أنفسهم من مثل هذا الفعل، ويزيلون ما عَلِق بأذهان مَن يستمع إليه من قولهم، وأن يقبلوا على الأعمال المثمرة التي تُقرب إلى الله وتكون نافعة للعباد، وأن يحذروا من التعجل في إطلاق التكفير أو التفسيق أو التبديع لغيرهم بغير بينة ولا برهان؛ وقد قال النبي ﷺ: «**من قال لأخيه: يا كافر؛ فقد باء بها أحدهما**». متفق على صحته.

ومن المشروع لدعاة الحق وطلبة العلم إذا أشكل عليهم أمر من كلام أهل العلم أو غيرهم أن يرجعوا فيه إلى العلماء المعتبرين، ويسألوهم عنه؛ ليبينوا لهم جلية الأمر، ويوقفوهم على حقيقته، ويزيلوا ما في أنفسهم من التردّد والشبهة؛ عملًا بقول الله ﷻ في سورة النساء: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الآية: ٨٣].

والله المسؤول أن يصلح أحوال المسلمين جميعًا، ويجمع قلوبهم وأعمالهم على التقوى، وأن يوفّق جميع علماء المسلمين، وجميع دعاة الحق لكل =

*** وكذلك إدخال المخالفين لأصول الدعوة السلفية ـ أو المنتسبين لغيرها ـ فيها أيضًا شديد.**

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ في «أصول السُّنَّة» مبينًا أن المخالف لأصول أهل السُّنَّة والجماعة لا يجوز أن يُنسب للسُّنّة والجماعة: «ومن السُّنَّة اللازمة التي من ترك منها خصلة لم يقبلها ويؤمن بها: لم يكن من أهلها...» ثم ساق جملة من أصول السُّنَّة[١].

وقال البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح السُّنَّة» محذرًا من إدخال المخالفين لأصول أهل السُّنَّة والجماعة فيها: «ولا يحل لرجل أن يقول: فلان صاحب سُنَّة، حتى يعلم أنه قد اجتمعت فيه خصال السُّنَّة؛ فلا يُقال له: صاحب سُنَّة، حتى تجتمع فيه السُّنَّة كلها»[٢].

وقال الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ مؤكدًا لكلام الإمام أحمد والبربهاري رحمهما الله: «فصل: قَالَ أهل اللُّغَة: السُّنَّة: السِّيرَة والطريقة. فقولهم: فلان على السُّنَّة ومن أهل السُّنَّة؛ أي: هو موافق للتنزيل والأثر في الفعل والقول، ولأن السُّنَّة لا تكون مع مخالفة الله ومخالفة رسوله»[٣].

= ما يرضيه وينفع عباده، ويجمع كلمتهم على الهدى، ويعيذهم من أسباب التفرّق والاختلاف، وينصر بهم الحق، ويخذل بهم الباطل، إنه ولي ذلك والقادر عليه. وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه ومن اهتدى بهداه إلى يوم الدين». «الفتاوى» (٧/ ٣١٦).

وقال: «وإذا كان من أهل العقيدة السلفية، ووقع في بعض الأغلاط؛ فيترك الغلط، ولا يخرج بهذا من العقيدة السلفية إذا كان معروفًا باتباع السلف، ولكن تقع منه بعض الأغلاط في بعض شروح الحديث، أو في بعض الكلمات التي تصدر منه؛ فلا يقبل الخطأ ولا يتبع فيه». «الفتاوى» (٢٨/ ٢٥٤).

(١) «أصول السُّنَّة» لأحمد بن حنبل (ص: ١٧).

(٢) «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص: ١٢٨).

(٣) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٣٨٤).

وفي كلام الإمام أحمد والبربهاري والأصبهاني رحمهم الله: أن السُّنَّة لا تُطلق إلا على من اجتمعت فيه الأصول الكليّة، دون من وافق في بعضها.

وقال الموفق بن قدامة في «اللمعة» مبينًا أن المنتسب إلى المناهج المخالفة لمنهج السلف مُبتدع لا مُتّبع: «وكلّ مُتَسمٍّ بغير الإسلام والسُّنّة مُبتدع»[(١)]؛ وذلك لخروجه عن السُّنَّة في العقيدة والعمل.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن الانتساب الذي فيه خروج عن جادة السلف يُخرج صاحبه من السُّنَّة: «الانتساب الذي يُفرق بين المسلمين، وفيه خروج عن الجماعة والائتلاف إلى الفرقة وسلوك طريق الابتداع، ومفارقة السُّنَّة والاتباع؛ فهذا مما ينهى عنه، ويأثم فاعله، ويخرج بذلك عن طاعة الله ورسوله ﷺ»[(٢)].

*** وعلى هذا؛ فمِن أبطل الباطل: نسبة المخالفين لأصول الدعوة السلفية إلى السلفية أو السُّنَّة.**

فالورع مطلوب من الجهتين، من جهة إخراج أهل السُّنَّة منها؛ فينبغي الحذر والورع، ومن جهة إدخال المخالفين فيها؛ فينبغي الحذر والورع؛ لأنَّ في ذلك تَلْبيسًا للحق بالباطل.

تحذير من مخالفة منهجية:

أُنبه هنا إلى منكر عظيم؛ ألا وهو محاولة مصادرة الدعوة السلفية وحصرها في شخص أو جماعة معينة، بحيث يُجعل الشخص أو الجماعة معيارًا على السلفية؛ فمن كان معهم فهو سلفي، ومن لم يكن معهم فليس بسلفي ولو كان مستقيمًا على جادة السلف؛ **فإن هذا الفعل جناية عظيمة على الدعوة السلفية؛ لأنَّ الدعوة السلفية لا يجوز تحزيبها ولا جعل شيخ أو جماعة معيارًا لها.**

---

(١) «لمعة الاعتقاد» (ص: ٤١).
(٢) «الفتاوى» (١١/ ٥١٤).

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا من تحزيب الدعوة السلفية: «الدعوة السلفية لا تَتعرّف إطلاقًا على أيّ تحزّب، ولو قام به أكبر رجل عالم في الدعوة السلفية؛ فبمجرد ما يدعو إلى التحزب والتكتل فمعناه أنه بدأ الانحراف عن الخط المستقيم»(١).

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «أما إطلاق لفظة السلفية على حزب ما؛ فأنا أراه كإطلاق لفظة الإسلامية على بدعة ما»(٢).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن الأسماء الشرعية لا يجوز أن تتخذ شعارًا للتعصُّب والتحزُّب بين أهل التوحيد والإيمان أو تُصادر من فئة ضد أهل الحق والاتباع:

«ومن هذا الباب ما أخرجاه في الصحيحين عن عمرو بن دينار عن جابر بن عبد الله قال: «**غزونا مع رسول الله ﷺ، وقد ثاب معه ناس من المهاجرين حتى كثروا، وكان من المهاجرين رجل لَعّاب، فَكَسع أنصاريًّا؛ فغضب الأنصاري غضبًا شديدًا حتى تداعوا، وقال الأنصاري: يا للأنصار، وقال المهاجري: يا للمهاجرين. فخرج النبي ﷺ فقال: ما بال دعوى الجاهلية؟ ثم قال: ما شأنهم؟ فأُخبر بِكَسْعة المهاجري للأنصاري. قال: فقال النبي ﷺ: دعوها فإنها خبيثة**»(٣).

فهذان الاسمان: ـ المهاجرون، والأنصار ـ اسمان شرعيان جاء بهما الكتاب والسُّنّة، وسماهما الله بهما كما سمانا المسلمين من قبل وفي هذا، وانتساب الرجل إلى المهاجرين أو الأنصار انتساب حسن محمود عند الله وعند رسوله، ليس من المباح الذي يقصد به التعريف فقط؛ كالانتساب إلى القبائل والأمصار، ولا من المكروه أو المحرم؛

---

(١) «تسجيلات الهدى والنور» (١/ ٣٤٠).

(٢) «تسجيلات الهدى والنور» (١/ ٣٤٠).

(٣) متفق عليه، رواه البخاري (٤/ ١٨٣)، ومسلم (٢٥٨٤).

كالانتساب إلى ما يفضي إلى بدعة أو معصية أخرى، ثم مع هذا، لما دعا كل منهما طائفته منتصرًا بها؛ أنكر النبي ﷺ ذلك، وسماها دعوى الجاهلية، حتى قيل له: إن الداعي بها إنما هما غلامان لم يصدر ذلك من الجماعة فأمر بمنع الظالم، وإعانة المظلوم؛ ليبين النبي ﷺ أن المحذور إنما هو تعصُّب الرجل لطائفته مطلقًا فعل أهل الجاهلية؛ فأما نصرها بالحق من غير عدوان فحسن واجب أو مستحبّ»[(١)(٢)].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا واجب السلفي عند تَحْزيب السلفية: «الواجب على جميع المسلمين أن يكون مذهبهم مذهب السلف لا الانتماء إلى حزب معين يسمى (**السلفيين**)... الواجب أن تكون الأمة الإسلامية مذهبها مذهب السلف الصالح لا التحزُّب إلى من يُسمّى (السلفيون) انتبهوا للفرق. هناك طريق السلف، وهناك حزب يسمى (السلفيون). المطلوب إيش؟ اتباع السلف...»[(٣)].

كلام الشيخ هنا دقيق، وهو في حق من حزَّبوا الدعوة السلفية؛ يقول الشيخ في مثل هذه الأحوال: يجب على العبد أن يتَّبِع منهج السلف في العقيدة والعمل، ولا يجب عليه أن ينتمي لأحد هذه الأحزاب التي تسمي نفسها بالسلفية.

بل واجب على السلفي رفض هذا التحزّب والبعد عنه، وعدم السعي في رضا أمثال هؤلاء المتحزبين باسم السلفية لأمرين:

أحدهما: أننا مأمورون برضا الله ورسوله، لا رضا المخلوقين، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، وهذا التحزّب منكر.

---

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٢٤١).

(٢) سيأتي مزيد تأصيل في الأصل الرابع عشر من أصول الدعوة السلفية (ص: ١٢٩).

(٣) «شرح الأربعين النووية» (ص: ٢٨٢).

الثاني: أن رضا الناس غير ممكن، قال الشافعي: «رضا الناس غاية لا تدرك؛ فعليك بالأمر الذي يُصلحك؛ فالْزمه ودع ما سواه ولا تُعانه»(١).

الفائدة الخامسة: حكم الانتساب إلى السلف علمًا وعملًا، وقول: أنا سلفي.

اعلموا ـ وفقكم الله لطاعته ـ **أنه يجب اتّباع منهج السلف الصالح في فهم الدين والعمل به**، ولا تجوز مخالفتهم في الفهم أو العمل. وقد سبق ذكر الآيات الدالة على وجوب اتباعهم في أول الكلام عن الأمور الموجبة لمعرفة الدعوة السلفية.

قال أبو مُظفر السَّمعاني: «قد دلّلنا فيما سبق بالكتاب الناطق من الله ﷻ، ومن قول النبي ﷺ، ومن أقوال الصحابة رضي الله عنهم، أنّا أُمرنا بالاتباع ونُدبنا إليه، ونُهينا عن الابتداع وزُجرنا عنه، وشعارُ أهل السُّنَّة اتباعهم السلف الصالح، وتركهم كل ما هو مبتدع محدث»(٢).

وقال ابن قدامة رحمه الله: «فقد ثبت وجوب اتّباع السلف ـ رحمة الله عليهم ـ بالكتاب والسُّنّة والإجماع، والعبرة دلّت عليه؛ فإن السلف لا يخلوا من أن يكونوا مصيبين أو مخطئين: فإن كانوا مصيبين وجب اتباعهم؛ لأنَّ اتباع الصواب واجب، وركوب الخطأ في الاعتقاد حرام. ولأنهم إذا كانوا مصيبين كانوا على الصراط المستقيم، ومخالفهم مُتّبع لسبيل الشيطان الهادي إلى صراط الجحيم. وقد أمر الله تعالى باتباع سبيله وصراطه، ونهى عن اتباع ما سواه فقال: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

---

(١) «صفة الصفوة» (١/ ٤٣٦).

(٢) «الانتصار لأهل الحديث» (ص: ٣١).

وإن زعم زاعم أنهم مخطئون! كان قادحًا في حق الإسلام كله؛ لأنه إن جاز أن يخطئوا في هذا جاز خطؤهم في غيره من الإسلام كله، وينبغي ألا تُنقل الأخبار التي نقلوها ولا تثبت معجزات النبي ﷺ التي رووها؛ فتبطل الرواية وتزول الشريعة!؛ ولا يجوز لمسلم أن يقول هذا ولا يعتقده»[(١)].

هذا من جهة الاتباع.

وأما من جهة قول: أنا سلفي: فلا بأس بها؛ بل هي نِسْبة مشروعة، وقد تتأكد في بعض المواضع؛ فيجوز للسلفي أن يقول: أنا سلفي، ولا يُعد هذا تزكية مذمومة؛ لأنه يقصد: أنا مُتّبع لمنهج السلف الصالح في فهم الدين والعمل به والدعوة إليه، مخالف لمناهج أهل البدع والأهواء في تلقي الدين وفهمه والعمل به والدعوة إليه.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا عيب على من أظهر مذهب السلف وانتسب إليه واعتزى إليه؛ بل يجب قبول ذلك بالاتفاق؛ فإن مذهب السلف لا يكون إلا حقًّا»[(٢)].

وسئل الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ فيمن تسمى بالسلفي والأثري، هل هي تزكية؟ فأجاب: «إذا كان صادقًا أنه أثري، أو أنه سلفي لا بأس، مثل ما كان السلف يقولون: فلان سلفي؛ فلان أثري، تزكية لا بد منها، تزكية واجبة»[(٣)].

---

(١) «ذم التأويل» (ص: ٣٥).
(٢) «الفتاوى» (٤/ ١٤٩).
(٣) من محاضرة بعنوان: «حق المسلم».
قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «هناك من مدعي العلم من ينكر هذه النسبة زاعمًا أن لا أصل لها؛ فيقول: لا يجوز للمسلم أن يقول: أنا سلفي. وكأنه يقول: لا يجوز أن يقول مسلم: أنا متبع للسلف الصالح فيما كانوا عليه من عقيدة وعبادة وسلوك، لا شك أن مثل هذا الإنكار ـ ولو كان يعنيه ـ يلزم منه التبرؤ من الإسلام الصحيح الذي كان عليه سلفنا الصالح، وعلى رأسهم النبي ﷺ =

الفائدة السادسة: معايير الانتماء للدعوة السلفية.

* من أهم ما يلزم لمن ينتمي لأهل السُّنَّة والجماعة (السلف الصالح) التالي:

١ ـ أن يتعلم عقيدة السلف، ويتفقه في الدين على أهل العلم المعروفين بالسُّنّة، ليدعو إلى الله على بصيرة.

٢ ـ أن يظهر أثر منهج السلف على أقواله وأفعاله وكتاباته، وعلى سلوكه وجميع أعماله.

= كما يشير الحديث المتواتر في الصحيحين وغيرهما عنه ﷺ: «خير الناس قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم...». فلا يجوز لمسلم أن يتبرأ من الانتساب إلى السلف الصالح. بينما لو تبرأ من أية نسبة أخرى، لم يمكن لأحد من أهل العلم أن ينسبه إلى كفر أو فسوق.

والذي ينكر هذه التسمية نفسه تُرى ألا يَنتسب إلى مذهب من المذاهب؟! سواء كان هذا المذهب متعلقًا بالعقيدة أو بالفقه؛ فهو إما أن يكون أشعريًّا أو ماتريديًّا، وإما أن يكون من أهل الحديث، أو حنفيًّا، أو شافعيًّا، أو مالكيًّا، أو حنبليًّا، مما يدخل في مسمى أهل السُّنَّة والجماعة، مع أن الذي ينتسب إلى المذهب الأشعري أو المذاهب الأربعة؛ فهو ينتسب إلى أشخاص غير معصومين بلا شك، وإن كان منهم العلماء الذين يصيبون؛ فليت شعري هلا أنكر مثل هذه الانتسابات إلى الأفراد غير المعصومين، وأما الذي ينتسب إلى السلف الصالح؛ فإنه ينتسب إلى العصمة ـ على وجه العموم ـ؛ وقد ذكر النبي ﷺ من علامات الفرقة الناجية أنها تتمسك بما كان عليه رسول الله ﷺ وما كان عليه أصحابه؛ فمن تمسّك بهم كان يقينًا على هدى من ربه، وهي نسبة تشرف المنتسب إليها، وتيسر له سبيل الفرقة الناجية، وليس ذلك لمن ينتسب أية نسبة أخرى؛ لأنها لا تعدو واحدًا من أمرين: إما انتسابًا إلى شخص غير معصوم، أو إلى الذين يتبعون منهج هذا الشخص غير المعصوم؛ فلا عصمة كذلك، وعلى العكس منه عصمة أصحاب النبي ﷺ وهو الذي أمرنا أن نتمسّك بسُنته وسنة أصحابه من بعده». (مستفاد من كتاب معالم في المنهج النبوي للشيخ محمد موسى آل نصر).

٣ ـ أن يوالي دعوة أهل السُّنَّة، ويوالي أهلها، ويتبرأ من البدع وأهلها.

٤ ـ أن يدافع عن منهج السلف، وينصره ويذود عنه.

* أما أن يدعي أنه سلفي وعلى السُّنَّة وهو مخالف لمنهج السلف في فهم الدين والعمل به، ولا يوالي أهل السُّنَّة، ولا يتبرأ من أهل البدعة؛ فهذا ادّعاء غير نافع، والعبرة بالحقائق لا بالدعاوي.

قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ادعاء مذهب السلف ـ مع مخالفته ـ للتغرير والتلبيس، دعوى قديمة كشفها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في كتبه، منها في «الفتاوى» (٤/ ١٤٩، ١٥١، ١٦٤)، وإن الدعوى دون النصرة لهم والبراءة من المخالفين لهم، تبقى دعوة بلا بينة؛ فهي مردودة»[(١)].

وقال الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ: «فلا بد لمن يدعي أو ينتسب إلى السلف أن يُحقق هذا التسمي والانتساب بأن يَتمثل منهج السلف في الاعتقاد وفي القول والعمل والتعامل، حتى يكون سلفيًّا حقًّا، ويكون قدوةً صالحًا يمثّل مذهب السلف الصالح؛ فمن أراد هذا المنهج فعليه أن يَعرفه، وأن يتعلمه أولًا، وأن يعمل به ثانيًا، وأن يدعو إليه، وأن يُبيّنه للناس، هذا هو مذهب السلف»[(٢)].

وقال أيضًا: «ليست العبرة بالدعوى، وإنما العبرة بالحقيقة، وهذا يستدعي منا الاهتمام بمعرفة منهج السلف، ودراسة منهج السلف في العقيدة والأخلاق والعمل، وفي جميع مجالات منهج السلف»[(٣)].

---

(١) «الردود» (ص: ١٦٢).

(٢) «السلفية حقيقتها وسماتها» (ص: ٢٢).

(٣) «السلفية حقيقتها وسماتها» (ص: ١٣).

وقال الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ **مبينًا علامات المُتّبع للسُّنّة من المدعي لها بلا بيّنة:** «**فصل: قال أهل اللغة: السُّنَّة**: السيرة والطريقة. فقولهم: فلان على السُّنَّة ومن أهل السُّنَّة؛ أي: هو موافق للتنزيل والأثر في الفعل والقول، ولأن السُّنَّة لا تكون مع مخالفة الله ومخالفة رسوله.

فإن قيل: كل فِرقة تنتحل اتباع السُّنَّة، وتنسب مخالفيها إلى خلاف الحق؛ فما الدليل على أنكم أهلها دون من خالفكم؟

قلنا: الدليل على ذلك قول الله تعالى: ﴿**وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟**﴾ [الحشر: ٧]. فأمر باتباعه وطاعته فيما أمر ونهى. وقال النبي ﷺ: «**عليكم بسُنّتي**»[(١)]، و«**من رغب عن سُنتي فليس مني**»[(٢)].

وعرفنا سُنّته بالآثار المروية بالأسانيد الصحيحة، وهذه الفرقة الذين هم أصحاب الحديث لها أطلب وفيها أرغب ولصحاحها أتبع؛ فعلمنا بالكتاب والسُّنّة أنهم أهلها دون سائر الفرق؛ لأنَّ مُدعي كلّ صناعة إذا لم يكن معه دَلَالة من صناعته يكون مُبطلًا في دعواه، وإنما يُستدل على صناعة كل صاحب صنعة بآلته. فإذا رأيت الرجل فتح باب دكانه، وبين يديه الكِير والمطرقة والسّندان، علمت أنه حدّاد، وإذا رأيت بين يديه الإبرة والمقراض علمت أنه خياط، وكذلك ما أشبه هذا. ومتى قال صاحب التمر لصاحب العطر: أنا عطار. قال له: كذبت؛ بل أنا هو. وشهد له بذلك كل من أبصره من العامة.

وقد وجدنا أصحابنا دخلوا في طلب الآثار التي تدل على سنن النبي ﷺ فأخذوها من معادنها وجمعوها من مظانها وحفظوها، ودعوا

---

(١) «تقدم تخريجه».

(٢) متفق عليه، رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١).

إلى اتباعها وعابوا من خالفها، وكثرت عندهم وفي أيديهم حتى اشتهروا بها كما اشتهر البزاز ببزه، والتمار بتمره، والعطار بعطره. ورأينا قومًا تنكّبوا معرفتها واتباعها، وطعنوا فيها، وزهّدوا الناس في جمعها ونشرها، وضربوا لها ولأهلها أسوأ الأمثال؛ فعلمنا بهذه الدلائل أن هؤلاء الراغبين فيها وفي جمعها وحفظها واتباعها أولى بها من سائر الفرق الذين تنكبوها؛ لأنَّ اتباعها عند العلماء هو الأخذ بسُنن النبي ﷺ التي صحت عنه، والتي أمر بالأخذ بما أمر، والانتهاء عما نهى. وهذه دلالة ظاهرة لأهل السُّنَّة باستحقاقهم هذا الاسم دون من اتبع الرأي والهوى.

فإن قيل: الأمر كما قلت، غير أن كل فرقة تحتج لمذهبها بحجة.

قيل: من احتج بحديث ضعيف في معارضة حديث صحيح، أو حديث مرسل في معارضة حديث مسند، أو احتج بقول تابعي في معارضة قول النبي ﷺ لا يتساويان؛ فإن من اتبع قول الرسول ﷺ فقد استمسك بما هو الحجة قطعًا، ومن احتجّ بالثابت القوي أحسن حالًا ممن احتج بالواهي الضعيف؛ وبهذا استبان الاتباع من غيره؛ لأنَّ صاحب السُّنَّة لا يتبع إلا ما هو الأقوى، وصاحب الهوى يتبع ما يهوى»[(١)].

ويلخص لنا ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ وصف الداعية السلفي؛ فيقول: «إن سُئِل عن شيخه قال: الرسول، وعن طريقه قال: الاتّباع، وعن خِرْقته قال: لباس التقوى، وعن مذهبه قال: تحكيم السُّنَّة، وعن مقصوده ومطلبه، قال: يريدون وجهه، وعن رباطه وعن خانقاه، قال: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَن تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا اسْمُهُ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ ﴿٣٦﴾ رِجَالٌ لَّا تُلْهِيهِمْ تِجَارَةٌ وَلَا بَيْعٌ عَن ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾ [النور: ٣٦ ـ ٣٧]، وعن نَسَبه، قال:

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٣٨٤).

أبـي الإسـلامُ لا أبَ لـي سـواه إذا افـتـخـروا بـقـيـسٍ أو تـمـيـم

وعن مأكله ومشربه قال: ما لكَ ولها، معها حذاؤها وسقاؤها، تَرِد الماء وترعى الشجر، حتى تلقى ربها»[١].

الفائدة السابعة: أهل السُّنَّة والجماعة ليس لهم اسم يعرفون به إلا الإسلام وما دل عليه.

وبهذا يفارقون أهل البدع، ويتميزون عنهم؛ لأنَّ أهل البدع لهم أسماء وألقاب محدثة تخالف الإسلام؛ فهم إما ينتسبون لبدعهم كالخوارج والرافضة والمعتزلة والمرجئة، أو ينتسبون إلى أشخاص غير معصومين أحدثوا لهم هذه الأفكار كالأشاعرة والماتريدية وغيرهم.

قال اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل من اعتقد مذهبًا؛ فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينتسب، وإلى رأيه يستند، إلا أصحاب الحديث؛ فإن صاحب مقالتهم رسول الله ﷺ؛ فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون، وبه يستدلّون، وإليه يفزعون، وبرأيه يقتدون، وبذلك يفتخرون، وعلى أعداء سُنّته ـ بقربهم منه ـ يصولون؛ فمن يوازيهم في شرف الذِّكْر، ويباهيهم في ساحة الفخر وعلو الاسم؟!»[٢].

وأهل السُّنَّة والجماعة لا ينتمون لشخص ـ بالغًا ما بلغ ـ يجعلونه قدوتهم في كل شي، إلا رسول الله ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكذلك التفريق بين الأمة وامتحانها بما لم يأمر الله به ولا رسوله؛ مثل أن يقال للرجل: أنت شكيلي، أو قرفندي؛ فإن هذه أسماء باطلة ما أنزل الله بها من سلطان، وليس في كتاب الله ولا سنة رسوله ﷺ، ولا في الآثار المعروفة عن

(١) «مدارج السالكين» (٣/ ١٧٤)
(٢) «اعتقاد أهل السُّنَّة للالكائي» (١/ ٢٤).

سلف الأمة لا شكيلي ولا قرفندي. والواجب على المسلم إذا سئل عن ذلك أن يقول: لا أنا شكيلي ولا قرفندي؛ بل أنا مسلم متبع لكتاب الله وسُنّة رسوله.

وقد روينا عن معاوية بن أبي سفيان؛ أنه سأل عبد الله بن عباس رضي الله عنهما فقال: أنت على ملّة علي أو ملّة عثمان؟ فقال: لستُ على ملّة علي ولا على ملّة عثمان؛ بل أنا على ملّة رسول الله ﷺ.

وكذلك كان كل من السلف يقولون: كل هذه الأهواء في النار، ويقول أحدهم: ما أبالي أيّ النعمتين أعظم: على أن هداني الله للإسلام، أو أن جنّبني هذه الأهواء؟

والله تعالى قد سمّانا في القرآن: المسلمين المؤمنين عباد الله؛ فلا نعدل عن الأسماء التي سمّانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم ـ وسموها هم وآباؤهم ـ ما أنزل الله بها من سلطان»[1].

وعلى هذا؛ فلا يجوز الانتماء للفرق والأحزاب والجماعات المخالفة لسبيل المؤمنين؛ كالأشاعرة والإخوان والتبليغ وسائر الفرق والأحزاب، ولا الانتساب لمذهب أو قبيلة أو اسم مشروع على جهة التعصُّب.

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله: «لا يسوغ للمسلم أن يتلقب بأنه قدري، أو مرجئ، أو خارجي، أو أشعري، أو ماتريدي، أو معتزلي... كما لا يسوغ له أن يضيف اليوم: إخواني، صوفي، تبليغي.. وهكذا؛ فالمنع من جهتين: أنه لقب لم يرد به الشرع، أو لهذا ولما فيه من مخالفات لنصوص الشرع في المادة والرسم.

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ٤١٥).

وعليه، فلا يجوز إحداث واختراع شعارات وألقاب لم يرد بها الشرع؛ فإنها تكون في البداية كلمة، وفي النهاية مذهب ونحلة؛ فلا تغتر! وإن زخرفه أهل الأهواء»[١].

الفائدة الثامنة: أسماء وألقاب أهل السُّنَّة والجماعة وخصائصها.

لما نشأت البدع في الإسلام، وتعددت فرق الضلال، وأخذ كل يدعو إلى بدعته وهواه ـ مع انتسابهم في الظاهر إلى الإسلام ـ؛ كان لا بد لأهل الحق وأصحاب العقيدة الصحيحة التي ترك النبي ﷺ الأمة عليها من غير أن تشوبها شائبة، أو تدخل عليها داخلة من هوى أو ابتداع، أن يعرفوا بأسماء تميزهم عن أهل الابتداع والانحراف في هذه العقيدة؛ فظهرت حين ذاك أسماؤهم الشرعية المستمدة من الإسلام[٢].

فيطلق على السلف عدة أسماء، لوحظ في كل اسم صفة يتصفون بها، وهي كالتالي:

يُطلق عليهم: (أهل السُّنَّة والجماعة، وأهل الحديث، والسواد الأعظم، والفرقة الناجية، والطائفة المنصورة، والغرباء)، وهذه كلها أسماء شرعية.

قال الشيخ بكر أبو زيد رحمه الله عن ألقاب (السلف): «إنها ألقاب منها ما هو ثابت بالسُّنّة الصحيحة، ومنها ما لم يبرز إلا في مواجهة مناهج أهل الأهواء والفرق الضالة لرد بدعتهم، والتميُّز عنهم، وإبعاد الخلطة بهم ولمنابذتهم؛ فلما ظهرت البدعة تميزوا بالسُّنّة، ولما حُكِّم الرأي تميزوا بالحديث والأثر، ولما فشت البدع والأهواء في الخلوف

(١) «حكم الانتماء إلى الأحزاب والجماعات» (ص: ١٠٨).
(٢) «موقف أهل السُّنَّة من أهل الأهواء والمبتدعة» للشيخ إبراهيم الرحيلي (١/ ٤٤).

تميزوا بهدي السلف»[١].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا **خصائص أسماء وألقاب أهل السُّنَّة والجماعة**: «وهذه الألقاب الشريفة تخالف أي لقب كان، لأي فرقة كانت من وجوه:

الأول: أنها نسب لم تنفصل ولا لحظة عن الأمة الإسلامية منذ تكوينها على منهاج النبوة؛ فهي تحوي جميع المسلمين على طريقة الرعيل الأول، ومن يقتدي بهم في تلقي العلم وطريقة فهمه، وبطبيعة الدعوة إليه.

الثاني: أنها تحوي كل الإسلام (الكتاب والسُّنّة) فهي لا تختص برسم يخالف الكتاب والسُّنّة زيادةً أو نقصًا.

الثالث: أنها ألقاب منها ما هو ثابت بالسُّنّة الصحيحة، ومنها ما لم يبرز إلا في مواجهة مناهج أهل الأهواء والفرق الضالّة، لردّ بدعتهم، والتميُّز عنهم.

الرابع: أن عقد الولاء والبراء، والموالاة والمعادة لديهم هو على الإسلام لا غير، لا على رسم باسم معين، ولا على رسم محدد، إنما هو (الكتاب والسُّنّة) فحسب.

الخامس: أن هذه الألقاب لم تكن داعية لهم للتعصُّب لشخص دون رسول الله ﷺ.

السادس: أن هذه الألقاب لا تفضي إلى بدعة ولا معصية، ولا عصبية لشخص معين ولا لطائفة معينة؛ فإذا قيل: (أهل السُّنَّة والجماعة) انتظم هذا اللقب هذه الخواص، وهذا لا يكون لأحد من أهل الفرق بأسمائهم ورسومهم التي انشقوا بها عن جماعة المسلمين، وهكذا بقية

---

(١) «حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب» (ص: ٤٣).

ألقاب أهل السُّنَّة»[١].

الفائدة التاسعة: قوله ﷺ: «إلا واحدة» يدلُّ على بطلان تقسيم الدعوة السلفية إلى أقسام أو تيارات؛ مثل قولهم: السلفية الجهادية، أو السلفية العلمية وغيرهما؛ لأنَّ الدعوة السلفية منهجها كامل وشامل تُمثّل دين الإسلام الصافي من شوائب المحدثات، والإسلام لا يجوز تجزئته وتقسيمه؛ فكذلك الدعوة السلفية.

الفائدة العاشرة: في الحديث بيان أن الافتراق واقع في الأمة كما هو مُبيَّن في القرآن والسُّنّة والواقع؛ والمَخْرج من هذا الافتراق والسلامة منه هو التمسك بما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه علمًا وعملًا.

فالنبي ﷺ بيَّن أن الافتراق في الدين سيقع، وبيَّن كذلك المخْرَج من هذا الافتراق، وكذلك بيَّن الموقف من هذه الفِرق المخالفة لِما كان عليه هو وأصحابه رضي الله عنهم كما في حديث العرباض، وقوله في حديث حذيفة رضي الله عنه في الصحيح: «**فاعتزل تلك الفِرق كلّها**»[٢].

فترك النبي ﷺ أُمّته على المحجة البيضاء ليلها كنهارها؛ فما من خير إلا دلّ أُمّته عليه، وما من شرٍّ إلا حذَّر أُمّته منه؛ فالدين واضح بحمد الله، وليس علينا إلا التعلم والعمل.

الفائدة الحادية عشرة: قوله ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي» فيه الوصف الجامع الذي تشترك فيه جميع الفِرق؛ وهو مخالفة ما كان عليه النبي ﷺ وأصحابه من عقيدة وشريعة وعبادة وأخلاق. قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وشعار هذه الفِرق مفارقة الكتاب والسُّنّة والإجماع»[٣].

---

(١) «حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب» (ص: ٤٣).
(٢) «أخرجه البخاري» (٧٠٨٤)، ومسلم (١٨٤٧).
(٣) «الفتاوى» (٣/ ٣٤٦).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا سبب انحراف الفِرق: «واعلم أن الضلال والتهوُّك إنما استولى على كثير من المتأخرين بنبذهم كتاب الله وراء ظهورهم، وإعراضهم عما بعث الله به محمدًا ﷺ من البيّنات والهدى، وتركهم البحث عن طريقة السابقين والتابعين، والتماسهم علم معرفة الله ممن لم يعرف الله بإقراره على نفسه»[(١)].

* **ومن القواسم المشتركة بين أهل البدع والأهواء: الاجتماع على السيف؛ قال أبو قلابة** رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الخوارج اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف»[(٢)]، وكان أبو قلابة يسمي أهل الأهواء كلهم خوارج؛ لأنَّهم اختلفوا في الاسم واجتمعوا على السيف.

ومنها: عشرة سمات نص عليها الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ **في مقدمة ردّه على الجهمية:**

١ ـ (**عقدوا ألوية البدع**)؛ فالابتداع قاسم مشترك بين جميع الفرق والطوائف والمذاهب وغيرها.

٢ ـ (**وأطلقوا عِقال الفتنة**)، وأعظمها الفتنة في الدين والجدال فيه، ومفارقة جماعة المسلمين.

٣ ـ (**وهم مختلفون في الكتاب**)؛ يعني: كتاب الله تعالى، وما جاء به رسول الله ﷺ؛ كل منهم يفهم النص الشرعي بمعزل عن فهم الصحابة والتابعين لهم بإحسان، لم يلتزم نهج أهل السُّنَّة والجماعة في فهم النصوص الشرعية.

٤ ـ (**مخالفون للكتاب**)؛ أي: للقرآن والسُّنّة؛ في فهمهم وعقيدتهم وعملهم.

---

(١) «الفتوى الحموية» (ص: ٦٤).
(٢) «اللالكائي» (١/ ١٤٣).

٥ ـ (**مجمعون على مفارقة الكتاب**)؛ أي: مخالفة القرآن والسُّنّة ومعارضتهما، والتلقي عن الفلاسفة والأمم الهالكة وغيرها.

وأيضًا لا يتحاكمون إلى القرآن والسُّنّة، وفهم الصحابة ﷺ في مواطن النزاع والخلاف.

٦ ـ (**يقولون على الله**) بغير علم ولا ورع.

٧ ـ (**وفي الله**) أي: يتكلمون في أسماء الله تعالى وصفاته وأفعاله بغير علم، لا يعتصمون بالنصوص الشرعية؛ بل يتكلمون بمقتضى العقل والهوى والرأي الفاسد.

٨ ـ (**وفي كتاب الله بغير علم**)؛ لأنَّهم جانبوا مناهج أهل العلم، وأئمة الهدى في فهم النصوص الشرعية.

٩ ـ (**يتكلمون بالمتشابه من الكلام**) في الصفات والقدر، والغيبيات وغيرها.

١٠ ـ (**ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم**)؛ فيُلْبِسون الحقّ بالباطل، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ قَالُوٓاْ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ وَلَٰكِن لَّا يَشْعُرُونَ﴾[1] [البقرة: ١١، ١٢].

فهذه قواسم مشتركة بين أهل البدع والأهواء، ومنهم دعاة الجماعات والأحزاب المعاصرة.

*** ومن شدّة اهتمام أهل السُّنَّة والجماعة بتجلية سمات وعلامات أهل البدع والأهواء؛ لكي يَحْذَرهم السُّنّي، ولا يقع في شِبَاكهم، ذكروا المفارقات بين السُّنّي والبدعي:**

---

(١) مستفاد من كتاب «دراسات في الأهواء والفرق»، للشيخ ناصر العقل. مع حذف يسير وإضافة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «**ولهم علامات أُخر ـ أي: أهل السُّنَّة والجماعة ـ**:

أن أهل السُّنَّة يتركون أقوال الناس لها. **وأهل البدع** يتركونها لأقوال الناس.

ومنها: أن أهل السُّنَّة يَعْرضون أقوال الناس عليها؛ فما وافقها قَبِلوه، وما خالفها طَرحوه. **وأهل البدع** يَعرضونها على آراء الرجال؛ فما وافق آراءهم منها قبلوه وما خالفها تركوه وتأولوه.

ومنها: أن أهل السُّنَّة يَدْعون عند التنازع إلى التحاكم إليها دون آراء الرجال وعقولها. **وأهل البدع** يدعون إلى التحاكم إلى آراء الرجال ومعقولاتها.

ومنها: أن أهل السُّنَّة إذا صحّت لهم السُّنَّة عن رسول الله ﷺ لم يتوقفوا عن العمل بها، واعتقاد موجبها على أن يوافقها موافق؛ بل يبادرون إلى العمل بها من غير نظر إلى من وافقها أو خالفها. وقد نص الشافعي على ذلك في كثير من كتبه، وعاب على من يقول: لا أعمل بالحديث حتى أعرف من قال به وذهب إليه؛ بل الواجب على من بلغته السُّنَّة الصحيحة أن يقبلها، وأن يعاملها بما كان يعاملها به الصحابة، حين يسمعونها من رسول الله ﷺ فينزل نفسه منزلة من سمعها منه ﷺ. قال الشافعي: (وأجمع الناس على أن من استبانت له سُنّة رسول الله ﷺ لم يكن له أن يدعها لقول أحد)؛ وهذا من أعظم علامات أهل السُّنَّة أنهم لا يتركونها إذا ثبتت عندهم لقول أحد من الناس كائنًا من كان.

ومنها: أنهم لا ينتسبون إلى مقالة معينة، ولا إلى شخص معين غير الرسول ﷺ؛ فليس لهم لقب يُعرفون به، ولا نِسبة ينتسبون إليها، إذا انتسب سواهم إلى المقالات المحدثة وأربابها؛ كما قال بعض أئمة أهل

السُّنَّة ـ وقد سئل عنها فقال ـ: السُّنَّة ما لا اسم له سوى السُّنَّة. **وأهل البدع** ينتسبون إلى المقالة تارة ـ كالقدرية والمرجئة ـ، وإلى القائل تارة ـ كالهاشمية والنجارية والضراوية ـ، وإلى الفعل تارة ـ كالخوارج والروافض ـ. وأهل السُّنَّة بريئون من هذه النّسب كلها، وإنما نِسبتهم إلى الحديث والسُّنّة.

ومنها: أن أهل السُّنَّة إنما ينصرون الحديث الصحيح والآثار السَّلفية. **وأهل البدع** ينصرون مقالاتهم ومذاهبهم.

ومنها: أن أهل السُّنَّة إذا ذكروا السُّنَّة وجردوا الدعوة إليها، نَفَرت من ذلك قلوب أهل البدع؛ فلهم نصيب من قوله تعالى: ﴿وَإِذَا ذَكَرْتَ رَبَّكَ فِي ٱلْقُرْءَانِ وَحْدَهُۥ وَلَّوْا۟ عَلَىٰٓ أَدْبَـٰرِهِمْ نُفُورًا﴾ [الإسراء: ٤٦]. **وأهل البدع** إذا ذكرت لهم شيوخهم ومقالاتهم استبشروا بها؛ فهم كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَحْدَهُ ٱشْمَأَزَّتْ قُلُوبُ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْـَٔاخِرَةِ ۖ وَإِذَا ذُكِرَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الزمر: ٤٥].

ومنها: أن أهل السُّنَّة يعرفون الحق ويرحمون الخلق؛ فلهم نصيبٌ وافر من العلم والرحمة، وربهم تعالى وسع كل شيء رحمة وعلمًا. **وأهل البدع** يكذبون بالحق ويكفرون الخلق؛ فلا علم عندهم ولا رحمة، وإذا قامت عليهم حجة أهل السُّنَّة، عدلوا إلى حبسهم وعقوبتهم إذا أمكنهم؛ ورثة فرعون؛ فإنه لما قامت عليه حجة موسى، ولم يمكنه عنها جواب قال: ﴿لَئِنِ ٱتَّخَذْتَ إِلَـٰهًا غَيْرِى لَأَجْعَلَنَّكَ مِنَ ٱلْمَسْجُونِينَ﴾ [الشعراء: ٢٩].

ومنها: أن أهل السُّنَّة إنما يوالون ويعادون على سُنّة نبيهم ﷺ. **وأهل البدع** يوالون ويعادون على أقوال ابتدعوها.

ومنها: أن أهل السُّنَّة لم يؤصلوا أُصولًا حَكَّمُوها، وحَاكَموا

خصومهم إليها، وحَكَموا على مَن خالفها بالفسق والتكفير؛ بل عندهم الأصول كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ وما كان عليه الصحابة.

ومنها: أن أهل السُّنَّة إذا قيل لهم: قال الله، وقال رسوله ﷺ وقفت قلوبهم عند ذلك، ولم تَعْدُه إلى أحد سواه، ولم تلتفت إلى ماذا قال فلان وفلان. **وأهل البدع** بخلاف ذلك.

ومنها: أن أهل البدع يأخذون من السُّنَّة ما وافق أهواءهم، صحيحًا كان أو ضعيفًا، ويتركون ما لم يوافق أهواءهم من الأحاديث الصحيحة؛ فإذا عجزوا عن ردّه نفوه عوجًا بالتأويلات المستنكرة التي هي تحريف له عن مواضعه، **وأهل السُّنَّة** ليس لهم هوى في غيرها»[1].

ومن المسائل التي هي فرقان عظيم بين السُّنّي والمبتدع: مسألة العقل:

قال الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم: أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل؛ فإنهم أَسَّسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعًا للمعقول، وأما أهل السُّنَّة فقالوا: الأصل في الدين الاتباع، والمعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي، وعن الأنبياء، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء. ولو كان الدين بُنِي على المعقول لجاز للمؤمنين ألا يقبلوا شيئًا حتى يعقلوا. ونحن إذا تدبّرنا عامة ما جاء في أمر الدين من ذكر صفات الله، وما تعبد الناس به من اعتقاده، وكذلك ما ظهر بين المسلمين، وتداولوه بينهم، ونقلوه عن سلفهم، إلى أن أسندوه إلى رسول الله ﷺ من ذكر عذاب القبر، وسؤال منكر ونكير، والحوض والميزان والصراط، وصفات الجنة وصفات النار، وتخليد الفريقين

(١) «مختصر الصواعق» (١/ ٦٠٢).

فيهما، أمور لا ندرك حقائقها بعقولنا، وإنما ورد الأمر بقبولها والإيمان بها. فإذا سمعنا شيئًا من أمور الدين، وعقلناه وفهمناه؛ فللَّه الحمد في ذلك والشكر ومنه التوفيق، وما لم يمكنا إدراكه (وفهمه) ولم تبلغه عقولنا، آمنا به وصدقناه، واعتقدنا أن هذا من قِبَل ربوبيته وقدرته، واكتفينا في ذلك بعلمه ومشيئته.

وقال الله تعالى في مثل هذا: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٨٥]. وقال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِشَىْءٍ مِّنْ عِلْمِهِۦٓ إِلَّا بِمَا شَآءَۚ﴾ [البقرة: ٢٥٥].

ثم نقول لهذا القائل الذي يقول: بني ديننا على العقل، وأمرنا باتباعه: أخبرنا إذا أتاك أمر من الله يخالف عقلك فبأيهما تأخذ؟ بالذي تعقل، أو بالذي تؤمر؟ فإن قال: بالذي أعقل؛ فقد أخطأ وترك سبيل الإسلام، وإن قال: (آخذ) بالذي جاء من عند الله؛ فقد ترك قوله: وإنما علينا أن نقبل ما عقلناه إيمانًا وتصديقًا، وما لم نعقله قبلناه استسلامًا وتسليمًا. وهذا معنى قول القائل من أهل السُّنَّة: إن الإسلام قنطرة لا تعبر إلا بالتسليم»[(١)].

الفائدة الثانية عشرة: قوله: «إلا واحدة»: يدل على أن الحقّ واحد غير متعدد؛ قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الحق في نفس الأمر واحد»[(٢)].

وعلى هذا عامة السلف والفقهاء؛ كما قاله شيخ الإسلام[(٣)].

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ٣٤٧).

(٢) «الفتاوى» (١٤/ ١٥٩).

(٣) سيأتي مزيد بيان عند الحديث عن الاجتهاد والتقليد، بعد الأصل الثالث من أصول الدعوة السلفية.

الفائدة الثالثة عشرة: قول النبي ﷺ: «ما أنا عليه وأصحابي»: يدل على بطلان قول من قال بأن الدعوة السلفية مرحلة زمنية انتهت بموت أهلها، وعليه فلا يُنتسب لها، ولا يُلتزم بفهمها!!

وهذا القول باطل وغير صحيح؛ لأنَّ النبي ﷺ قال هنا: «**ما أنا عليه وأصحابي**» ولم يقل: (أنا وأصحابي)؛ فذكر الوصف لا الموصوف.

وأيضًا يدل على بطلان هذا القول نصوص القرآن والسُّنّة المُحْكَمة والآمرة بوجوب لزوم فهم الصحابة.

وهذا القول في حقيقته هدم لأصول الإسلام وفهمه فهمًا صحيحًا؛ لأنَّنا إذا أبطلنا فهم السَّلف الصالح؛ فقد أبطلنا المنهج الصحيح والفهم السليم الذي أمرنا الله بلزومه.

والذين قالوا هذا القول يريدون تحريف دين الإسلام، وتطويعه لشهوات النفوس وأهوائها، وهدم الأصل الذي يعصمنا من الانحراف عن الفهم الصحيح لنصوص القرآن والسُّنّة.

*** واعلم بأن السَّلف قد أحكموا هذه الفوضى التي أرادها هؤلاء لفهم نصوص الكتاب والسُّنّة، وكشفوا لنا حقيقة هذه الشبهة الشيطانية؛ ولهذا قرروا أن القرآن لا يُفهم بمعزل عن السُّنَّة النبوية الصحيحة، وأن القرآن والسُّنّة لا يُفهمان بمعزل عن فهم الصحابة** رضي الله عنهم**؛ فهذه الثلاثة يرتبط بعضها ببعض؛ فلا يمكن فصلها عن بعض، وهي متفقة لا مختلفة، منتظمة ولا مضطربة.**

قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

وقال عمر رضي الله عنه مبيّنًا مكانة السُّنَّة في فهم القرآن: «إنه سيأتي ناسٌ

يجادلونكم بشبهات القرآن؛ فخذوهم بالسّنن؛ فإنّ أصحاب السُّنن أعلم بكتاب الله»[(١)].

وقال إسماعيل بن سعيد الكسائي في بيان موافقة السُّنَّة للقرآن وعدم مخالفتها له: «المذهب في ذلك يجب على الناس أن يتبعوا القرآن، ولا يخالفوه؛ فإن احتج محتج بأن في السُّنن ما يخالف التنزيل، قيل لهم: إن رسول الله ﷺ قال: «**ألا إني أوتيت الكتاب ومثله معه**»[(٢)]، وكل سُنّة ثبتت عن رسول الله ﷺ لا يجوز لقائل أن يقول: إنها خلاف التنزيل؛ لأنَّ السُّنَّة تُفسِّر التنزيل، والسُّنّة كان ينزل بها جبريل، ويعلمها رسول الله ﷺ فكان لا يقول قولًا يخالف التنزيل إلا ما نسخ من قوله بالتنزيل؛ فمعنى التنزيل ما قال رسول الله ﷺ إذا كان ذلك بإسناد ثبت عنه»[(٣)(٤)].

وقال عبد الله بن الزبير رضي الله عنه مبينًا أهمية لزوم فهم الصحابة رضي الله عنهم

---

(١) رواه الدارمي (١/ ١٣٨).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٠٤)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٦٠٤).

(٣) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ في الآثار» (ص: ٢٦). وقد نقل إسماعيل بن سعيد (ت: ٢٣٠) «مسائل عن الإمام أحمد».

(٤) قال ابن مسعود وابن عباس وعمران بن حصين رضي الله عنهم: «إن جميع ما أمر به رسول الله ﷺ، ونهى عنه هو عن الله وفي كتاب الله». (انظر: «الحجة» للأصبهاني: م ٢/ ٢٩٧).
وقال سعيد بن جبير رحمه الله: كنت لا أسمع بحديث عن الرسول ﷺ على وجهه، إلا وجدت مصداقه ـ أو قال: تصديقه ـ في القرآن؛ فبلغني أن النبي ﷺ قال: «**لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني؛ فلا يؤمن بي إلا دخل النار**»؛ فجعلت أقول: أين مصداقه في كتاب الله؟ قال: وقلما سمعت عن رسول الله ﷺ إلا وجدت له تصديقًا في القرآن، حتى وجدت هذه الآية: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ قال: من الملل كلها. (تفسير ابن كثير: ٤/ ٣١٣).

وأثره في تقرير الحق ودفع الشبهات: «لَقِيني ناسٌ من أهل العراق؛ فخاصموني في القرآن؛ فشكوتُ ذلك إلى أَبي؛ فقال الزبير رضي الله عنه: إن القرآن قد قرأه كل قوم؛ فتأوّلوه على أهوائهم، وأخطؤوا مواضعه؛ فإن رجعوا إليك فخاصمهم بسُنن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما؛ فإنهم لا يجحدون أنهما أعلم بالقرآن منهم؛ فلما رجعوا فخاصمتهم بسُنن أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، والله ما قاموا ولا قعدوا»[(١)].

وقال ابن عباس رضي الله عنه في مناظرته المشهورة مع الخوارج: «جئتكم من عند أصحاب رسول الله ﷺ وليس فيكم منهم أحد، ومن عند ابن عم رسول الله ﷺ وعليهم نزل القرآن، وهم أعلم بتأويله»[(٢)].

بدأ ابن عباس بهذه المقدمة؛ لأنَّ الخوارج تأولوا القرآن على غير وجهه الصحيح، والذي أوقعهم في هذا الانحراف خروجهم عن فهم الصحابة. وبهذا يتبيّن لنا أن فهم الصحابة رضي الله عنهم عاصِمٌ من الانحراف عن الفهم الصحيح لنصوص القرآن والسُّنّة. وقد أخرج هذه المناظرة كاملة ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله».

ففهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان هو العاصم من الوقوع في الفهم السقيم، والشذوذ عن سبيل المؤمنين.

*** واعلم أن فهم السَّلَف الصالح موافقٌ لنصوص القرآن والسُّنّة وامتداد له:**

قال مسروق رحمه الله: «ما نسأل أصحاب رسول الله ﷺ عن شيء، إلا وجدناه في كتاب الله عز وجل، إلا أنَّ رأينا يَقصر عنه»[(٣)].

---

(١) «الإبانة» (٢/ ٦٢٠).
(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٩٦٢).
(٣) «مختصر الحجة على تارك المحجة» (٢/ ٦٣٥).

وعلى هذا المنهاج من لزوم فهم الصحابة الأخيار لنصوص القرآن والسُّنّة سار أئمة الإسلام الأعلام.

قال أبو حنيفة: «إذا جاء الحديث عن النبي ﷺ عن الثقات أخذنا به، (وفي لفظ: فعلى الرأس والعين)؛ فإذا جاء عن أصحابه لم نخرج عن أقاويلهم، (وفي لفظ: نختار من أقوالهم)؛ فإذا جاء عن التابعين زاحمناهم»[(١)].

وقال مالك عن كتابه الموطأ: «فيه حديث رسول الله ﷺ، وقول الصحابة والتابعين ورأيهم، وقد تكلمتُ برأيي على الاجتهاد، وعلى ما أدركتُ عليه أهل العلم ببلدنا، ولم أخرج عن جملتهم إلى غيره»[(٢)].

وقال الشافعي رحمه الله بعد ذكر الصحابة رضي الله عنهم، والثناء عليهم بما هم أهله: «وهم فوقنا في كل علم واجتهاد وورع وعقل وأمر استدرك به علم واستنبط به، وآراؤهم لنا أحمد وأولى بنا من آرائنا عندنا لأنفسنا والله أعلم، ومن أدركنا ممن أرضي أو حكي لنا عنه ببلدنا، صاروا فيما لم يعلموا لرسول الله ﷺ فيه سنة إلى قولهم إن اجتمعوا، وقول بعضهم إن تفرقوا؛ فهكذا نقول: إذا اجتمعوا أخذنا باجتماعهم، وإن قال واحدهم ولم يخالفه غيره أخذنا بقوله؛ فإن اختلفوا أخذنا بقول بعضهم، ولم نخرج من أقاويلهم كلهم»[(٣)].

وقال الإمام أحمد: «إذا كان في المسألة عن النبي ﷺ حديث لم نأخذ فيها بقول أحد من الصحابة ولا من بعدهم خلافه، وإذا كان في المسألة عن أصحاب رسول الله ﷺ قول مختلف نختار من أقاويلهم، ولم نخرج عن أقاويلهم إلى قول من بعدهم، وإذا لم يكن فيها عن

---

(١) «أخبار أبي حنيفة للصيمري» (ص: ١٠).
(٢) «ترتيب المدارك» (١/ ١٩٣).
(٣) «المدخل إلى السنن الكبرى» (ص: ١١٠).

النبي ﷺ ولا عن الصحابة قول نختار من أقوال التابعين»[١].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن العدول عن منهج الصحابة بدعة: «من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك؛ كان مخطئًا في ذلك بل مبتدعًا، وإن كان مجتهدًا مغفورًا له خطؤه؛ فالمقصود بيان طرق العلم وأدلته وطرق الصواب، ونحن نعلم أن القرآن قرأه الصحابة والتابعون وتابعوهم، وأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه؛ كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ﷺ فمن خالف قولهم وفسّر القرآن بخلاف تفسيرهم؛ فقد أخطأ في الدليل والمدلول جميعًا»[٢].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا من فهم القرآن والسُّنّة بمعزل عن فهم السلف الصالح: «من فسّر القرآن أو الحديث وتأوّله على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين؛ فهو مُفْتَرٍ على الله ملحد في آيات الله محرف للكلم عن مواضعه، وهذا فتح لباب الزندقة والإلحاد، وهو معلوم البطلان بالاضطرار من دين الإسلام»[٣].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا تجد المعتزلة والمرجئة والرافضة وغيرهم من أهل البدع يفسّرون القرآن برأيهم ومعقولهم وما تأوّلوه من اللغة؛ ولهذا تجدهم لا يعتمدون على أحاديث النبي ﷺ والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين؛ فلا يعتمدون لا على السُّنَّة ولا على إجماع السلف وآثارهم، وإنما يعتمدون على العقل واللغة، وتجدهم لا يعتمدون على كتب التفسير المأثورة والحديث وآثار السلف، وإنما يعتمدون على كتب الأدب وكتب الكلام التي وضعتها رؤوسهم، وهذه طريقة الملاحدة أيضًا؛ إنما يأخذون ما في كتب الفلسفة وكتب الأدب واللغة، وأما كتب القرآن والحديث

---

(١) «المسودة» (١/ ٢٤١).
(٢) «الفتاوى» (٣/ ٣٦١).
(٣) «الفتاوى» (١٣/ ٢٤٤).

والآثار فلا يلتفتون إليها. هؤلاء يعرضون عن نصوص الأنبياء؛ إذ هي عندهم لا تفيد العلم، وأولئك يتأوّلون القرآن برأيهم وفهمهم بلا آثار عن النبي ﷺ وأصحابه، وقد ذكرنا كلام أحمد وغيره في إنكار هذا، وجعله طريقة أهل البدع، وإذا تدبرت حججهم وجدت دعاوى لا يقوم عليها دليل»[(١)].

الفائدة الرابعة عشرة: قوله: «كلها في النار إلا واحدة».

الحكم على الفرق المخالفة لمنهج السلف ليس واحدًا؛ بل كل فرقة لها حكم خاص بحسب نوع مفارقتها للكتاب والسُّنّة، وهذه الفرق تُسمى الفرق الوعيدية التي استحقّت الوعيد بسبب مخالفتها للكتاب والسُّنّة.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «من قال: إن الثنتين وسبعين فرقة كل واحدة منها يكفر كفرًا ينقل عن الملة فقد خالف الكتاب والسُّنّة، وإجماع الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين؛ بل وإجماع الأئمة الأربعة وغير الأربعة، وليس فيهم من كفر كل واحد من الثنتين وسبعين فرقة، وإنما يكفر بعضهم بعضًا ببعض المقالات»[(٢)].

وقال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «والثنتان والسبعون متوعدون بالنار؛ فيهم الكافر، وفيهم العاصي، وفيهم المبتدع؛ فمن مات منهم على الكفر فله النار مخلدًا فيها، ومن مات على بدعة دون كفر، أو على معصية دون كفر؛ فهذا تحت مشيئة الله، وهو متوعد بالنار»[(٣)].

الفائدة الخامسة عشرة: قوله: «ما أنا عليه وأصحابي».

هو العلاج النافع لجميع أمراض الأمة الإسلامية؛ فإن أمراض الأمة لا بد لها من علاج، وعلاجها يكون في التمسُّك بالقرآن والسُّنّة، وما كان عليه السلف الصالح.

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ١١٩).
(٢) «الفتاوى» (٧/ ٢١٨).
(٣) «نور على الدرب» (٣/ ١٣٤).

قال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ أثناء حديثه عن داء الأمة ودوائها: «إن هذا الواقع الأليم ليس شرًّا مما كان عليه واقع العرب في الجاهلية، حينما بعث إليهم نبينا محمد ﷺ؛ لوجود الرسالة بيننا وكمالها، ووجود الطائفة الظاهرة على الحق، والتي تهدي به، وتدعو الناس للإسلام الصحيح: عقيدة وعبادة وسلوكًا ومنهجًا، ولا شك أن واقع أولئك العرب في عصر الجاهلية مماثل لما عليه كثير من طوائف المسلمين اليوم.

بناء على ذلك نقول: العلاج هو ذاك العلاج، والدواء هو ذاك الدواء؛ فبمثل ما عالج النبي ﷺ تلك الجاهلية الأولى؛ فعلى الدعاة الإسلاميين اليوم جميعهم أن يعالجوا سوء الفهم لمعنى «لا إله إلا الله»، ويعالجوا واقعهم الأليم بذاك العلاج والدواء نفسه.

ومعنى هذا واضح جدًّا؛ إذا تدبرنا قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُواْ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْآخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١]. فرسولنا ﷺ هو الأسوة الحسنة في معالجة مشاكل المسلمين في عالمنا المعاصر وفي كل وقت وحين»[(١)].

الفائدة السادسة عشرة: قوله: «ما أنا عليه وأصحابي» فيه أن الدعوة السلفية تجمع، والبدع والأهواء تُفرّق.

كلمة المسلمين لا تجتمع إلا على هذا المنهاج «**ما أنا عليه وأصحابي**»؛ فلو عمل المسلمون كل عمل؛ فلن تجتمع كلمتهم إلا بالاتباع لهدي النبي ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ في العقيدة والعمل.

---

(١) «رسالة التوحيد أولًا» (ص: ٣).

وقد دلّ على هذه الحقيقة الشرع والتاريخ.

* **أما الشرع:** فقد بيَّن الله تعالى في القرآن أن أول خلاف نشأ في الأرض كان بسبب الخروج عن الحق؛ قال تعالى: ﴿كَانَ ٱلنَّاسُ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَبَعَثَ ٱللَّهُ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ وَأَنزَلَ مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِيَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ فِيمَا ٱخْتَلَفُوا۟ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٣].

وقال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱلنَّاسُ إِلَّآ أُمَّةً وَٰحِدَةً فَٱخْتَلَفُوا۟ وَلَوْلَا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِن رَّبِّكَ لَقُضِىَ بَيْنَهُمْ فِيمَا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ﴾ [يونس: ١٩].

قال ابن عباس رضي الله عنهما: «كان بين آدم ونوح عشرة قرون كلهم على شريعة من الحق؛ فاختلفوا؛ فبعث الله النبيين مبشرين ومنذرين»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «إن الناس كانوا بعد آدم عليه السلام وقبل نوح عليه السلام على التوحيد والإخلاص؛ كما كان أبوهم آدم أبو البشر عليه السلام، حتى ابتدعوا الشرك وعبادة الأوثان بدعة من تلقاء أنفسهم لم ينزل الله بها كتابًا ولا أرسل بها رسولًا، بشبهات زيّنها الشيطان من جهة المقاييس الفاسدة والفلسفة الحائدة»(٢).

فالتفرق حصل في الأمة قديمًا وحديثًا بسبب الخروج عن الحق، وإحداث المحدثات؛ فمن هنا نشأت الفُرقة والفتنة في تاريخ الأمة، وإذا أردنا الاجتماع والرحمة، والبعد عن الخلاف والفُرقة والفتنة؛ فعلينا موافقة السلف في العقيدة والعمل؛ قال تعالى: ﴿فَإِنْ ءَامَنُوا۟ بِمِثْلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهْتَدَوا۟ ۖ وَّإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّمَا هُمْ فِى شِقَاقٍ﴾ [البقرة: ١٣٧].

فالألفة والاجتماع في منهج السلف الأخيار، والفرقة والخلاف في منهج أهل البدعة والأهواء؛ قال تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ ۚ وَلِذَٰلِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: ١١٨، ١١٩].

---

(١) «جامع البيان» (١/١٩).

(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٨/٦٠٣).

قوله: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾: هؤلاء هم أهل الأهواء.

وقوله: ﴿إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾: هم أهل السُّنَّة والجماعة.

قال ابن المبارك رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهل الحق ليس فيهم اختلاف»[(١)].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولست تجد اتفاقًا وائتلافًا إلا بسبب اتباع آثار الأنبياء من القرآن والحديث وما يتبع ذلك، ولا تجد افتراقًا واختلافًا إلا عند من ترك ذلك وقدم غيره عليه؛ قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ ﴿١١٨﴾ إِلَّا مَن رَّحِمَ رَبُّكَ﴾؛ فأخبر أن أهل الرحمة لا يختلفون، وأهل الرحمة هم أتباع الأنبياء قولًا وفعلًا، وهم أهل القرآن والحديث من هذه الأمة؛ فمن خالفهم في شيء فاته من الرحمة بقدر ذلك»[(٢)].

ومن ألقاب الدعوة السلفية (أهل السُّنَّة والجماعة)، سُمّوا بهذا؛ لأنَّهم أهل اتباع واجتماع، وسُمّي أهل البدع بـ (أهل البدعة والفُرقة)؛ لأنَّهم أهل ابتداع في الدين، وتفرّق فيه، وخروج عن جماعة المسلمين.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والبدعة مقرونة بالفرقة؛ كما أن السُّنَّة مقرونة بالجماعة؛ فيقال: أهل السُّنَّة والجماعة؛ كما يقال: أهل البدعة والفرقة»[(٣)].

فالسُّنّة، تعني: الجماعة والعزّة والتمكين، **وعكسها**: **البدعة، تعني**: الفُرقة والذلة والهزيمة والنكسات والنكبات على المسلمين.

وأهل الأهواء والمنافقون قديمًا وحديثًا حاولوا عكس الحقائق وقَلْبِها كعادتهم؛ فزعموا أن التزام السُّنَّة ومحاربة البدع سبب رئيس في النكسات التي أصابت الأمة، وهذا من التلْبيس والجهل؛ فإن العكس هو الصحيح.

---

(١) «جامع البيان» (١٢/ ٨٥).
(٢) «الفتاوى» (٤/ ٥٢).
(٣) «الاستقامة» (١/ ٤٢).

* والتاريخ شاهد على أن الخروج عن السُّنَّة والجماعة وإحداث البدع سبب للفرقة في الأمة، وسبب أيضًا للنكسات التي أصابت الأمة؛ فما ظهرت الأمة وانتصرت واجتمعت إلا بسبب لزوم السُّنَّة والجماعة، وما تفرّقت وانتكست إلا بسبب البدع وأهلها.

وأهل البدع هم من أكبر الأسباب في خذلان الأمة، وعن طريقهم يتمكن الأعداء من الأمة، ورحم الله من قال من السلف: العدو الداخلي في الأمة أخطر عليها من العدو الخارجي.

والمتأمل لأحوال المسلمين قديمًا وحديثًا يجد أن من أعظم سمات أهل الأهواء والبدع والافتراق شؤمهم على المسلمين في كل زمان ومكان.

ويكفيك أن تنتقل بذهنك إلى أحداث التاريخ المشهورة، والتي ألحقت بالمسلمين الذِّلّة والفُرقة والتشتُّت، تجدها من أهل الأهواء؛ ومن أمثلة ذلك:

ـ أول فتنة فرّقت الأمة فتنة السبئية، وقد أدت إلى قتل خليفة المسلمين الراشد عثمان رضي الله عنه، ثم تمخّضت عن افتراق الخوارج والشيعة عن جماعة المسلمين وإمامهم.

ـ ولما ظهرت القدرية والمعتزلة والجهمية، أفسدت عقائد طوائف من الأمة، وأوقعتها في الأهواء والخصومات والمراء في الدين والفتنة في العقائد.

ـ ولما تمكّنت المعتزلة في الدولة، ألزمت الأمة بالقول بالكفر (خلق القرآن)، وامتحنت العلماء، وعرّضتهم للسيف والسجن والإهانة، والقول بخلاف الحق.

ـ ولما تمكّنت دويلات الرافضة والباطنية كالبويهية والعبيدية والقرامطة، قمعت السُّنَّة وأهل الحديث، وأظهرت البدع والإلحاد

والزندقة والكفر، وتسلط أوباش الباطنية على رقاب المسلمين، واعتدوا على المقدسات وقتلوا الحجاج، وأخذوا الحجر الأسود وعاثوا في الأرض فسادًا وأباحوا المحرمات، ومكّنوا للنصارى من دخول ديار المسلمين.

ـ ولما تمكن بعض الرافضة من الوزارة في آخر عهد الدولة العباسية والدويلات التي تلتها خانوا الأمة، وأدخلوا التتار والنصارى ديار المسلمين، ومكّنوهم فيها.

ـ ولما تمكّنت الطرق الصوفية وأهل البدع من الدولة العثمانية في آخر عهدها، ضعفت الأمة وذلّت وعلقت أقدارها بغير الله، وتعلّقت بالأضرحة والبدع والغلو في الشيوخ وتقليدهم بلا بصيرة؛ فأصابها الذُّلّ والتشتُّت، وسلّط الله عليها الأعداء فمزّقوها وفرّقوا شملها.

ولا تزال الفرق والطرق الصوفية ببدعها ومحدثاتها من أعظم أسباب وهن الأمة وانحطاطها، ناهيك عن هيمنة الرافضة والباطنية وأهل الأهواء والبدع والعلمنة والإلحاد والإعراض عن دين الله وشرعه[1].

الفائدة السابعة عشرة: قوله: «ما أنا عليه وأصحابي».

يؤخذ منه أن التمايز بين أهل الحق وأهل الباطل من مقاصد الشرع؛ كما قال تعالى: ﴿لِيَمِيزَ ٱللَّهُ ٱلْخَبِيثَ مِنَ ٱلطَّيِّبِ﴾ [الأنفال: ٣٧]. والنبي ﷺ لما بدأ دعوته قالوا ـ كما في الصحيح ـ: «محمد فرّق الناس»[2]؛ نعم فرّق وميّز بين المسلم والكافر، والتقيّ والفاجر، والطيّب والخبيث، والحقّ والباطل؛ فبهذا الفرقان تميّز، بالإسلام الذي جاء به، وامتثل قول الله تعالى: ﴿صِبْغَةَ ٱللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾ [البقرة: ١٣٨].

---

(١) مستفاد من كتيب «حراسة العقيدة»، للشيخ ناصر العقل، بتصرف واختصار.

(٢) رواه البخاري (٧٢٨١).

قال ابن سعدي في تفسيره: «أي: الزموا صبغة الله، وهو دينه، وقوموا به قيامًا تامًّا، بجميع أعماله الظاهرة والباطنة، وجميع عقائده في جميع الأوقات، حتى يكون لكم صبغة، وصفة من صفاتكم؛ فإذا كان صفة من صفاتكم، أوجب ذلك لكم الانقياد لأوامره، طوعًا واختيارًا ومحبة، وصار الدين طبيعة لكم بمنزلة الصبغ التامّ للثوب الذي صار له صفة؛ فحصلت لكم السعادة الدنيوية والأخروية، لحثّ الدين على مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ومعالي الأمور؛ فلهذا قال ـ على سبيل التعجب المتقرر للعقول الزكية ـ: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ ٱللَّهِ صِبْغَةً﴾ أي: لا أحسن صبغة من صبغته.

وإذا أردت أن تعرف نموذجًا يُبيّن لك الفرق بين صبغة الله وبين غيرها من الصبغ؛ فقس الشيء بضدّه؛ فكيف ترى في عبد آمن بربه إيمانًا صحيحًا، أثر معه خضوع القلب وانقياد الجوارح؛ فلم يزل يتحلّى بكل وصف حسن، وفعل جميل، وخلق كامل، ونعت جليل، ويتخلى من كل وصف قبيح، ورذيلة وعيب؛ فوصفه: الصدق في قوله وفعله، والصبر والحلم، والعفة والشجاعة، والإحسان القولي والفعلي، ومحبة الله وخشيته، وخوفه ورجاؤه؛ فحاله الإخلاص للمعبود، والإحسان لعبيده؛ فقسه بعبد كفر بربه، وشرد عنه، وأقبل على غيره من المخلوقين فاتصف بالصفات القبيحة؛ من الكفر والشرك والكذب، والخيانة والمكر والخداع، وعدم العفة، والإساءة إلى الخلق؛ في أقواله وأفعاله؛ فلا إخلاص للمعبود، ولا إحسان إلى عبيده. فإنه يظهر لك الفرق العظيم بينهما، ويتبين لك أنه لا أحسن صبغة من صبغة الله، وفي ضمنه أنه لا أقبح صبغة ممن انصبغ بغير دينه.

وفي قوله: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾: بيان لهذه الصبغة، وهي القيام بهذين الأصلين: الإخلاص والمتابعة؛ لأنَّ «العبادة» اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأعمال، والأقوال الظاهرة والباطنة، ولا تكون

كذلك، حتى يشرعها الله على لسان رسوله، والإخلاص: أن يقصد العبد وجه الله وحده في تلك الأعمال؛ فتقديم المعمول يؤذن بالحصر، وقال: ﴿وَنَحْنُ لَهُۥ عَٰبِدُونَ﴾: فوصفهم باسم الفاعل الدالّ على الثبوت والاستقرار؛ ليدل على اتّصافهم بذلك، وكونه صار صبغة لهم ملازمًا»[(١)].

الفائدة الثامنة عشرة: قوله: «ما أنا عليه وأصحابي».

هذا المنهج يُتّبع في الشدة والرخاء، وزمن الأمن ورغد العيش، وزمن الفتن والمتغيّرات. قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «وليس ينبغي أن تُتّبع سنة رسول الله ﷺ في الرخاء وتُترك في الشّدّة»[(٢)]. فيجب الثبات على هذا المنهج، والتمسك بمُحْكَماته، خاصة زمن الفتن والمتغيرات، وعدم المداهنة فيه، أو جعله مطية لنيل حظوظ الدنيا.

الفائدة التاسعة عشرة: قوله: «على ثلاث وسبعين فرقة».

فيه حاجة المسلم إلى التعرّف على الدعوة السلفية؛ لكي ينجو من سُبل الفِرق الكثيرة الهالكة؛ فإن النبي ﷺ أخبر بأنها ثلاث وسبعون فِرقة، والناجية واحدة؛ فكيف ينجو العبد من هذه الفِرق الكثيرة، وهو لم يعرف سبيل الفِرقة الناجية؟!

لا يمكن ذلك إلا بالتعرّف على الدعوة السلفية، والسير على منهاجها في العقيدة والعمل.

الفائدة العشرون: قوله: «ما أنا عليه وأصحابي».

هذا المنهج هو الحق الذي يجب اتباعه ونصرته، وعدم ردّه وخِذْلانه؛ قال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢].

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٦٩). (٢) «الآداب الشرعية» (٢/ ٢٤).

وقال النبي ﷺ محذرًا من ردِّ الحق: «**الكبر بطر الحق، وغمط الناس**»[١] أي: دفعه ورده عُجْبًا واستكبارًا.

فالواجب على العبد إذا تبيّن له الحق أن يرجع إليه، وألا يتمادى في الباطل، ويمتثل نصوص الشرع وأخلاق السلف الكرام في التواضع للحق.

قال عمر رضي الله عنه لأبي موسى الأشعري: «لا يمنعنك قضاء قضيته بالأمس راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن تراجع الحق؛ فإن الحق قديم لا يبطله شيء، ومراجعة الحق خير من التمادي في الباطل»[٢].

وقال ابن مسعود رضي الله عنه: «ومن جاءك بالحق؛ فاقبل منه ولو كان بعيدًا، ومن أتاك بباطل؛ فاردده وإن كان حبيبًا قريبًا»[٣].

وسُئل الفضيل بن عياض عن التواضع؛ فقال: «أن تخضع للحق وتنقاد له ممن سمعته، ولو كان أجهل الناس لزمك أن تقبله منه»[٤].

وكلام العلماء ومواقفهم في قبول الحق والرجوع إليه كثيرة لا تحصى.

قال ابن الوزير اليماني رحمه الله: «والقاصد لوجه الله تعالى لا يخافُ أن يُنقد عليه خللٌ في كلامه، ولا يهابُ أن يُدل على بطلان قوله؛ بل يُحِبُّ الحقَّ من حيث أتاه، ويقبل الهُدى ممن أهداه؛ بل المخاشنةُ بالحق والنصيحة أحبُّ إليه من المداهنة على الأقوال القبيحة، وصديقك

---

(١) رواه مسلم (٢٧٥).
(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٣٩٨)، والدارقطني (٤/٢٠٧).
(٣) «حلية الأولياء» (ص: ١٣٤).
(٤) «جامع بيان العلم وفضله» (١/١٠٣).

مَنْ صَدَقَكَ لا من صدَّقك. وفي «نوابغ الحكمة»: عليك بمن ينذر الإبسال والإبلاس، وإياك ومن يقولُ: لا بَاسَ وَلا تَاس»[١].

ومن مواقف السلف التربوية في قبول الحق: ما حكاه ابن عبد البر رَحِمَهُ اللَّهُ قال: «وسمعت غير واحد من شيوخي يذكر أن الغازي بن قيس لما رحل إلى المدينة سمع من مالك وقرأ على نافع القاري؛ فبينما هو في أول دخوله المدينة في مسجد رسول الله ﷺ إذ دخل ابن أبي ذئب فجلس ولم يركع؛ فقال له الغازي: قم يا هذا فاركع ركعتين؛ فإن جلوسك دون أن تحيي المسجد بركعتين جهل ـ أو نحو هذا من جفاء القول ـ. فقام ابن أبي ذئب فركع ركعتين وجلس؛ فلما انقضت الصلاة، أسند ظهره وتحلّق الناس إليه؛ فلما رأى ذلك الغازي ابن قيس خجل واستحيا وندم، وسأل عنه فقيل له: هذا ابن أبي ذئب أحد فقهاء المدينة وأشارفهم. فقام يعتذر إليه؛ فقال له ابن أبي ذئب: يا أخي لا عليك؛ أمرتنا بخير فأطعناك»[٢].

كلمة جميلة (أمرتنا بخير فأطعناك)، وانتهى الموضوع بلا خلاف وسجال وتبرير للنفس بما لا يقبل.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا من عدم قبول الحق والتمادي في الباطل:

«**حذار حذار من أمرين لهما عواقب سوء:**

أحدهما: ردّ الحقّ لمخالفته هواك؛ فإنك تعاقب بتقليب القلب، وردّ ما يَرِد عليك من الحق رأسًا، ولا تَقبله إلا إذا بَرز في قالب هواك، قال تعالى: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْـِٔدَتَهُمْ وَأَبْصَـٰرَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا۟ بِهِۦٓ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ١١٠]؛ فعاقبهم على رد الحق أول مرة بأن قلب أفئدتهم وأبصارهم بعد ذلك.

والثاني: التهاون بالأمر إذا حضر وقته؛ فإنك إن تهاونت به، ثبّطك الله

---

(١) «العواصم والقواصم» (١/ ٢٢٤).
(٢) «التمهيد» (٢٠/ ١٠٦).

وأقعدك عن مراضيه وأوامره عقوبة لك؛ قال تعالى: ﴿فَإِن رَّجَعَكَ ٱللَّهُ إِلَىٰ طَآئِفَةٍ مِّنْهُمْ فَٱسْتَـْٔذَنُوكَ لِلْخُرُوجِ فَقُل لَّن تَخْرُجُوا۟ مَعِىَ أَبَدًا وَلَن تُقَـٰتِلُوا۟ مَعِىَ عَدُوًّا ۖ إِنَّكُمْ رَضِيتُم بِٱلْقُعُودِ أَوَّلَ مَرَّةٍ فَٱقْعُدُوا۟ مَعَ ٱلْخَـٰلِفِينَ﴾ [التوبة: ٨٣]. فمن سَلِم من هاتين الآفتين والبليتين العظيمتين؛ فليهنه السلامة»[(١)].

واعلم أن حكم بيان الحق وإيضاحه للخلق واجب على الكفاية: قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ﴾ [آل عمران: ١٠٤].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَآ أَنزَلْنَا مِنَ ٱلْبَيِّنَـٰتِ وَٱلْهُدَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا بَيَّنَّـٰهُ لِلنَّاسِ فِى ٱلْكِتَـٰبِ ۙ أُو۟لَـٰٓئِكَ يَلْعَنُهُمُ ٱللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ ٱللَّـٰعِنُونَ﴾ [البقرة: ١٥٩].

وقال النبي ﷺ: «**من سئل عن علم ثم كتمه ألجم يوم القيامة بلجام من نار**»[(٢)].

وفرض الكفاية إذا لم يقم به أحد من الأمة أَثِم الجميع، وإن قام به من يكفي فهو مستحبٌّ في حق الأفراد.

وأما نُصرة الحق فهي واجبة. ونُصرة الحق تكون ببيانه والدفاع عنه، وأن يكون المرء واقفًا مع مُبَيِّنِهِ، قائمًا بواجب الإيناس، والدفع به نحو الأمام.

وليحذر العبد من تخذيل أهل الحق وتثبيطهم، والتشبّه بحال المنافقين الذين ذمّهم الله تعالى بقوله: ﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿١٨﴾ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ۚ أُو۟لَـٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَـٰلَهُمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ [الأحزاب: ١٨ ـ ١٩].

---

(١) «بدائع الفوائد» (ص: ٢٦٧).
(٢) رواه الترمذي (٢٦٤٩).

قال البغوي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: ﴿قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ﴾؛ أي: «المثبّطين للناس عن رسول الله ﷺ»(١).

وقال قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ: «هؤلاء ناس من المنافقين؛ كانوا يثبّطون أنصار النبي ﷺ، ويقولون لإخوانهم: ما محمد وأصحابه إلا أكلة رأس، ولو كانوا لحمًا لالتهمهم ـ أي: ابتلعهم ـ أبو سفيان وأصحابه، دعوا الرجل فإنه هالك»(٢).

قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا من تخذيل أهل السُّنَّة عن نصرة الحق: «إذا رأيت من ردّ على مخالف في شذوذ فقهي، أو قول بدعي؛ فاشكر له دفاعه بقدر ما وسعك، ولا تخذله بتلك المقولة المهينة: (لماذا لا يردّ على العلمانيين)»(٣).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فقل لي بربك: إذا أظهر المبطلون أهواءهم، والمرصدون في الأمة: واحد يخذّل، وواحد ساكت؛ فمتى يتبيّن الحق؟»(٤).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا خطورة كتمان الحق وخذلانه: «وأي دين وأي خير فيمن يرى محارم الله تنتهك، وحدوده تضاع، ودينه يترك، وسُنة رسول الله ﷺ يُرغب عنها؛ وهو بارد القلب، ساكت اللسان، شيطان أخرس، كما أن المتكلم بالباطل شيطان ناطق. وهل بلية الدين إلا من هؤلاء الذين إذا سلمت لهم مآكلهم ورياساتهم؛ فلا مبالاة بما جرى على الدين، وخيارهم المتحزن المتلمظ، ولو نوزع في بعض ما فيه غضاضة عليه في جاهه أو ماله، بذل وتبذل وجد واجتهد واستعمل مراتب الإنكار الثلاثة بحسب وسعه، وهؤلاء مع سقوطهم من عين الله

---

(١) «تفسير البغوي» (٣/ ٦٢٢).
(٢) أخرجه الطبري (٢١/ ١٣٩).
(٣) «الردود» (ص: ٤٩).
(٤) «الردود» (ص: ١٧).

ومقت الله لهم، قد بلوا في الدنيا بأعظم بلية تكون وهم لا يشعرون، وهو موت القلوب؛ فإن القلب كلما كانت حياته أتم؛ كان غضبه لله ورسوله أقوى وانتصاره للدين أكمل»[(١)].

وهذا الكلام ينطبق تمامًا على أهل البدع والأهواء ومن شابههم الذين يجعلون الأصل هو حفظ المنصب وحظوظ الدنيا، لا بيان الحق وبذل النصيحة للمسلمين.

قال الشيخ بكر أبو زيدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ مُحذرًا من هذا المسلك المشين، خاصة إذا كان من طلاب العلم: «إِنْ بَلَغْتَ مَنصبًا؛ فتَذكَّر أن حبل الوَصْل إليه طلبك للعلم؛ فبفضل الله ثم بسبب علمك بَلَغْتَ ما بَلَغْتَ من ولايةٍ في التعليم أو الفتيا أو القضاء . . . وهكذا فَأَعْطِ العلم قَدْرَه وحَظَّه من العمل به وإنزاله منزلته، واحذر مسلك من لا يرجون لله وقارًا، الذين يجعلون الأساس (حفظ المنصب)؛ فيطوون ألسنتهم عن قول الحق، ويحملهم حبّ الولاية على المجاراة. فالزم رحمك الله المحافظة على قيمتك بحفظ دينك وعلمك، وشرف نفسك، بحكمةٍ ودرايةٍ وحسن سياسةٍ: «**احفظ الله يحفظك**»، «**احفظ الله في الرخاء يحفظك في الشدة**». وإن أصبحت عاطلًا من قِلادة الولاية ـ وهذا سبيلك ولو بعد حينٍ ـ فلا بأس؛ فإنه عَزْلُ مَحمدةٍ، لا عَزْلُ مَذَمَّةٍ ومَنقصةٍ.

ومن العجيب أن بعض من حُرِمَ قصدًا كبيرًا من التوفيق لا يكون عنده الالتزام والإنابة والرجوع إلى الله إلا بعد (التقاعد)؛ فهذا وإن كانت توبته شرعيةً، لكن دينه ودين العجائز سواءٌ؛ إذ لا يتعدّى نفعه، أما وقت ولايته ـ حال الحاجة إلى تعدّي نفعه ـ فتجده من أعظم الناس فُجورًا وضَررًا، أو بارد القلب أَخرس اللسان عن الحق. فنعوذ بالله من الخذلان»[(٢)].

---

(١) «أعلام الموقعين» (ص: ١٩٨).
(٢) «حلية طالب العلم» (ص: ٧٠).

الفصل الثالث

نشأة الدعوة السلفية وبداية تاريخها

من المعلوم أن كل دعوة لها تاريخ نشأت فيه، ومراحل مرّت بها، وقد تميزت الدعوة السلفية في تاريخها ومراحلها عن المناهج المخالفة لها في عدة مزايا منها:

أولًا: أنها نشأت وبدأت مع نزول الوحي من السماء.

الدعوة السلفية متصلة بالوحي لم تزل ولا تزال متصلة به لم تنقطع عنه ولا للحظة واحدة، وهذه الصلة مستمرّة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها؛ قال النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرّهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله تعالى**»(١).

وهذه الطائفة هي التي وصفها النبي ﷺ بقوله: «**ما أنا عليه وأصحابي**»، هذه الطائفة ثابتة على الحق المنصوص عليه في الكتاب والسُّنّة، وثابتة أمام موجات الفتن والمتغيرات عبر القرون، تؤثر ولا تتأثر بموجات الفتن والأهواء والمتغيرات؛ فمهما تغيرت أحوال الأمة ضعفًا وفتورًا؛ فالله حافظها وناصرها، وهذا بخلاف عقائد أهل البدع النابتة من الأرض، والمنقطعة عن الوحي، والتي غاية سندها إلى من أحدثها.

قال اللالكائي رحمه الله: «كل من اعتقد مذهبًا؛ فإلى صاحب مقالته التي أحدثها ينتسب، وإلى رأيه يستند، إلا أصحاب الحديث؛ فإن صاحب مقالتهم رسول الله ﷺ؛ فهم إليه ينتسبون، وإلى علمه يستندون،

---

(١) أخرجه مسلم (١٩٢٠).

وبه يستدلّون، وإليه يفزعون، وبرأيه يقتدون، وبذلك يفتخرون، وعلى أعداء سُنّته بقربهم منه يصولون؛ فمن يوازيهم في شَرَف الذِّكْر، ويباهيهم في ساحة الفخر وعلوّ الاسم»[١].

ثانيًا: أن الله تعالى هو الواضع لأصولها العلمية والعملية، والآمر باتباعها.

الدعوة السلفية الواضع لأصولها العلمية والعملية هو الله تعالى، والآمر بسلوكها هو الله تعالى، والمبلغ عنه هو الرسول ﷺ، والعلماء عبر القرون مظهرون لهذه الدعوة لا منشئون لها.

وعلى هذا؛ فليس للدعوة السلفية مؤسِّس من البشر أسَّسها أو عالم أحدثها؛ بحيث يكون هو الذي رسم منهاجها العلمي أو العملي، وهذا بخلاف عقائد أهل البدع والأهواء المحدَثة التي أحدثها البشر، وأسَّسُوها كعقيدة الجهمية والمعتزلة والأشاعرة والخوارج، وسائر مناهج الأحزاب والجماعات المعاصرة؛ فهذه العقائد والأفكار أسّسها البشر على الرأي الفاسد المخالف للكتاب والسُّنّة وهدي سلف الأمة.

ولهذا؛ لا يجوز لأحد أن يقول: الدعوة السَّلَفية أنشأها الإمام أحمد، أو شيخ الإسلام ابن تيمية، أو الإمام محمد بن عبد الوهاب، أو أي أحد من الأئمة أو العلماء؛ فلا يقول هذا إلا جاهل بحقيقة هذه الدعوة المباركة أو مكابر عدوّ لها.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومذهب أهل السُّنَّة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكًا والشافعي وأحمد؛ فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم، ومن خالف ذلك كان مبتدعًا عند أهل السُّنَّة والجماعة؛ فإنهم متفقون على أن إجماع الصحابة حجة،

(١) «اعتقاد أهل السُّنَّة» للالكائي (١/ ٢٤).

ومتنازعون في إجماع من بعدهم»[١].

وقال الألباني رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن من نافلة القول أن نُبيِّن أن الدعوة السلفية، إنما هي دعوة الإسلام الحق؛ كما أنزله الله تعالى على خاتم رسله وأنبيائه محمد ﷺ؛ فالله وحده سبحانه هو مؤسسها ومشرعها، وليس لأحد من البشر كائنًا من كان أن يدعي تأسيسها وتشريعها، وحتى النبي الأكرم محمد صلوات الله وسلامه عليه، إنما كان دوره فيها التلقي الواعي الأمين، والتبليغ الكامل الدقيق، ولم يكن مسموحًا له التصرّف في شيء من شرع الله تعالى ووحيه. ولهذا فادّعاء إنسان ـ مهما علا وسما ـ تأسيس هذه الدعوة الإلهية المباركة، إنما هو في الحقيقة خطأ جسيم، وجرح بليغ، هذا إن لم يكن شركًا أكبر والعياذ بالله تعالى»[٢].

ثالثًا: مما تميزت به الدعوة السلفية في تاريخها ومراحلها: البقاء والخلود والحفظ من التحريف والتغيير.

الدعوة السلفية دعوة تكفّل الله بحفظها من التحريف والتغيير، وكتب لها البقاء والخلود إلى يوم القيامة، لهذا فهي دعوة ثابتة عبر القرون تُؤثر ولا تَتَأثر، وأهلها ناطقون بالحق في كل زمان، لا يخلو منهم زمان، ومنصورون بالحجة والبرهان في كل زمان، وبالسّيف والسِّنَان في زمان دون زمان، وظاهرون لا يضرّهم من خالفهم ولا من خذلهم.

والدليل على ذلك قول النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق ظاهرين، لا يضرّهم من خذلهم ولا من خالفهم، حتى يأتي أمر الله تعالى**»[٣].

---

(١) «منهاج السُّنَّة» (٢/ ٦٠٢).
(٢) «التوسل» (ص: ٩١).
(٣) أخرجه مسلم (١٩٢٠).

وهذا الحديث يدلّ دلالة واضحة على بقاء السُّنَّة ووضوحها وظهورها مهما تكالب عليها الأعداء، ولهذا فالمنهج الذي عليه الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم، هو المنهج الذي عليه المسلمون اليوم: عقيدة وشريعة وعبادة وأخلاقًا ـ محفوظ بحفظ الله له، وقد قَيَّض الله له علماء ناصحين يَنشرونه ويُدافعون عنه، ولهذا ما من بدعة تظهر إلا قيّض الله لها من يَرُدّها ويكشف زيفها، ويُبيِّن السُّنَّة ويدعو إليها، وهذا الأمر في كل زمان من عهد أبي بكر الصديق رضي الله عنه إلى زمننا هذا؛ بل إلى يوم القيامة.

أما مناهج أهل البدع والأهواء؛ فكلّها بلا استثناء قد دخلها التحريف والتغيير مصداقًا لقول النبي ﷺ: «**تتجارى بهم الأهواء**»[(١)]، ومآلها الفشل والاضمحلال، وعدم الثبات والاستقرار.

قال عبد الله بن المبارك رحمه الله مبينًا حال أهل البدع في تنقّلهم في العقائد والأهواء: «أصل اثنين وسبعين هوى أربعة أهواء؛ فمن هذه الأربعة الأهواء تشعّب اثنان وسبعون هوى: القدرية، والمرجئة، والشيعة، والخوارج»[(٢)].

وهنا قاعدة عظيمة وهي أن أهل البدع والأهواء مهما تحزّبوا على نصر بدعتهم وطمس السُّنَّة، حصل العكس ولله الحمد؛ حيث بَقيت السُّنَّة وظهرت وظهر أهلها، وكان لهم رفعة الذِّكْر وعلوّ القدر، وماتت البدع وانقطع ذكر أهلها، وهذا كله مصداقًا لقول الله تعالى: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾ [الكوثر: ٣]، وقوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾ [الشرح: ٤]؛ فأهل البدع لهم نصيب من الآية الأولى، وأهل السُّنَّة والجماعة لهم نصيب من الآية الثانية.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٥٩٧)، والدارمي (٢٥١٨)، وصححه الألباني.
(٢) ذكره البربهاري في: «شرح السُّنَّة» (ص: ١٢٩).

ومن نظر في سِير الأئمة الأعلام كسيرة الإمام أحمد والفتنة التي مرّ بها (القول بخلق القرآن)، وسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية وما جرى له مع خصومه الخارجين عن منهج السَّلَف، وسيرة الإمام محمد بن عبد الوهاب وما جرى له مع دعاة الشرك والضلال، وغيرهم من الأئمة الأعلام تبيّن له مصداق الكلام السابق.

فهؤلاء الأئمة الأعلام أعلى الله قدرهم، وأبقى ذكرهم ومؤلفاتهم؛ بل إن مؤلّفاتهم انتشرت بعد وفاتهم انتشارًا كبيرًا، وأصبح لهم طلاب كُثُر عبر الأزمنة لا يحصيهم إلا الله، وأما أعداؤهم ـ أعداء منهج السلف الصالح ـ فقد أهلكهم الله، وأمات ذكرهم، وقطع دابرهم، وإن ذُكروا، ذُكروا بالشرّ والسوء لا بالخير والجميل!!

قيل لأَبي بكر بن عيَّاش: «إنَّ بِالْمسجد قَوْمًا يَجْلِسُونَ وَيُجْلَسُ إليهم. فقال: مَنْ جَلَسَ لِلنَّاسِ جَلَسَ النَّاسُ إلَيْهِ، وَلَكِنَّ أَهْلَ السُّنَّة يَمُوتُونَ وَيَحْيَا ذِكْرُهُمْ، وَأَهْلَ الْبِدْعَةِ يَمُوتُونَ وَيَمُوتُ ذِكْرُهُمْ؛ لأنَّ أَهْلَ السُّنَّة أَحْيَوْا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ صَلَّى الله عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَكَانَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ﴾، وَأَهْلَ الْبِدْعَةِ شَنَؤوا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ فَكَانَ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ شَانِئَكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ﴾»[1].

(١) «الفتاوى» (١٦/٥٢٨).

الفصل الرابع

مقاصد الدعوة السلفية

قال الله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

قال ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير هذه الآية الكريمة: «يقول تعالى لنبيّه محمد ﷺ: ﴿قُلْ﴾ يا محمد: ﴿هَٰذِهِۦ﴾ الدعوة التي أدعو إليها، والطريقة التي أنا عليها من الدعاء إلى توحيد الله، وإخلاص العبادة له دون الآلهة والأوثان، والانتهاء إلى طاعته، وترك معصيته، ﴿سَبِيلِىٓ﴾ وطريقتي ودعوتي، ﴿أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ﴾ تعالى وحده لا شريك له، ﴿عَلَىٰ بَصِيرَةٍ﴾ بذلك ويقين علم مني، ﴿أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ﴾ أي: ويدعو إليه على بصيرة أيضًا من اتبعني وصدّقني وآمن بي، ﴿وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾، يقول له تعالى ذِكْره: وقل تنزيهًا لله تعالى وتعظيمًا له من أن يكون له شريك في ملكه أو معبود سواه في سلطانه، ﴿وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾، يقول: وأنا بَرِيءٌ من أهل الشرك به، لست منهم، ولا هم مني»[(١)].

فمقاصد الدعوة السلفية تتمثل في أربعة مقاصد رئيسية يندرج تحتها ما سواها:

ـ **أولًا**: تحقيق العبودية الخالصة لله تعالى المبنيّة على الكتاب والسُّنّة.

ـ **ثانيًا**: تحقيق الاتباع للرسول ﷺ في جميع جوانب الدين.

---

(١) «تفسير الطبري» (١٣/ ٣٧٨).

ـ **ثالثًا**: حفظ جماعة المسلمين ولزومها.

ـ **رابعًا**: حماية الإسلام من أن يدخل فيه ما ليس منه.

وكل أمر يعود على هذه المقاصد بالنقض؛ فهو مردود وغير مقبول؛ كالشِّرْك والبدع، والخروج عن جماعة المسلمين، وسائر الأفكار الهدّامة[1].

(١) هذه المقاصد استفدتها من محاضرة لشيخنا عبد العزيز السعيد حفظه الله عن الدعوة السلفية أقامها عندنا في دولة الكويت.

الفصل الخامس

موقف الدعوة السَّلَفية من المخالفين لها

موقف الدعوة السلفية من المخالفين لها مستمدٌّ من الكتاب والسُّنّة وهدي السلف الصالح، وقائم على آداب مرعية وقواعد شرعية منها التالي:

أولًا: نصيحة المخالفين ببيان الحق لهم، ودعوتهم بالحكمة والموعظة الحسنة، وجدالهم بالتي هي أحسن.

قال تعالى: ﴿ٱدْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِٱلْحِكْمَةِ وَٱلْمَوْعِظَةِ ٱلْحَسَنَةِ ۖ وَجَٰدِلْهُم بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ ۚ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِۦ ۖ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ [النحل: ١٢٥].

وقال النبي ﷺ: «**الدين النصيحة**. قلنا: لمن؟ قال: **لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامّتهم**»(١).

ثانيًا: العدل معهم، ولو تعدوا حدود الله فينا، ولم ينصفونا في المعاملة.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

قال ابن كثير في تفسيره: «أي: لا يحملنَّكم بُغض قوم على ترك

(١) أخرجه مسلم (٥٥).

العدل؛ فإنَّ العدلَ واجبٌ على كلِّ أحد في كلِّ حال. وقال بعض السلف: ما عاملتَ مَن عصى الله فيك بمثل أن تطيعَ الله فيه، والعدل به قامت السموات والأرض»[(١)].

فالله تعالى أمر بالعدل مع الموافقين والمخالفين، ونهى عن الظلم بكل صوره وأنواعه، وقد جاء مدح أهل العدل في آيات وأحاديث كثيرة؛ قال تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩]. أي: جماعة مستقيمة على الدين الصحيح، يدلون الناس عليه، ويحكمون بالعدل بين الناس فلا يجورون.

وقال النبي مبينًا ثواب أهل العدل: «**إن المقسطين عند الله على منابر من نور عن يمين الرحمٰن** ﷻ، **وكلتا يديه يمين، الذين يعدلون في حكمهم وأهليهم وما وَلُوا**»[(٢)].

قال ابن القيم رحمه الله عن طريقة أهل السُّنَّة والجماعة: «لا يقابلون بدعة ببدعة، ولا يردون باطلًا بباطل، ولا يحملهم شنآن قوم يعادونهم ويكفرونهم على ألا يعدلوا فيهم؛ بل يقولون فيهم الحق»[(٣)].

ثالثًا: الرحمة بهم، وذلك بتعليمهم، والرد عليهم، والتحذير من مخالفاتهم الشرعية.

قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وأئمة السُّنَّة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة؛ فيعلمون الحق الذي يكونون به موافقين للسُّنّة سالمين من البدعة، ويعدلون على من خرج منها ولو

---

(١) «تفسير القرآن العظيم» (٣/ ٦٢).
(٢) أخرجه مسلم (١٨٢٧).
(٣) «شفاء العليل» (١/ ٢٠٠).

ظلمهم. . . . . ويرحمون الخلق؛ فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداءً؛ بل إذا عاقبوهم وبيّنوا خطأهم وجهلهم وظلمهم؛ كان قصدهم بذلك بيان الحق ورحمة الخلق»[(١)].

رابعًا: مباينتهم والبُعد عنهم؛ لكي لا يلتبس الحقّ بالباطل، وليتمايز أهل الحقّ عن أهل الضلال.

قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ مِنْهُ ءَايَٰتٌ مُّحْكَمَٰتٌ هُنَّ أُمُّ ٱلْكِتَٰبِ وَأُخَرُ مُتَشَٰبِهَٰتٌ ۖ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَٰبَهَ مِنْهُ ٱبْتِغَآءَ ٱلْفِتْنَةِ وَٱبْتِغَآءَ تَأْوِيلِهِۦ ۗ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُۥٓ إِلَّا ٱللَّهُ ۘ وَٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا ۗ وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّآ أُو۟لُوا۟ ٱلْأَلْبَٰبِ﴾ [آل عمران: ٧].

قالت عائشة رضي الله عنها: سُئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ إلى آخر الآية؛ فقال رسول الله ﷺ: «**إذا رأيتم الذين يتّبعون ما تشابه منه؛ فأولئك الذي سمّى الله فاحذروهم**»[(٢)].

ولنعلم أن التمايز عن أهل البدع والأهواء من مقاصد الشرع الحنيف كما سبق بيانه.

خامسًا: الصبر عليهم؛ وذلك بتبيين الحقّ لهم، ورد أباطيلهم، وتحذير الناس من مخالفاتهم المنهجية، وتحمّل أذاهم في الله.

قال تعالى: ﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَجَٰهِدْهُم بِهِۦ جِهَادًا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٢].

قال ابن سعدي رحمه الله في تفسير قول الله تعالى: «﴿فَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾: في ترك شيء مما أُرسلت به؛ بل ابذل جهدك في تبليغ ما أُرسلت به، ﴿وَجَٰهِدْهُم﴾ بالقرآن، ﴿جِهَادًا كَبِيرًا﴾ أي: لا تُبْق من

(١) «الرد على البكري» (١/ ٣٧٧ ـ ٣٨٥).
(٢) أخرجه البخاري (٤٥٤٧)، ومسلم (٢٦٦٥).

مجهودك في نصر الحقّ وقمع الباطل إلا بذلْتَه، ولو رأيت منهم من التكذيب والجراءة ما رأيت؛ فابذل جهدك واستفرغ وسعك، ولا تيأس من هدايتهم ولا تترك إبلاغهم لأهوائهم»[(١)].

وقال تعالى: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ مِّمَّا يَمْكُرُونَ ﴿١٢٧﴾ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَواْ وَّٱلَّذِينَ هُم مُّحْسِنُونَ﴾. [النحل: ١٢٧ ـ ١٢٨].

قال ابن سعدي في تفسيره: «أمر رسوله بالصبر على دعوة الخلق إلى الله، والاستعانة بالله على ذلك، وعدم الاتّكال على النفس؛ فقال: ﴿وَٱصْبِرْ وَمَا صَبْرُكَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾ هو الذي يعينك عليه ويثبّتك، ﴿وَلَا تَحْزَنْ عَلَيْهِمْ﴾ إذا دعوتهم؛ فلم تر منهم قبولًا لدعوتك؛ فإن الحزن لا يجدي عليك شيئًا، ﴿وَلَا تَكُ فِي ضَيْقٍ﴾ أي: شدّة وحرج ﴿مِّمَّا يَمْكُرُونَ﴾ فإن مكرهم عائد إليهم، وأنت من المتقين المحسنين»[(٢)].

هذا مجمل موقف الدعوة السلفية من المخالفين لها على جهة الإجمال.

وأما على التفصيل فليطلب في موضعه.

(١) «تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان» (ص: ٥٨٤).
(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٤٥٢).

الفصل السادس

أصول الدعوة السلفية

الدعوة السلفية كغيرها من الدعوات لها أُصول تَقوم عليها، ومنطلقات تَنطلق منها، وتَزِنُ بها عقائد الناس وأقوالهم وأعمالهم؛ فما وافقها فهو المقبول، وما خالفها فهو المردود.

وهذه الأصول مأخوذة من الكتاب والسُّنّة، وما أجمع عليه سلف الأمّة؛ وهي كالتالي:

• **الأصلان: الأول والثاني: التمسُّك بالقرآن العظيم، وبالأحاديث النبوية الصحيحة في العقيدة والعمل.**

وهذان الأصلان بيَّن الله مكانتهما في آيات عديدة من كتابه، وأيضًا جاء بيانهما في سُنّة النبي ﷺ:

* **قال تعالى آمرًا باتّباع صراطه،** مبيِّنًا أنه سبيل النجاة الوحيد الموصل إليه دون ما عداه من السبل: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِى مُسْتَقِيمًا فَٱتَّبِعُوهُ ۖ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِۦ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣].

وقال تعالى في الأمر باتباع كتابه: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣].

وقال تعالى آمرًا بمتابعة رسوله ﷺ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟ ۚ﴾ [الحشر: ٧].

وقال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱسْتَجِيبُوا۟ لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ ۖ﴾ [الأنفال: ٢٤].

هكذا نجد الآيات جاءت بالأمر بالاتباع، والنهي عما يضاده من اتباع الهوى والابتداع.

*** وأما الأحاديث النبوية الآمرة بالتمسك بالقرآن والسُّنّة، والمحذرة من مخالفتهما فكثيرة جدًّا؛ منها:**

ـ ما جاء عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما (ما تمسكتم بهما): كتاب الله، وسُنّتي. ولن يتفرَّقا حتى يردَا على الحوض**»[(١)].

ـ وفي صحيح ابن حبان: عن أبي شريح الخزاعي رضي الله عنه قال: خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: «**أليس تشهدون أن لا إلٰه إلا الله وأني رسول الله؟** قالوا: بلى. قال: **إن هذا القرآن طرفه بيد الله، وطرفه بأيديكم؛ فتمسكوا به؛ فإنكم لن تضلوا ولن تهلكوا بعده أبدًا**»[(٢)].

*** فالنجاة إذن منوطة بالتمسّك بالوحيين: الكتاب والسُّنّة، لا بغيرهما، والسُّنّة كالقرآن من حيث التشريع ولزوم الاتباع والاحتجاج.**

قال ابن مسعود رضي الله عنه مبيّنًا أهمية الاتباع والحذر من الابتداع: «يا أيها الناس إن الله بعث محمدًا بالحقّ، وأنزل عليه الفرقان، وفرض عليه الفرائض، وأمره أن يُعلّم أُمّته؛ فبلّغ رسالته، ونصح لأمّته، وعلّمهم ما لم يكونوا يعلمون، وبيّن لهم ما يجهلون؛ فاتّبعوه ولا تبتدعوا فقد كُفِيتم؛ كلّ محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة»[(٣)].

وقال الأصبهاني رحمه الله في بيان طريقة أهل السُّنَّة والجماعة في التلقِّي والاستدلال: «وأما أهل الحقّ فجعلوا الكتاب والسُّنّة أمامهم،

---

(١) أخرجه الحاكم (٣١٩)، والبيهقي في «الكبرى» (٢٠٣٣٧)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٩٣٧).

(٢) أخرجه ابن حبّان (١٢٢)، والطبراني في «الكبير» (٤٩١)، وصحّحه الألباني في «الصحيحة» (٧١٣).

(٣) «ذمّ الكلام» (٢/ ٧٨).

وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسُّنّة؛ فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم عليه، وإن وجدوه مخالفًا لهما، تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسُّنّة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم»[(١)].

وبالاعتصام بالكتاب والسُّنّة يصل العبد إلى طريق الهداية والسعادة، ويَسلم من طريق الضلالة والشقاوة؛ قال تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣].

قال ابن عباس رضي الله عنه: «تضمَّن الله لمن قرأ القرآن، واتبع ما فيه ألا يضلّ في الدنيا، ولا يشقى في الآخرة». ثم تلا هذه الآية: ﴿فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾»[(٢)].

وقال ابن القيم رحمه الله مبيّنًا المصدر الصحيح الموصل إلى الله والدار الآخرة، ومحذرًا مما يخالفه: «من أحالك على غير(أخبرنا وحدثنا) فقد أحالك إما على خيال صوفي، أو قياس فلسفي، أو رأي نفسي؛ فليس بعد القرآن و(أخبرنا وحدثنا) إلا شبهات المتكلمين، وآراء المنحرفين، وخيالات المتصوفين، وقياس المتفلسفين، ومن فارق الدليل ضل عن سواء السبيل، ولا دليل إلى الله والجنة سوى الكتاب والسُّنّة، وكل طريق لم يصحبها دليل القرآن والسُّنّة فهي طريق الجحيم والشيطان الرجيم»[(٣)].

* **والسُّنّة مع القرآن لها ثلاث أحوال؛** قال ابن القيم رحمه الله: «**والسُّنّة مع القرآن على ثلاثة أوجه:**

أحدها: أن تكون موافقة له من كل وجه؛ فيكون توارد القرآن والسُّنّة على الحكم الواحد من باب توارد الأدلة وتضافرها.

---

(١) «الحجة على تارك المحجة» (٢/ ٢٢٤).
(٢) أخرجه الطبري في تفسيره (١٨/ ٣٨٩).
(٣) «مدارج السالكين» (٢/ ٤٦٨).

الثاني: أن تكون بيانًا لما أُريد بالقرآن وتفسيرًا له.

الثالث: أن تكون موجبة لحكم سكت القرآن عن إيجابه، أو مُحرِّمة لما سكت عن تحريمه. ولا تخرج عن هذه الأقسام؛ فلا تُعارض القرآن بوجه ما؛ فما كان منها زائدًا على القرآن فهو تشريع مبتدأ من النبي ﷺ تجب طاعته فيه، ولا تحل معصيته، وليس هذا تقديمًا لها على كتاب الله؛ بل امتثال لما أمر الله به من طاعة رسوله، ولو كان رسول الله ﷺ لا يُطاع في هذا القسم لم يكن لطاعته معنى، وسقطت طاعته المختصة به، وإنه إذا لم تجب طاعته إلا فيما وافق القرآن لا فيما زاد عليه، لم يكن له طاعة خاصة تختص به، وقد قال الله تعالى: ﴿مَّن يُطِعِ ٱلرَّسُولَ فَقَدۡ أَطَاعَ ٱللَّهَۖ﴾»[(١)].

* **والسُّنّة لا تعارض القرآن**؛ لأنَّ الكل وحي من الله تعالى؛ قال إسماعيل بن سعيد الكسائي مبينًا موافقة السُّنَّة للقرآن وعدم مخالفتها له: «المذهب في ذلك يجب على الناس أن يتّبعوا القرآن، ولا يُخالفوه؛ فإن احتج محتج بأن في السنن ما يخالف التنزيل، قيل لهم: إن رسول الله ﷺ قال: «**ألا إني أُوتيت الكتاب ومثله معه**»[(٢)]. وكل سُنّة ثبتت عن رسول الله ﷺ لا يجوز لقائل أن يقول: إنها خلاف التنزيل؛ لأنَّ السُّنَّة تفسر التنزيل، والسُّنّة كان ينزل بها جبريل، ويعلمها رسول الله ﷺ فكان لا يقول قولًا يخالف التنزيل إلا ما نسخ من قوله بالتنزيل؛ فمعنى التنزيل ما قال رسول الله ﷺ إذا كان ذلك بإسناد ثبت عنه»[(٣)].

وقال سعيد بن جبير رَحِمَهُ اللَّهُ مبيِّنًا أن السُّنَّة النبوية أصلها في القرآن:

---

(١) «أعلام الموقعين» (٢/ ٣٠٧).

(٢) رواه أبو داود (٤٦٠٤)، والترمذي (٢٦٦٤)، وصححه الألباني في «سنن أبي داود» (٤٦٠٤).

(٣) «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ الآثار» (ص: ٢٦).

«كنت لا أسمع بحديث عن الرسول ﷺ على وجهه، إلا وجدت مصداقه ـ أو قال تصديقه ـ في القرآن؛ فبلغني أن النبي ﷺ قال: «لا يسمع بي أحد من هذه الأمة يهودي ولا نصراني؛ فلا يؤمن بي إلا دخل النار». فجعلت أقول: أين مصداقه في كتاب الله؟ قال: وقلما سمعت عن رسول الله ﷺ إلا وجدت له تصديقًا في القرآن، حتى وجدت هذه الآية: ﴿وَمَن يَكْفُرْ بِهِۦ مِنَ ٱلْأَحْزَابِ فَٱلنَّارُ مَوْعِدُهُۥ﴾ قال: من الملل كلها»[(١)].

*** والسُّنّة أيضًا لا تتعارض في نفسها؛ بل يصدق بعضها بعضًا؛**

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما حديثان صحيحان صريحان متناقضان من كل وجه ليس أحدهما ناسخًا للآخر؛ فهذا لا يوجد أصلًا، ومعاذ الله أن يوجد في كلام الصادق المصدوق الذي لا يخرج من شفتَيْه إلا الحق، الآفة من التقصير في معرفة المنقول، والتمييز بين صحيحه ومعلوله، أو من القصور في فهم مراده ﷺ، وحمل كلامه على غير ما عناه به أو منهما معًا»[(٢)].

والسُّنّة كالقرآن من حيث الاحتجاج ووجوب الاتباع. وفي الاحتجاج بالسُّنّة لا فرق بين المتواتر والآحاد، الكل حُجّة عند أهل السُّنَّة والجماعة في العقائد والأحكام، بشرط أن يصحّ الحديث عن النبي ﷺ.

• الأصل الثالث: التقيّد بفهم السلف الصالح للقرآن والسُّنّة.

يوصي الله تعالى بعد اتّباع كتابه واتّباع سُنّة رسوله ﷺ باتّباع سبيل المؤمنين وطريقهم الذي هو امتداد لطريق النبي ﷺ.

وقد سبق في أول الرسالة ذكر الآيات الدالة على وجوب اتّباع

---

(١) «تفسير ابن كثير» (٤/ ٣١٣).

(٢) «الطب النبوي» لابن القيم (ص: ١١١).

سبيل المؤمنين، والمحذرة من مخالفته، منها قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء: ١١٥].

* **والسلفيون أهل السُّنَّة والجماعة يلتزمون فهم الصحابة** ﷺ لعدة أمور منها:

أولًا: امتثالًا لأمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ كما سبق بيانه في أول الرسالة.

ثانيًا: لأنَّ الصحابة ﷺ شاهدوا التنزيل وعاصروه، ولازموا رسول الله ﷺ وسمعوا منه وتلقَّوْا عنه، وحفظوا مَقالته ورعوها، ثم نقلوها إلى من بعدهم كما سمعوها وفهموها ـ وهذه لا توجد عند غيرهم ـ؛ فلهذا هم أفقه الأمة، وأعلمهم بمراد الله ورسوله ﷺ، وقد جاء القرآن الكريم في التشريع بموافقة بعضهم في رأيه؛ فمعاني القرآن كلها عندهم، وما يغيب عن بعضهم لا يغيب عن كلهم.

قال عبد الله بن مسعود ﷺ: «والله الذي لا إلٰه غيره ما نزلت آية من كتاب الله إلا وأنا أعلم فيمن نزلت وأين نزلت، ولو أعلم مكان أحدٍ أعلم بكتاب الله مني تناولته المطايا لأتيته»[(١)].

وقال ابن سيرين ﷺ مبيّنًا أن فهم الصحابة عند أهل العلم معيارٌ لمعرفة المُحق من المبطل في الدين: «كانوا يرون أنه ـ أي الرجل ـ على الطريق ما كان على الأثر»[(٢)].

وقال الأوزاعي ﷺ مبيّنًا حقيقة العلم الصحيح من غيره: «العلم

(١) أخرج البخاري (٥٠٠٢)، ومسلم (٢٤٦٣).
(٢) رواه الدارمي(١/ ١٤٠).

ما جاء عن أصحاب محمد ﷺ، وما لم يجئ عن واحد منهم فليس بعلم»[(١)].

وصدق رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فما خالف الآثار السلفية رأي وهوى، لا علم نافع؛ فينبغي تركه والحذر منه.

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ ـ مبيّنًا أن الحق لا يمكن أن يخرج عن قول الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ ـ: «والواجب على كل مسلم يشهد أن لا إلٰه إلا الله وأن محمدًا رسول الله، أن يكون أصل قصده توحيد الله بعبادته وحده لا شريك له، وطاعة رسوله، يدور على ذلك ويتّبعه أين وجده، ويعلم أن أفضل الخلق بعد الأنبياء هم الصحابة؛ فلا ينتصر لشخص انتصارًا مطلقًا عامًّا إلا لرسول الله ﷺ، ولا لطائفةٍ انتصارًا مطلقًا عامًّا إلا للصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أجمعين؛ فإن الهدى يدور مع الرسول ﷺ حيث دار ويدور مع أصحابه دون أصحاب غيره حيث داروا؛ فإذا أجمعوا لم يجمعوا على خطأ قط، بخلاف أصحاب عالمٍ من العلماء فإنهم قد يجمعون على خطأ؛ بل كل قول قالوه ولم يقله غيرهم من الأمة لا يكون إلا خطأ؛ فإن الدين الذي بعث الله به رسوله ليس مسلَّمًا إلى عالمٍ واحدٍ وأصحابه، ولو كان كذلك لكان ذلك الشخص نظيرًا لرسول الله ﷺ، وهو شبيه بقول الرافضة في الإمام المعصوم»[(٢)].

---

(١) «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ١٦٠).
وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «وما رأي امرئ في أمر بلغه عن رسول الله ﷺ إلا اتباعه، ولو لم يكن فيه عن رسول الله ﷺ وقال فيه أصحابه من بعده كانوا أولى فيه بالحق منا؛ لأن الله تعالى أثنى على من بعدهم باتباعه إياهم؛ فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ﴾. وقلتم أنتم: لا بل نعرضها على رأينا في الكتاب؛ فما وافقه منها صدقناه، وما خالفه تركناه. وتلك غاية كل محدث في الإسلام رد ما خالف رأيه من السُّنَّة». «ذمّ الكلام للهروي» (٥/ ١١٩).
(٢) «منهاج السُّنَّة» (٥/ ٢٦٢).

*** ويأتي التابعون بعد الصحابة في المنزلة؛ فقد تلقوا عنهم علم الكتاب والسُّنّة؛ كما تلقوه هم عن رسول الله ﷺ؛ فعلم التابعين مُتّصل به ﷺ بسند وثيق.**

قال قتادة رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما في القرآن آية إلا وقد سمعت فيها شيئًا». يعني: من الصحابة»[(١)].

وقال مجاهد بن جبر رَحِمَهُ اللَّهُ: «عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عَرَضات، من فاتحته إلى خاتمته، أُوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها»[(٢)].

*** ويأتي بعد التابعين تابعوهم في المنزلة؛ فقد تلقوا عنهم ذلك العلم؛ كما تلقوه هم من أصحاب رسول الله ﷺ؛ فكان علمهم وفهمهم هو النور المبين لما في كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ.**

*** وقد جاء مستند تفضيل هذه القرون الثلاثة**، وبيان خيريّتها في حديث عمران بن حصين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: قال رسول الله ﷺ: «**خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم** ـ قال عمران فلا أدري أذَكَر بعد قرنه قرنين أو ثلاثًا ـ، **ثم إن بعدكم قومًا يَشهدون ولا يُستشهدون، ويَخونون ولا يُؤتمنون، ويَنذرون ولا يُوفون، ويَظهر فيهم السِّمَن**»[(٣)].

قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «والدين إنما هو كتاب الله وَجَلَّ، وآثار وسنن، وروايات صحاح عن الثقات بالأخبار الصحيحة القوية المعروفة، يصدق بعضها بعضًا، حتى ينتهي ذلك إلى الرسول ﷺ وأصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ والتابعين وتابعي التابعين، ومن بعدهم من الأئمة المعروفين»[(٤)].

---

(١) أخرجه الترمذي (٥/ ٢٠٠).
(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» (٣٠٢٨٧).
(٣) أخرجه البخاري (٣٦٥٠)، ومسلم (٢٥٣٥).
(٤) «الطبقات» لابن أبي يعلى (١/ ٣١) بواسطة «المدخل المفصل» (١/ ٦٠).

وقال أبو شامة رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان أصول النظر والاستدلال الصحيح في جميع المسائل العلمية والعملية: «فالواجب على العالم فيما يَرد عليه من الوقائع وما يُسأل عنه من الشرائع الرجوع إلى ما دلّ عليه كتاب الله المنزل، وما صح عن نبيه المُرسَل، وما كان عليه الصحابة ومن بعدهم من الصدر الأول؛ فما وافق ذلك أَذِن فيه وأَمر، وما خالفه نهى عنه وزجر؛ فيكون قد آمن بذلك واتبع، ولا يَسْتحْسن فإن من اسْتَحْسن فقد شرّع»[(١)].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ حاثًّا على الاقتداء بأهل القرون المفضلة، وموصيًا بأهمية الأخذ بأقوالهم، وبتقديمها على من جاء بعدهم: «معرفة أقوالهم في العلم والدين وأعمالهم خيرٌ وأنفع من معرفة أقوال المتأخرين وأعمالهم في جميع علوم الدين وأعماله كالتفسير، وأصول الدين وفروعه، والزهد والعبادة والأخلاق والجهاد وغير ذلك؛ فإنهم أفضل ممن بعدهم كما دل عليه الكتاب والسُّنّة؛ فالاقتداء بهم خيرٌ من الاقتداء بمن بعدهم»[(٢)].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مؤكدًا ما قاله شيخ الإسلام ابن تيمية في كلامه السابق: «فصل في جواز الفتوى بالآثار السلفية والفتاوى الصحابية، وأنها أولى بالأخذ بها من آراء المتأخرين وفتاويهم، وأن قُربها إلى الصواب بحسب قُرب أهلها من عصر الرسول صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله، وأن فتاوى الصحابة أولى أن يُؤخذ بها من فتاوى التابعين، وفتاوى التابعين أولى من فتاوى تابعي التابعين وهلمّ جرًّا، وكلما كان العهد إلى الرسول أقرب كان الصواب أغلب»[(٣)].

---

(١) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص: ٩).
(٢) «الفتاوى» (٣/ ٢٤).
(٣) «أعلام الموقعين» (٤/ ١١٨).

فلهذا وغيره استفاضت وصايا السَّلَف في الحثّ على التمسُّك بالآثار والإفتاء بها، والحذر من مخالفتها، أو الإفتاء بالرأي.

قال عمر بن الخطاب ﷺ: «ألا إنّ أصحاب الرأي أعداء السنن، أَعْيتهم الأحاديث أن يحفظوها؛ فأفتوا برأيهم؛ فضلُّوا وأضلُّوا»[١].

---

(١) «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٥٧).
قال ابن القيم في «أعلام الموقعين» (١/ ٧٢): «فصل في أنواع الرأي الباطل:
والرأي الباطل أنواع:
أحدها: الرأي المخالف للنص، وهذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام فساده وبطلانه، ولا تحل الفتيا به ولا القضاء، وإن وقع فيه من وقع بنوع تأويل وتقليد.
النوع الثاني: هو الكلام في الدين بالخرص والظن مع التفريط والتقصير في معرفة النصوص وفهمها واستنباط الأحكام منها....
النوع الثالث: الرأي المتضمّن تعطيل أسماء الربّ وصفاته وأفعاله بالمقاييس الباطلة التي وضعها أهل البدع والضلال من الجهمية والمعتزلة والقدرية ومن ضاهاهم....
النوع الرابع: الرأي الذي أُحدثت به البدع، وغُيّرت به السُّنن، وعمّ به البلاء، وتربّى عليه الصغير، وهرم فيه الكبير.
فهذه الأنواع الأربعة من الرأي الذي اتّفق سلف الأمة وأئمتها على ذمّه وإخراجه من الدين.
النوع الخامس: ما ذكره أبو عمر بن عبد البر عن جمهور أهل العلم: «أن الرأي المذموم في هذه الآثار عن النبي ﷺ وعن أصحابه والتابعين ﷺ أنه القول في أحكام شرائع الدين بالاستحسان والظنون والاشتغال بحفظ المعضلات والأغلوطات، ورد الفروع بعضها على بعض قياسًا دون ردها على أصولها، والنظر في عللها واعتبارها؛ فاستُعمل فيها الرأي قبل أن يَنزل، وفُرّعت وشُققت قبل أن تقع، وتُكلم فيها قبل أن تكون بالرأي المضارع للظن. قالوا: وفي الاشتغال بهذا والاستغراق فيه تعطيل السنن، والبعث على جهلها، وترك الوقوف على ما يلزم الوقوف عليه منها ومن كتاب الله ﷻ ومعانيه».

وأخرج الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» عن الضحاك قال: «لقي ابنُ عمر جابرَ ابن زيد فقال: له: يا جابر، إنك ستبقى؛ فلا تُفتينَّ إلا بكتاب ناطق أو سُنّة ماضية؛ فإنك إن فعلت غير هذا هلَكْتَ وأَهلَكْتَ»(١).

وأخرج أيضًا عن محمد بن علي بن الحسن بن شقيق أنه قال: سمعت أبي يقول: قال أبو حمزة محمد بن ميمون: «تدرون ما الأثر؟ الأثر: أُفتي بالشيء؛ فيقال لي يوم القيامة: بم أفتيت كذا وكذا؟ فأقول: أخبرني الأعمش؛ فيؤتى بالأعمش؛ فيقال: حدثته بهذا؟ فيحيل على إبراهيم، ويحيل إبراهيم على علقمة، حتى ينتهي إلى منتهاه»(٢).

هكذا كانت وصايا السَّلَف الحثّ على لزوم الآثار، والحذر من مخالفتها بالرأي ونحوه، وهذا الأثر من أبي حمزة يؤكّد ما سيأتي بيانه من أن أهل السُّنَّة والجماعة موصولون بالوحي، وأن أهل البدع مقطوعون عنه.

فالشاهد: أن أهل السُّنَّة والجماعة لا يأخذون منهجهم في العقيدة والعمل إلا من الكتاب والسُّنّة، ولهذا يهتمون بالإسناد، ويبحثون عن أحوال الرواة، ويردون الحديث الضعيف، ولا يقدمونه على الحديث الصحيح، أو يعارضونه به في الاستدلال؛ كما هو شأن أهل البدع والأهواء.

قال عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ في وصية عظيمة له مَن عقلها وعمل بها ضمن الوصول إلى طريق السلامة، ونجا من طرق الغواية والضلالة: «أما بعد، أُوصيك بتقوى الله، والاقتصاد في أمره، واتباع سنَّة نبيه ﷺ، وترك ما أَحدث المحدِثون بعد ما جَرَت به سُنَّته، وكُفوا مؤنته؛ فعليك

(١) «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢٦٠).
(٢) «الفقيه والمتفقه» (١/ ٢١٤).

بلزوم السُّنَّة؛ فإنها لك ـ بإذن الله ـ عصمة. ثم اعلم أنه لم يَبتدع الناس بدعة إلا قد مَضى قبلها ما هو دليل عليها أو عِبرة فيها؛ فإن السُّنَّة إنما سنَّها من قد عَلِم ما في خلافها من الخطأ والزلل والحُمْق والتّعمُّق؛ فارْضَ لنفسك ما رضي به القوم لأنفسهم؛ فإنهم على علمٍ وَقفوا، وببصرٍ نافذٍ كَفُّوا، وهم على كشْف الأمور كانوا أَقوى، وبفضلٍ ما كانُوا فيه أَولى؛ فإن كان الهُدى ما أنتم عليه لقد سَبقْتُموهم إليه، ولئن قلتم: إنَّ ما حَدَث بعدهم، ما أحدثه إلا من اتّبع غير سبيلهم، وَرَغِب بنفسه عنهم؛ فإنهم هم السابقون؛ فقد تكلّموا فيه بما يَكفي، وَوَصفُوا منه ما يَشفي؛ فما دُونهم مِن مَقْصَر، وما فَوْقهم مِن مَحْسَر؛ وقد قَصَّر قومٌ دونهم فَجَفُوا، وطَمَحَ عنهم أقوام فَغَلُوا، وإنهم بين ذلك لعلى هُدًى مستقيم»[(١)].

وقال الشعبي رَحِمَهُ اللَّهُ لرجل سأله عن شيء؛ فقال له: «كان ابن مسعود يقول فيه كذا وكذا. قال: أَخبرني أَنت برأيك. فقال: أَلا تَعجبون من هذا!! أَخبرته عن ابن مسعود، ويسألني عن رَأيي؟! ودِينِي عندي آثر من ذلك، والله لأنْ أَتَغنى أُغْنية أَحبّ إليّ من أن أُخبرك برأيي»[(٢)].

وسئل ابن سيرين رَحِمَهُ اللَّهُ عن المتعة بالعمرة إلى الحج؛ فقال: «كرهها عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان؛ فإن يكن علمًا فهما أعلم مني، وإن يكن رأيًا فرأيهما أفضل»[(٣)].

وقال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ موصيًا بالثبات على السُّنَّة، ولزوم هدي سلف الأمة دون زيادة أو نقصان: «اصبر نفسك على السُّنَّة، وقِفْ حيث وقف

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٦١٢).
(٢) رواه الدارمي (١/ ١٠٨).
(٣) «جامع بيان العلم وفضله» (٢/ ٣١).

القوم، وقل فيما قالوا، وكفّ عما كفوا، واسلك سبيل سَلفك الصالح؛ فإنه يسعك ما وسعهم»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا من اتباع الآراء وزخارف الأقوال خاصة زمن الفتن والمتغيرات: «عليك بآثار من سلَف وإن رَفَضك الناس، وإياك وآراء الرجال وإن زخرفوه لكم بالقول؛ فإن الأمر ينجلي وأنت منه على صراط مستقيم»[(٢)(٣)].

أي: الْزم منهج السلف في الشدّة والرخاء، وإن رفضك الناس أو وصفوك بما لا يليق؛ فلا تتنزل لآرائهم أو عواطفهم؛ فإن الأمر ينجلي وأنت منه على صراط مستقيم.

وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن الدين الصحيح ما كان مبنيًّا على الآثار لا على عقول البشر وآرائهم: «إنما الدين بالآثار»[(٤)].

---

(١) رواه اللالكائي (ص: ١٥٤).
(٢) «الشريعة» للآجري (١/ ٥٦).
(٣) وقال عبد الله بن صالح: كتب الأوزاعي إلى صالح بن بكر: «أما بعد؛ فقد بلغني كتابك تذكر فيه أن الكتب قد كثرت في الناس، ورد الأقاويل في القدر بعضهم على بعض، حتى يخيل إليكم أنكم قد شككت فيه، وتسألني أن أكتب إليك بالذي استقر عليه رأيي، وأقتصر في المنطق، ونعوذ بالله من التحيُّر من ديننا واشتباه الحق والباطل علينا، وأنا أوصيك بواحدة فإنها تجلو الشك عنك وتصيب بالاعتصام بها سبيل الرشد إن شاء الله تعالى: تنظر إلى ما كان عليه أصحاب رسول الله من هذا الأمر؛ فإن كانوا اختلفوا فيه؛ فخذ بما وافقك من أقاويلهم؛ فإنك حينئذ منه في سعة، وإن كانوا اجتمعوا منه على أمر واحد لم يشذ عنه منهم أحد؛ فأين المذهب عنهم؟ فإن الهلكة في خلافهم، وإنهم لم يجتمعوا على شيء قط فكان الهدى في غيره، وقد أثنى الله عَزَّوَجَلَّ على أهل القدوة بهم فقال: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾، واحذر كل متأوِّل للقرآن على خلاف ما كانوا». رواه ابن بطة في «الإبانة الكبرى» (٢/ ١٨٥٥).
(٤) «جامع العلم وفضله» (٢/ ٣٤).

واعلم، أن هذا المنهج ـ من لزوم الآثار وتعظيمها وعدم مخالفتها ـ سار عليه أئمة الإسلام، وقد سبق النقل عنهم، وأنقل هنا أيضًا نحو عباراتهم السابقة:

قال الإمام أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: «عليك بالأثر، وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة»(١).

وقال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «لن يُصلِح آخرَ هذه الأمة إلا ما أصلَحَ أولها»(٢).

وقال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هم فوقنا في كل علم وعقل ودين وفضل، وكل سبب ينال به علم أو يدرك به هدى، ورأيهم لنا خيرٌ من رأينا لأنفسنا»(٣).

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ كما في أصول السُّنَّة: «أصول السُّنَّة عندنا: التمسُّك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم، وترك البدع»(٤).

وهذا المنهج من سار عليه أصاب طريق النُّبوّة بلا ريب؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فمن بنى الكلام في العلم ـ الأصول والفروع ـ على الكتاب والسُّنّة والآثار المأثورة عن السابقين؛ فقد أصاب طريق النبوة»(٥).

غزارة علم الصحابة رضي الله عنهم وأحوال من جاء بعدهم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ ـ شارحًا ما قاله الشافعي: «هم فوقنا في كل علمٍ ودينٍ وخيرٍ» ـ: «وحقيق بمن كانت آراؤهم بهذه المنزلة أن يكون

---

(١) «ذمّ الكلام وأهله» (٥/ ٢٠٧).
(٢) «الشِّفا» للقاضي عياض (٢/ ٨٨).
(٣) ذكره شيخ الإسلام في «منهاج السُّنَّة» (٦/ ٤٣).
(٤) «أصول السُّنَّة» (ص: ١٤).
(٥) «الفتاوى» (١٠/ ٣٦٣).

رأيهم لنا خيرًا من رأينا لأنفسنا. وكيف لا وهو الرأي الصادر من قلوب ممتلئة نورًا وإيمانًا وحكمة وعلمًا ومعرفةً وفهمًا عن الله ورسوله، ونصيحةً للأمة، وقلوبهم على قلب نبيّهم، ولا وساطة بينهم وبينه، وهم ينقلون العلم والإيمان من مشكاة النبوة غضًّا طريًّا لم يَشُبْه إشكال، ولم يَشُبْه خلاف، ولم تُدنّسه معارضة؛ فقياس رأي غيرهم بآرائهم من أفسد القياس»[1].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ بعد بيان مكانة الصحابة وغزارة علمهم وما اختصوا به، وضعف علوم من جاء بعدهم وكلال أذهانهم ـ: «أما المدارك التي شاركناهم فيها من دلالات الألفاظ والأقيسة فلا ريب أنهم كانوا أبرّ قلوبًا، وأعمق علمًا، وأقل تكلفًا، وأقرب إلى أن يوفقوا فيها لما لم نوفق له نحن؛ لما خصهم الله تعالى به من توقُّد الأذهان، وفصاحة اللسان، وسعة العلم، وسهولة الأخذ، وحسن الإدراك وسرعته، وقلة المعارض أو عدمه، وحسن القصد، وتقوى الرب تعالى؛ فالعربية طبيعتهم وسليقتهم، والمعاني الصحيحة مركوزة في فطرهم وعقولهم، ولا حاجة بهم إلى النظر في الإسناد وأحوال الرواة وعلل الحديث والجرح والتعديل، ولا إلى النظر في قواعد الأصول وأوضاع الأصوليين؛ بل قد غُنوا عن ذلك كله، **فليس في حقهم إلا أمران**:

أحدهما: قال الله تعالى كذا، وقال رسوله كذا.

والثاني: معناه كذا وكذا.

وهم أسعد الناس بهاتين المقدمتين، وأحظى الأمة بهما؛ فقواهم متوفرة مجتمعة عليهما.

وأما المتأخرون فقواهم متفرقة، وهممهم متشعِّبة؛ فالعربية وتوابعها

(١) «أعلام الموقعين» (١/ ٨٩).

قد أخذت من قوى أذهانهم شعبة، والأصول وقواعدها قد أخذت منها شعبة، وعلم الإسناد وأحوال الرواة قد أخذ منها شعبة، وفكرهم في كلام مصنّفيهم وشيوخهم على اختلافهم، وما أرادوا به قد أخذ منها شعبة، إلى غير ذلك من الأمور؛ فإذا وصلوا إلى النصوص النبوية إن كان لهم همم تسافر إليها وصلوا إليها بقلوب وأذهان قد كلّت من السير في غيرها، وأوهن قواهم مواصلة السُّرى في سواها؛ فأدركوا من النصوص ومعانيها بحسب تلك القوة. . . .

فمن استفرغ قوى فكره في كلام الناس؛ فإذا جاء إلى كلام الله ورسوله جاء بفكرة كالّة؛ فأُعطي بحسب ذلك.

* **والمقصود**: أن الصحابة أغناهم الله تعالى عن ذلك كله؛ فاجتمعت قواهم على تينك المقدمتين فقط، هذا إلى ما خصوا به من قوى الأذهان وصفائها، وصحتها وقوة إدراكها، وكماله، وكثرة المعاون، وقلّة الصارف، وقرب العهد بنور النبوة، والتلقي من تلك المشكاة النبوية؛ فإذا كان هذا حالنا وحالهم فيما تميزوا به علينا، وما شاركناهم فيه؛ فكيف نكون نحن أو شيوخنا أو شيوخهم، أو من قلّدناه أسعد بالصواب منهم في مسألة من المسائل؟ ومن حدث نفسه بهذا فليعزلها من الدين والعمل. والله المستعان»[(١)].

مما سبق يتبيّن لنا: أن أهل السُّنَّة والجماعة موصولون بالوحي، وأهل البدع مقطوعون عن الوحي.

قال الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «غير أن الله أبى أن يكون الحق والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار؛ لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفًا عن سلفٍ، وقرنًا عن قرنٍ، إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون من أصحاب رسول الله، وأخذه أصحاب رسول الله ﷺ عن

(١) «أعلام الموقعين» (٤/ ١١٣).

رسول الله ﷺ، ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ الناس من الدين المستقيم، والصراط القويم، إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث.

وأما سائر الفرق فطلبوا الدين لا بطريقه؛ لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم؛ فطلبوا الدين من قبله؛ فإذا سمعوا شيئًا من الكتاب والسُّنّة، عرضوه على معيار عقولهم؛ فإن استقام قبلوه، وإن لم يستقم في ميزان عقولهم ردوه؛ فإن اضطروا إلى قبوله حرّفوه بالتأويلات البعيدة، والمعاني المستكرهة؛ فحادوا عن الحق وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السُّنَّة تحت أقدامهم، تعالى الله عما يصفون.

وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسُّنّة أمامَهم، وطلبوا الدين من قِبَلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم، عرضوه على الكتاب والسُّنّة؛ فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه، وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفّقهم إليه، وإن وجدوه مخالفًا لهم تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسُّنّة، ورجعوا بالتُّهمة على أنفسهم؛ فإن الكتاب والسُّنّة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل»[(١)].

ثماني فوائد مهمّة متفرّعة عن الأصول الثلاثة السابقة.

الفائدة الأولى: أهل السُّنَّة والجماعة يتخذون الأصول الثلاثة السابقة ـ الكتاب والسُّنّة وما أجمع عليه سلف الأمة ـ ميزانًا للقبول والرفض.

فالكتاب والسُّنّة هما الميزان الذي تُوزن به الأقوال والأعمال والاعتقادات، وبهما يحصل الفرقان بين الحقّ والباطل، وما سواهما من أقوال البشر وآرائهم واجتهاداتهم تُعْرَض عليهما؛ فإن وافقت الكتاب

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٣٧).

والسُّنّة قُبِلت وأُخِذ بها، وإلا رُدّت على أصحابها أيًّا كانوا. هذا هو الأصل العظيم الواجب اتباعه، والرجوع إليه عند التنازع والخلاف، قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال المزني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذمّ الله الاختلاف، وأمر عنده بالرجوع إلى الكتاب والسُّنّة؛ فلو كان الاختلاف من دينه ما ذمّه، ولو كان التنازع من حكمه ما أمرهم بالرجوع عنده إلى الكتاب والسُّنّة»[(١)].

فهذه الأصول الثلاثة هي التي يؤخذ منها أحكام الدين لا من غيرها، وفيهما الغنية والكفاية لكل ما يحتاجه العِباد؛ قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «من أُوتي فهمًا في الكتاب أو أحاديث الرسول ﷺ استغنى بهما عن غيرهما بحسب ما أُوتيه من الفهم، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، والله ذو الفضل العظيم»[(٢)].

لهذا قال مسروق رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما أحد من أصحاب الأهواء، إلا في القرآن ما يرد عليهم ولكنا لا نهتدي له»[(٣)].

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لو تدبّر إنسانٌ القرآن؛ كان فيه ما يردّ على كل مبتدع وبدعته»[(٤)].

الفائدة الثانية: أهل السُّنَّة والجماعة لا يعتقدون عقيدة، أو يأخذون برأي دون دليل أو بيِّنة، ولا يتعصّبون لشيء إذا ظهر لهم وجه من وجوه الخطأ فيه.

أهل السُّنَّة والجماعة لم يقيّدوا أنفسهم بشيء غير الكتاب والسُّنّة وما أجمع عليه سلف الأمة؛ ولهذا لا يَقبلون من الأقوال والآراء إلا ما قام عليه الدليل من الكتاب أو السُّنَّة أو آثار السلف.

---

(١) «جامع بيان العلم» (٢/ ٩١٠).
(٢) «بدائع الفوائد» (٤/ ٢٣٥).
(٣) «ذمّ الكلام» (ص: ٦٩).
(٤) «السُّنَّة» للخلّال (١/ ٥٤٧).

ومن هذا الأصل حذروا من التقليد، وأَمروا ببناء العقائد والعبادات على الدليل، لا على التقليد أو الرأي المذموم.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه محذرًا من التقليد، والاكتفاء بأقوال الرجال عن طلب الدليل: «ألا لا يُقلِّدنَّ أحدكم دينه رجلًا إن آمَنَ آمَن، وإن كَفَرَ كَفَرَ؛ فإنه لا أُسوة في البشر»[(١)]. أي: الأسوة بالدليل لا بأقوال البشر.

وكذلك الأئمة الأربعة رحمهم الله كانوا ينهون تلاميذهم عن اتباع آرائهم إن صح عندهم من الدليل ما يخالفها؛ كما ينهون عن أخذ أقوالهم بغير حجة.

قال أبو حنيفة رحمه الله: «لا يحلّ لأحد أن يقول بقولنا، حتى يعلم من أين قلناه»[(٢)]. فلا يبيح الإمام أبو حنيفة لأحد أن يأخذ بقوله حتى يعلم دليله.

وقال الإمام مالك رحمه الله مبينًا أن الحق في النصوص الشرعية، لا في أقوال الرجال: «إنما أنا بشر أُخطئ وأُصيب؛ فانظروا في رأيي؛ فكل ما وافق الكتاب والسُّنّة فخذوه، وكل ما لم يوافق الكتاب والسُّنّة فاتركوه»[(٣)].

وقال الإمام الشافعي رحمه الله محذرًا من تقديم الآراء وأقوال الرجال على الحديث: «إذا صحَّ الحديث؛ فاضربوا بقولي الحائط»[(٤)].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: «لا تقلّدني، ولا تقلّد مالكًا ولا الشافعي ولا الثوري، وتعلَّم كما تعلَّمنا». وفي رواية: «وخذ من حيث أخذوا».

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (ص: ١٣٠).
(٢) «أعلام الموقعين» (٢/ ٢١١).
(٣) «جامع بيان العلم» وفضله (٢/ ٣٢).
(٤) «أعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ٣٢٥).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا: «من قلة فقه الرجل أن يقلد دينه الرجال»[١].

وهنا لم يَقل الإمام أحمد هُم أفهم للحديث منك؛ فقلّدهم ولا تبحث عن الدليل؛ بل أمر بالاتّباع وحذّر من التقليد، وهكذا سائر الأئمة؛ لم يأمر أحد منهم أتباعه بالتقليد؛ بل نَهوا عن تقليدهم، وأَمروا باتباع الدليل وتعظيمه.

الفائدة الثالثة: اتباع الدليل لا يعني تنقُّص الأئمة والعلماء وإهدار أقوالهم.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا المسلك الصحيح في هذه المسألة: «فمن عَرض أقوال العلماء على النصوص وَوَزنها بها، وخالف منها ما خالف النص، لم يَهدر أقوالهم ولم يَهضم جانبهم؛ بل اقتدى بهم فإنهم كلهم أَمروا بذلك؛ فمتّبعهم حقًّا من امتثل ما أوصوا به لا من خالفهم؛ فخلافهم في القول الذي جاء النص بخلافه أسهل من مخالفتهم في القاعدة الكلية التي أَمروا ودعوا إليها من تقديم النص على أقوالهم، ومن هنا يتبيّن الفرق بين تقليد العالم في كل ما قال، وبين الاستعانة بفهمه والاستضاءة بنور علمه؛ فالأول يأخذ قوله من غير نظر فيه، ولا طلب لدليله من الكتاب والسُّنّة؛ بل يجعل ذلك كالحبل الذي يلقيه في عنقه يقلده به ولذلك سمي تقليدًا، بخلاف من استعان بفهمه واستضاء بنور علمه في الوصول إلى الرسول صلوات الله وسلامه عليه؛ فإنه يجعلهم بمنزلة الدليل إلى الدليل الأول؛ فإذا وصل إليه استغنى بدلالته عن الاستدلال بغيره؛ فمن استدل بالنجم على القبلة؛ فإنه إذا شاهدها لم يبق لاستدلاله بالنجم معنى. قال الشافعي: أجمع الناس على أن من استبانت له سنة رسول الله، لم يكن له أن يدعها لقول أحد»[٢].

---

(١) «أعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ٢٢٦).
(٢) «كتاب الروح» (ص: ٣٩٥).

وهذا الكلام القيّم من الإمام ابن القيم مهم جدًّا لطالب العلم؛ لأنَّ ابن القيم بيّن هنا كيفية الجمع بين تقديم الدليل على كل قول، وأهمية التقيّد بفهم العلماء، واعتبار فهمهم وعدم الشذوذ عنه، وهذه مسألة مهمة لطالب العلم لا بد أن يَعْقلها متى يكون فهم العالم معتبرًا، ومتى لا يكون كذلك، هذه القاعدة من لم يضبطها اختلّ عنده منهج النظر والاستدلال.

معارضة فاسدة:

بعض الناس إذا ذكرت له الدليل الشرعي، يُعارضك بقوله: أنت أعلم أم الإمام أبو حنيفة أو مالك أو الشافعي أو أحمد؟ وهذه معارضة فاسدة لا تصدر من طالب علم سلفي، ويجيب عن علاج هذه المشكلة، ويؤصل جوابها شيخ الإسلام ابن تيمية.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وإذا قيل لهذا المستهدي المسترشد: (أنت أعلم أم الإمام الفلاني؟) كانت هذه معارضة فاسدة؛ لأنَّ الإمام الفلاني قد عارضه في هذه المسألة من هو نظيره من الأئمة؛ فكما أن الصحابة بعضهم لبعض أكفاء في موارد النزاع، وإذا تنازعوا في شيء ردّ ما تنازعوا فيه إلى الله والرسول ـ وإن كان بعضهم قد يكون أعلم في مواضع أخر ـ فكذلك موارد النزاع بين الأئمة.

وقد ترك الناس قول عمر وابن مسعود في مسألة (تيمّم الجنب)، وأخذوا بقول من هو دونهما ـ كأبي موسى الأشعري وغيره ـ لما احتج بالكتاب والسُّنّة، وتركوا قول عمر في (دية الأصابع)، وأخذوا بقول معاوية؛ لما كان معه السُّنَّة أن النبي ﷺ قال: (**هذه وهذه سواء**)[1].

وقد كان بعض الناس يناظر ابن عباس في (المتعة)؛ فقال له: إن

(١) رواه البخاري (٦٨٩٥).

أبا بكر وعمر يقولان... فقال ابن عباس: يوشك أن تنزل عليكم حجارة من السماء، أقول: قال رسول الله ﷺ، وتقولون: قال أبو بكر وعمر؟!(١)

وكذلك ابن عمر لما سألوه عنها فأمر بها؛ فعارضوه بقول عمر؛ فبيَّن أن عمر يرد ما يقولونه؛ فألحُّوا عليه؛ فقال: أَمْرُ رسول الله ﷺ أحقُّ أن يُتَّبع أم أَمْر عمر؟(٢) مع علم الناس أن أبا بكر وعمر أعلم ممن هو فوق ابن عمر وابن عباس.

ولو فُتح هذا الباب، لوجب أن يعرض عن أمر الله ورسوله ﷺ ويبقى كل إمام في أتباعه بمنزلة النبي في أمّته، وهذا تبديل للدين يشبه ما عاب الله به اليهود والنصارى في قوله تعالى: ﴿اتَّخَذُوٓاْ أَحۡبَارَهُمۡ وَرُهۡبَٰنَهُمۡ أَرۡبَابٗا مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣١]»(٣).

الفائدة الرابعة: الموقف الصحيح من الأئمة الأربعة ومذاهبهم الفقهية.

قال الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا الموقف الصحيح من جميع الأئمة، ومنهم الأئمة الأربعة على جهة الخصوص، ومن مذاهبهم الفقهية: «اعلم أن موقفنا من الأئمة رحمهم الله من الأربعة وغيرهم هو موقف سائر المسلمين المنصفين منهم؛ وهو موالاتهم ومحبتهم وتعظيمهم وإجلالهم، والثناء عليهم بما هم عليه من العلم والتقوى، واتّباعهم في العمل بالكتاب والسُّنّة، وتقديمهما على رأيهم، وتعلُّم أقوالهم للاستعانة بها على الحق، وترك ما خالف الكتاب والسُّنّة منها. وأما المسائل التي لا نصَّ فيها فالصواب النظر في اجتهادهم فيها، وقد يكون اتّباع اجتهادهم

(١) رواه أحمد (١/ ٣٣٧)؛ بلفظ: «أراهم سيُهلَكون».
(٢) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٨٨٧٥).
(٣) «الفتاوى» (٢٠/ ٢١٢).

أصوب من اجتهادنا لأنفسنا؛ لأنهم أكثر علمًا وتقوى منا، ولكن علينا أن ننظر ونحتاط لأنفسنا في أقرب الأقوال إلى رضا الله وأحوطها وأبعدها من الاشتباه؛ كما قال ﷺ: «**دع ما يريبك إلى ما لا يريبك**»[(١)]، وقال: «**فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه**»[(٢)].

وحقيقة القول الفصل في الأئمة رحمهم الله أنهم من خيار علماء المسلمين، وأنهم ليسوا معصومين من الخطأ؛ فكل ما أصابوا فيه فلهم فيه أجر الاجتهاد وأجر الإصابة، وما أخطؤوا فيه فهم مأجورون فيه باجتهادهم معذورون في خطئهم؛ فهم مأجورون على كل حالٍ، لا يلحقهم ذمّ ولا عيب ولا نقص في ذلك.

ولكن كتاب الله وسُنة نبيه ﷺ حاكمان عليهم وعلى أقوالهم كما لا يخفى.

فلا تَغلُ في شيء من الأمر واقتصد كلا طرفي قصد الأمور ذميم

فلا تك ممن يذمّهم وينتقصهم، ولا ممن يعتقد أقوالهم مغنية عن كتاب الله وسُنّة رسوله أو مقدمة عليهما»[(٣)].

هذا التأصيل الصحيح من العلامة الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ هو الذي عليه العلماء المحققون عبر القرون. فالدعوة السلفية موقفها من الأئمة الأربعة ومذاهبهم الفقهية وسط بين الغالي والجافي.

وانظر مبحثًا نفيسًا للشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ في «المدخل المفصل» (١/ ٥٣) بعنوان: تاريخ التمذهب والحثّ على فقه الدليل، وأن الانتساب لمذهب يعني الوفاق، لا العصبية والشقاق.

---

(١) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٧٢٣)، والترمذي (٢٥١٨)، وقال: «حديثٌ حسنٌ صحيحٌ»، والنسائي (٥٧١١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩).

(٣) أضواء البيان (٧/ ٥٥٧).

وها هنا مسائل مهمة تحت هذه الفائدة الرابعة:

المسألة الأولى: هل يجب التمذهب وتقليد أحد المذاهب الأربعة أو غيرها:

قال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ في رده على الصابوني: «قوله عن تقليد الأئمة الأربعة: (إنه من أوجب الواجبات) لا شك أن هذا الإطلاق خطأ، إذ لا يجب تقليد أحد من الأئمة الأربعة ولا غيرهم مهما كان علمه؛ لأنَّ الحق في اتباع الكتاب والسُّنّة لا في تقليد أحد من الناس، وإنما قصارى الأمر أن يكون التقليد سائغًا عند الضرورة لمن عرف بالعلم والفضل واستقامة العقيدة؛ كما فصل ذلك العلامة ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «أعلام الموقعين». ولذلك كان الأئمة رحمهم الله لا يرضون أن يؤخذ من كلامهم إلا ما كان موافقًا للكتاب والسُّنّة. قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: (كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر)؛ يشير إلى قبر رسول الله ﷺ. وهكذا قال إخوانه من الأئمة في هذا المعنى. فالذي يتمكّن من الأخذ بالكتاب والسُّنّة يتعين عليه ألا يقلد أحدًا من الناس، ويأخذ عند الخلاف بما هو أقرب الأقوال لإصابة الحق، والذي لا يستطيع ذلك فالمشروع له أن يسأل أهل العلم؛ كما قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]»[(١)].

المسألة الثانية: حكم الانتساب لأحد المذاهب الفقهية، والتفقه عن طريق المتون الفقهية:

لا بأس بالانتساب لأحد المذاهب الفقهية على جهة التعريف لا

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ٥٢).

لابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ كلام نفيس في الرد على من يوجب التمذهب بأحد المذاهب الفقهية الأربعة أو غيرها في «أعلام الموقعين» (٤/ ٢٦٢)، تركته اختصارًا، انظره في موضعه إن شئت.

التعصُّب؛ لأنَّ التعصّب للمذاهب الفقهية محرم، وأيضًا لا يجوز امتحان الناس بها؛ فهي كأسماء القبائل والبلدان للتعريف لا للتعصّب والتحزّب.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والله تعالى قد سمانا في القرآن: المسلمين المؤمنين عباد الله؛ فلا نعدل عن الأسماء التي سمانا الله بها إلى أسماء أحدثها قوم ـ وسموها هم وآباؤهم ـ ما أنزل الله بها من سلطان؛ بل الأسماء التي قد يسوغ التسمي بها ـ مثل انتساب الناس إلى إمام؛ كالحنفي، والمالكي، والشافعي، والحنبلي. أو مثل الانتساب إلى القبائل؛ كالقيسي، واليماني. وإلى الأمصار؛ كالشامي، والعراقي، والمصري ـ فلا يجوز لأحد أن يمتحن الناس بها، ولا يوالي بهذه الأسماء، ولا يعادي عليها؛ بل أكرم الخلق عند الله أتقاهم من أي طائفة كان»[1].

ولا بأس بالتفقُّه عن طريق المتون الفقهية؛ لأنَّ هذه المتون قد قرّبت العلم وسهلته، وفي دراستها فوائد عديدة ليس هذا موضع ذكرها، ولا يلزم من القول بدراستها وضبطها، التزهيد بكتب الأحاديث، ويكفي طالب العلم في هذه المسألة أن ينظر إلى طريقة العلماء الراسخين عبر القرون، وقد سبق كلام الشنقيطي في المذاهب الفقهية.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: «التمذهب بمذهب من المذاهب الأَربعة سائغ؛ بل هو كالإجماع، ولا محذور فيه؛ كالانتساب إِلى أَحد الأَربعة؛ فإِنهم أَئمة بالإِجماع.

والناس في هذا طرفان ووسط: قوم لا يرون التمذهب بمذهب مطلقًا، وهذا غلط.

وقوم جمدوا على المذاهب، ولا التفتوا إلى بحث.

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ٤١٥).

وقوم رأَوا أَن التمذهب سائغ لا محذور فيه؛ فما رجح الدليل مع أَي أَحد من الأَربعة، أَو غيرهم، أَخذوا به»[١].

المسألة الثالثة: هل إجماع الأئمة الأربعة حجة؟ وهل الحق منحصر في المذاهب الفقهية الأربعة؟

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهل السُّنَّة لم يقل أحد منهم: إن إجماع الأئمة الأربعة حجّة معصومة، ولا قال: إن الحق منحصر فيها، وإن ما خرج عنها باطل. بل إذا قال من ليس من أتباع الأئمة كسفيان الثوري والأوزاعي والليث بن سعد ومن قبلهم ومن بعدهم من المجتهدين قولًا يخالف قول الأئمة الأربعة، رُدّ ما تنازعوا فيه إلى الله ورسوله، وكان القول الراجح هو القول الذي قام عليه الدليل»[٢].

المسألة الرابعة: متى يكون التمذهب محرمًا؟ ومتى يكون اختلاف المذاهب الفقهية فُرْقة؟ ومتى لا يكون كذلك؟

يجيب على هذا السؤال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «اختلاف المذاهب الفقهية الأربعة لا يعد فُرقة؛ فإذا أثار تدابرًا، صار التقاطع والتدابر في ذلك بدعة إضافية؛ فالاختلاف والحالة هذه جائز بحسب وسع المجتهدين، التدابر لا يجوز، أما إذا حال التمذهب دون الرجوع إلى الدليل من الكتاب والسُّنّة وتحكيمهما، صار بدعة حقيقة»[٣].

المسألة الخامسة: حكم مخالفة المذهب الفقهي.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «من التزم مذهبًا معينًا، ثم فعل خلافه من غير تقليد لعالم آخر أفتاه، ولا استدلال بدليل يقتضي خلاف ذلك، ومن غير عذر شرعي يبيح له فعله؛ فإنه يكون متبعًا لهواه وعاملًا بغير اجتهاد ولا تقليد؛ فاعلًا للتحريم بغير عذر شرعي؛ وهذا منكر. . . . وأما إذا

---

(١) «فتاوى الشيخ» (٢/ ١٠).
(٢) «منهاج السُّنَّة» (٣/ ٤١٢).
(٣) «حكم الانتماء» (ص: ١٣٠).

تبين له ما يوجب رجحان قول على قول؛ إما بالأدلة المفصلة إن كان يعرفها ويفهمها، وإما بأن ترى أحد رجلين أعلم بتلك المسألة من الآخر، أو هو أتقى لله فيما يقول؛ فيرجع عن قول إلى قول لمثل هذا؛ فهذا يجوز بل يجب، وقد نص الإمام أحمد على ذلك»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «من كان متبعًا لإمام؛ فخالفه في بعض المسائل، لقوة الدليل، أو لكون أحدهما أعلم وأتقى؛ فقد أحسن»[(٢)]. وفي قوله السابق تصريح بالوجوب.

المسألة السادسة: هل الاختلاف الفقهي مسوِّغٌ لترك الواجبات أو ارتكاب المحرمات؟ وهل كل خلاف يستروح إليه؟

ليس التنازع دليلًا لترك الواجبات، أو ارتكاب المحرمات؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال المزني رَحِمَهُ اللَّهُ: «ذمّ الله الاختلاف، وأمر عنده بالرجوع إلى الكتاب والسُّنّة؛ فلو كان الاختلاف من دينه ما ذمّه، ولو كان التنازع من حكمه ما أمرهم بالرجوع عنده إلى الكتاب والسُّنّة»[(٣)].

وليس كل خلاف يُسْتروح إليه؛ قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس كل خلاف يُسْتروح إليه ويعتمد عليه، ومن تتبع ما اختلف فيه العلماء، وأخذ بالرخص من أقاويلهم، تزندق أو كاد»[(٤)].

المسألة السابعة: حكم تتبُّع الرخص والشاذ من أقوال العلماء.

من المخالفات العلمية تتبع رُخص العلماء، والشاذّ من أقوالهم؛ قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا من هذا المسلك: «من أخذ بنوادر العلماء،

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٩٤).
(٢) «الاختيارات» (ص: ٣٣٣).
(٣) «جامع بيان العلم» (٢/ ٩١٠).
(٤) «إغاثة اللهفان» (١/ ٤١٥)، (وينظر الفائدة الثامنة الآتية) (ص: ١٢٧).

خرج من الإسلام»[١]. وصدق رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لأنَّ من فعل هذا فقد خرج عن الصراط المستقيم، وأتانا بدين جديد غير الدين الذي جاءنا به الرسول محمد ﷺ.

وقال إبراهيم بن أدهم رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا من تتبُّع الأقوال الشاذّة وتَبنِّيها: «من حمل شاذّ العلماء حمل شرًّا كبيرًا»[٢].

وقال عبد الرحمن بن مهدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يكون إمامًا في العلم من أخذ بالشاذّ من العلم»[٣].

فالإمامة في الدين بعيدة عن أهل الشذوذ والغرائب في العلم، ومن العجيب أن بعض الناس يُحب المسائل الشاذة والغريبة، ويترك تحذير السلف منها.

قال مالك بن أنس رَحِمَهُ اللَّهُ: «شر العلم الغرائب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس»[٤].

وقال النضر بن محمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «أفضل العلم المشهور»[٥].

ومن المواقف التربوية لطالب العلم ما نقل عن أيوب السختياني رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال حماد بن زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «كان رجل قد لَزِم أيوب وسمِع منه؛ ففقده أيوب؛ فقالوا: يا أبا بكر إنه قد لَزِم عمرو بن عبيد. قال حماد: فبينا أنا يومًا مع أيوب، وقد بكرنا إلى السُّوق؛ فاستقبله الرجل؛ فسلَّم عليه أيوب، وسأله، ثمّ قال له أيوب: «**بَلغَني أنك لَزِمْت ذاك الرجل**».

---

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ١٢٥).
(٢) «الأمر بالمعروف» للخلال (ص: ٨٨).
(٣) «التمهيد» (١/ ٦٤).
(٤) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٠٠).
(٥) «الجامع لأخلاق الراوي» (٢/ ١٠٠).

قال حماد: سمّاه ـ يعني: عَمْرًا ـ. قال: نعم، يا أبا بكر؛ إنه يَجيئنا بأشياء غرائب. قال: يقول له أيوب: «**إنما نَفِرُّ أو نَفْرَق من تلك الغرائب**»»[(١)].

فالأقوال الشاذة والغريبة يَبتعد عنها طالب العلم، ولا يجوز له أن يقول: (سبقني إليها العالم الفلاني)، إذا كان جُلّ العلماء وصفوا هذا القول بالشذوذ، أو صرحوا بأن هذا القول من زلات فلان وفلان من العلماء.

العلامة الفارقة بين من يريد الحق، ومن يريد الشذوذ:

قال الدارمي رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا العلامة الفارقة بين من يريد الحق، ومن يريد الشذوذ:

«إن الذي يريد الشذوذ عن الحق يتبع الشاذّ من قول العلماء، ويتعلق بزلاتهم، والذي يؤمّ الحق في نفسه يتبع المشهور من قول جماعتهم، وينقلب مع جمهورهم؛ فهما آيتان بينتان يستدل بهما على اتباع الرجل وابتداعه»[(٢)].

وسمي الشذوذ شذوذًا لخروجه عن الجادة والجماعة بعد أن كان معهم، والشذوذ هو مخالفة الحق والخروج عن جادة العلماء فيما ذهبوا إليه.

لهذا قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام».

تنبيه: من الناس من ينسب إلى الرسول ﷺ أنه قال: «**إن اختلاف أُمّتي رحمة**». فهل هذا الحديث صحيح؟

---

(١) «مقدمة مسلم» (١/ ٢٣).

(٢) «الرد على الجهمية» (ص: ١٢٩).

يجيب عن هذا الحديث الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن آل شيخ بقوله: «صرح جمع من صيارفة الفن، بأنه لا أصل له»[١].

ومن الناس من يفهم كلام السلف خطأ، ويُنزله على غير مرادهم؛ كمن يفهم من قول عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما أُحب أصحاب رسول الله لم يختلفوا؛ لأنه لو كان قولًا واحدًا كان الناس في ضيق، وإنهم أئمة يقتدى بهم؛ فلو أخذ أحد بقول رجل منهم كان في سعة»[٢]، قبولَ القول المخالف للدليل أو الضعيف جدًّا، وهذا خطأ؛ لأنَّ قوله هذا في المسائل الاجتهادية لا في الثوابت الشرعية، وفي المسائل التي وسِع السلفَ الخلافُ فيها؛ فهذا يَسعنا ما وسِعهم فيه، وأما ما ضيّقوا فيه الخلاف فلا نُوسعه. نعم أهل العلم أهل توسعة، لكن فيما يَسع فيه الخلاف، وانطُلِق فيه من أصل صحيح لا فاسد؛ فهنا لا يَعيب بعضهم على بعض، ولا يُغلظ بعضهم على بعض في الإنكار.

قال يحيى بن سعيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «أهل العلم أهل توسعة، وما بَرح المُفتون يختلفون فيحلِّل هذا، ويحرِّم هذا؛ فلا يعيب هذا على هذا، ولا هذا على هذا»[٣].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «والنزاع في الأحكام قد يكون رحمة إذا لم يفض إلى شرّ عظيم من خفاء الحكم، ولهذا صنف رجل كتابًا سماه: كتاب الاختلاف؛ فقال أحمد: سَمِّه كتاب السّعة، إن الحق في نفس الأمر واحد»[٤].

الفائدة الخامسة: في الفرق بين الاتّباع والتقليد.

قال الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا الفرق بين الاتباع والتقليد، والأحكام المترتبة عليه:

---

(١) «الدرر السَّنية» (٤/ ٨٠).
(٢) «جامع بيان العلم» (٢/ ١٦١).
(٣) «السير» (٥/ ٤٧٤).
(٤) «الفتاوى» (١٤/ ١٥٩).

«**التنبيه الرابع: اعلم أن مما لا بدّ منه معرفة الفرق بين الاتّباع والتقليد.**

وأن محل الاتباع لا يجوز فيه التقليد بحال.

وإيضاح ذلك: أن كل حكم ظهر دليله من كتاب الله أو سُنّة رسوله ﷺ، أو إجماع المسلمين لا يجوز فيه التقليد بحال؛ لأنَّ كل اجتهاد يخالف النص فهو اجتهاد باطل، ولا تقليد إلا في محل الاجتهاد؛ لأنَّ نصوص الكتاب والسُّنّة حاكمة على المجتهدين؛ فليس لأحد منهم مخالفتها كائنًا من كان، ولا يجوز التقليد فيما خالف كتابًا أو سنة أو إجماعًا؛ إذ لا أسوة في غير الحق؛ فليس فيما دلت عليه النصوص إلا الاتباع فقط، ولا اجتهاد ولا تقليد فيما دل عليه نص من كتاب أو سُنّة سالم من المعارض، والفرق بين التقليد والاتباع أمر معروف عند أهل العلم، لا يكاد ينازع في صحة معناه أحد من أهل العلم».

ثم بيَّن رَحِمَهُ اللَّهُ سبب كون العمل بالوحي اتباعًا لا تقليدًا؛ قال: «ذلك أن الآيات القرآنية دلّت على تسميته اتباعًا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ ۗ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: ٣]، وقوله: ﴿وَٱتَّبِعُوٓا۟ أَحْسَنَ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُم﴾ [الزمر: ٥٥]، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَتَّبِعُ مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ مِن رَّبِّى﴾ [الأعراف: ٢٠٣]»[(١)].

والتقليد: «هو الأخذ بمذهب الغير من غير معرفة دليله»[(٢)]، **والاتباع**: ما ثبت عليه دليل شرعي.

أخرج الخطيب البغدادي في «الفقيه والمتفقه» عن الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «الاتباع أن يتّبع الرجل، ما جاء عن النبي ﷺ،

(١) «أضواء البيان» (٧/ ٣٦١).
(٢) «المدخل المفصل» (١/ ٦٤).

وعن أصحابه، ثم هو بعد في التابعين مخيَّر»[١].

* **تنبيه**: قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «لفظ التقليد كان قبل نشوء التعصُّب المذهبي للمذاهب الأربعة، يراد به اتباع الحجة؛ كما في «أعلام الموقعين» (٤/ ١٢٢ ـ ١٢٣). فلا تغلط في فهم كلمة (التقليد)، إذا رأيتها في آثار أهل القرون الثلاثة الأولى المفضلة، وحتى لا تنزلها على هذا الاصطلاح الحادث»[٢].

الفائدة السادسة: بيان ما يسوغ فيه التقليد، ومن الذي يجوز له ذلك؟

التقليد لا يسوغ إلا في المسائل التي لا نص فيها، أو في المسائل التي فيها أدلة ظاهرها التعارض، أما المسائل التي فيها أدلة واضحة؛ كأصول العقيدة وأركان الإسلام والمسائل الإجماعية؛ فهذه لا تقليد فيها؛ بل يَلزم فيها التسليم والاتباع، ولا تُقبل دعوى الاجتهاد فيها، ومن حاول التشكيك فيها أو التهوين منها فهو مبتدع لا مُتّبع للإسلام.

قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن رَحِمَهُ اللَّهُ مقررًا ما سبق ذكره: «لا يسوغ التقليد إلا في مسائل الاجتهاد التي لا دليل فيها يرجع إليه من كتابٍ ولا سُنّة»[٣].

وبيّن الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ أيضًا مسائل الاجتهاد بقوله: «والاجتهاد إنما يكون في شيئين: أحدهما: ما لا نص فيه أصلًا. والثاني: ما فيه نصوص ظاهرها التعارض؛ فيجب الاجتهاد في الجمع بينها أو الترجيح»[٤].

وقد سبق قوله: «كل حكم ظهر دليله وجب فيه الاتباع».

---

(١) «الفقيه والمتفقه» (٢/ ٤٥٥).
(٢) «المدخل المفصل» (١/ ٦٤).
(٣) «فتح المجيد» (١/ ٣٧٢).
(٤) «مذكرة الأصول» (ص: ٢٨٧).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن مسائل الإجماع لا يجوز الخروج عنها، ولا تقليد أحد خالفها: «وإذا ثبت إجماع الأمة على حكم من الأحكام، لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم»(١).

أما مسائل الاجتهاد فيجوز التقليد فيها، ومن قلّد فيها فلا يُنكر عليه؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «مسائل الاجتهاد، من عمل فيها بقول بعض العلماء لم ينكر عليه ولم يهجر، ومن عمل بأحد القولين لم ينكر عليه، وإذا كان في المسألة قولان؛ فإن كان الإنسان يظهر له رجحان أحد القولين عمل به، وإلا قلّد بعض العلماء الذين يعتمد عليهم في بيان أرجح القولين»(٢).

والذي يجوز له التقليد فيها هو العاجز عن معرفة الحكم الشرعي في مسألة من مسائل الدين؛ فعليه أن يسأل عالمًا يثق في دينه وعلمه عن حكم تلك المسألة، ويجوز له في تلك الحالة أن يقلده.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما من كان عاجزًا عن معرفة حكم الله ورسوله وقد اتبع فيها مَن هو مِن أهل العلم والدين، ولم يتبيّن له أن قول غيره أرجح من قوله؛ فهو محمود يُثاب لا يُذمّ على ذلك ولا يعاقب»(٣).

وقال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ اللَّهُ: «التقليد السائغ، وهو: تقليد أهل العلم عند العجز عن معرفة الدليل، وأهل هذا النوع نوعان أيضًا:

أحدهما: من كان من العوامّ الذين لا معرفة لهم بالفقه والحديث، ولا ينظرون في كلام العلماء؛ فهؤلاء لهم التقليد بغير خلاف؛ بل حكى غير واحد إجماع العلماء على ذلك.

---

(١) «الفتاوى» (٢٠/ ١٠).
(٢) «الفتاوى» (٢٠/ ٢٠٧).
(٣) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٩٨).

النوع الثاني: من كان محصلًا لبعض العلوم، وقد تفقه في مذهب من المذاهب. . . . ولكنه قاصر النظر عن معرفة الدليل، ومعرفة الراجح من كلام العلماء؛ فهذا له التقليد أيضًا، إذ لا يجب عليه إلا ما يقدر عليه، و﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: ٢٨٦]. ونصوص العلماء على جواز التقليد لمثل هذا كثيرة مشهورة؛ وذلك لقوله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣]، وفي الحديث عن النبي ﷺ: «**ألا سألوا إذا لم يعلموا؟ فإنما شفاء العيّ السؤال**»[(١)]. رواه أبو داود.

ولم تزل العامّة في زمن الصحابة والتابعين ومن بعدهم يستفتون العلماء، ويتبعونهم في الأحكام الشرعية، والعلماء يبادرون إلى إجابة سؤالهم، من غير إشارة إلى ذكر الدليل، ولا ينهونهم عن ذلك من غير نكير؛ فكان إجماعًا على جواز اتباع العامي العلماء المجتهدين، ويلزم هذا العامي أن يقلد الأعلم عنده»[(٢)].

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «لا خلاف بين أهل العلم؛ في أن الضرورة لها أحوال خاصة تستوجب أحكامًا غير أحكام الاختيار؛ فكل مسلم ألجأته الضرورة إلى شيء إلجاءً صحيحًا حقيقيًّا؛ فهو في سعة من أمره فيه. . . ثم قال: وبهذا تعلم أن المضطر للتقليد الأعمى اضطرارًا حقيقيًّا؛ بحيث يكون لا قدرة له ألبتة على غيره مع عدم التفريط لكونه لا قدرة له أصلًا على الفهم، أو له قدرة على الفهم وقد عاقته عوائق قاهرة عن التعلُّم، أو هو في أثناء التعلم ولكنه يتعلم تدريجًا لأنه لا يقدر على تعلم كل ما يحتاجه في وقت واحد، أو لم يجد كفؤًا يتعلم منه، ونحو ذلك ـ فهو معذور في التقليد المذكور للضرورة؛ لأنه لا مندوحة له عنه. أما القادر على التعلم المفرط فيه، والمقدّم آراء الرجال على ما علم من

---

(١) رواه أبو داود (٣٣٦)، وحسّنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣٣٦).
(٢) «الدرر السنية» (٤/ ٣٢).

الوحي؛ فهذا الذي ليس بمعذور»[١].

الفائدة السابعة: بيان التقليد المحرّم.

ذكر ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ **ثلاثة أقسام للتقليد المحرّم:**

الأول: الإعراض عما أنزل الله، وعدم الرجوع إليه؛ اكتفاءً بتقليد الآباء.

الثاني: تقليد من لا يعلم المقلِّد أنه أهل لأن يُؤخذ بقوله.

الثالث: التقليد بعد قيام الحجّة، وظهور الدليل على خلاف قول المقلَّد[٢][٣].

وهناك نوع اختلفوا فيه؛ وهو: التقليد مع القدرة على الاستدلال.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما القادر على الاستدلال؛ فقيل: يحرم عليه التقليد مطلقًا. وقيل: يجوز مطلقًا. وقيل: يجوز عند الحاجة؛ كما إذا ضاق الوقت عن الاستدلال. وهذا القول أعدل الأقوال»[٤].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في حق المتوسطين والقادرين على معرفة الدليل: «وأكثر من يُميّز في العلم من المتوسطين إذا نظر وتأمل أدلة الفريقين بقصدٍ حَسَن ونظرٍ تامٍّ ترجح عنده أحدهما، لكن قد لا يثق بنظره؛ بل يحتمل أن عنده ما لا يعرف جوابه؛ فالواجب على مثل هذا موافقته للقول الذي ترجح عنده بلا دعوى منه للاجتهاد؛ كالمجتهد في أعيان المفتين والأئمة إذا ترجح عنده أحدهما قلّده. والدليل الخاص الذي يُرجَّح به قولٌ على قول

---

(١) «أضواء البيان» (٧/ ٥٥٣).

(٢) «أعلام الموقعين» لابن القيم (٢/ ١٨٧).

(٣) من الفائدة الخامسة إلى السابعة مستفاد من كتاب شيخنا عبد الله العبيلان حفظه الله: «النُّبَذ على شرح السُّنَّة: ٩٤» بتصرف وإضافة ليست بيسيرة.

(٤) «المسوّدة» (ص: ٤١٥).

أولى بالاتباع من دليل عامّ على أن أحدهما أعلم وأدين، وعِلْمُ الناس بترجيح قول على قول أيسر من علم أحدهم بأن أحدهما أعلم وأدين؛ لأنَّ الحق واحد ولا بد، ويجب أن ينصب على الحكم دليلًا»[١].

وقال الشيخ حمد بن ناصر بن معمر رَحِمَهُ اللَّهُ في أنواع التقليد المذموم: «النوع الثاني: التقليد مع القدرة على الاستدلال والبحث عن الدليل؛ فهذا مذموم أيضًا؛ لأنه عمل على جهل، وإفتاء بغير علم، مع قدرته وتمكّنه من معرفة الدليل المرشد»[٢].

فمما سبق يتبيّن أن المدار على القدرة في الوصول إلى الدليل؛ فمن قدر فالتقليد في حقه مذموم، ومن عجز فالتقليد في حقه جائز.

مسألة مهمة: ينبغي للمفتي أن يربي الناس على السؤال عن الدليل، ويذكر لهم الدليل إن سألوا أو لم يسألوا تربية لهم على التعبّد وفق الدليل الشرعي.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ينبغي للمفتي أن يذكر دليل الحكم ومأخذه ما أمكنه من ذلك، ولا يلقيه إلى المستفتي ساذجًا مجردًا عن دليله ومأخذه؛ فهذا لضيق عطنه وقلة بضاعته من العلم، ومن تأمل فتاوى النبي ﷺ ـ الذي قوله حجة بنفسه ـ رآها مشتملة على التنبيه على حكمة الحكم ونظيره، ووجه مشروعيته»[٣].

---

(١) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٥٥٦).
(٢) «الدُّرر السنية» (٤/ ٣٢).
(٣) «أعلام الموقعين» (٤/ ١٢٣).

وللمعلمي اليماني رَحِمَهُ اللَّهُ كلمة تحتاج إلى تأمل قال: «العمل بقول المفتي بدون أن يذكر دليله بدعة مخالفة لما كان عليه العمل في خير القرون، والتزام العمل بقول مفت واحد في جميع الأعمال بدعة أخرى؛ فالأئمة الأربعة رحمهم الله إنما كانت فتواهم على عادة السلف، وهكذا من كان في زمانهم وبعده». «آثار المعلمي» (٤/ ٦٣).

الفائدة الثامنة: لا يصح قول: (لا إنكار في مسائل الخلاف).

هذه العبارة مخالفة للنصوص الشرعية وأقوال الأئمة، **وبيان ذلك أن الأقوال المخالفة على نوعين:**

الأول: ما كان عليه دليل من كتاب أو سُنّة أو أثر عن السلف؛ فهذا للاجتهاد فيه مجال؛ فلا إنكار فيه؛ فيقال إذن: (لا إنكار في مسائل الاجتهاد)، وإنما فيها التناصح ببيان ما هو الأقرب للصواب.

الثاني: ما لم يكن عليه دليل من كتاب أو سُنّة أو أثر عن السلف؛ فهذا ينبغي إنكاره مهما كانت مكانة القائل به ومنزلته.

قال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «الاختلاف وجهان: فما كان لله فيه نصُّ حُكْم، أو لرسوله سُنّة، أو للمسلمين فيه إجماع، لم يسع أحدًا علم من هذا واحدًا أن يخالفه، وما لم يكن فيه من هذا واحد كان لأهل العلم الاجتهاد فيه بطلب»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال: فما الاختلاف المحرم؟ قلتُ: كل ما أقام الله به الحجة في كتابه أو على لسان نبيِّه منصوصًا بيّنًا لم يحلُّ الاختلاف فيه لمن علمه، وما كان من ذلك يحتمل التأويل ويدرك قياسًا؛ فذهب المتأول أو القايس إلى معنى يحتمله الخبر أو القياس، وإن خالفه فيه غيره، لم أقل: إنه يُضيَّق عليه ضِيق الخلاف في المنصوص»[(٢)].

وقال السمعاني في قواطع الأدلة: «الاختلاف بين الأمة على ضربين: اختلاف يوجب البراءة ويوقع الفرقة ويرفع الألفة، واختلاف لا يوجب البراءة ولا يرفع الألفة»[(٣)].

فالأول: ما خالف النصّ، والثاني: ما كان للاجتهاد فيه مجال.

---

(١) «الأم» (٧/ ٢٨٥).
(٢) «الرسالة» (ص ٥٦٠).
(٣) «قواطع الأدلة» (٢/ ٣٠٨).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقولهم: ومسائل الخلاف لا إنكار فيها ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم، أو العمل، أما الأول فإن كان القول يخالف سنة أو إجماعًا قديمًا، وجب إنكاره وفاقًا، وإن لم يكن كذلك فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول: المصيب واحد، وهم عامة السلف والفقهاء.

وأما العمل فإن كان على خلاف سُنّة أو إجماع، وجب إنكاره أيضًا بحسب درجات الإنكار؛ كما ينقض حكم الحاكم إذا خالف سُنّة، وإن كان قد اتبع بعض العلماء.

وأما إذا لم يكن في المسألة سُنّة ولا إجماع، وللاجتهاد فيها مساغ؛ فلا ينكر على من عمل بها مجتهدًا أو مقلدًا»[(١)].

• **الأصل الرابع: الدعوة إلى التوحيد، والتحذير من الشرك على وجه التفصيل لا الإجمال.**

اعلم أن كل دعوة لا تُركّز في منهجها العلمي والعملي على هذا الأصل فهي مخالفة لمنهج المرسلين وناقصة، ولا تؤتي ثمارها المرجوة، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَّسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: ٣٦].

فرسالات الرسل كلها قامت على هذين الأصلين اللذين ذكرهما الله عَزَّوَجَلَّ:

الأصل الأول: ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾: وهذا يعني تحقيق التوحيد علمًا وعملًا، وطاعة الله تعالى واتباع شرعه.

الأصل الثاني: ﴿وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾: وهذا يعني تجنب الشرك والكفر والأهواء والافتراق والبدع.

---

(١) «المستدرك من الفتاوى» (٣/ ٢٠٥).

فالرسل من أولهم إلى آخرهم دعوا إلى التوحيد، وحذروا من الشرك، ومع اختلاف الزمان بينهم والمكان والأمم، وتنوع أمراض كل أُمة، إلا أن منهج الأنبياء والرسل في الدعوة والإصلاح واحد لم يتغير بتغير الزمان أو المكان، أو اختلاف المرض لدى الأمم كما في الآية السابقة؛ لأنَّ أمراض الأمم على اختلاف تنوعها هي من نتائج الشرك ومفاسده العديدة؛ لهذا جاء العلاج الرباني: ﴿ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥۖ﴾ [الأعراف: ٥٩].

ومن هنا نعلم بأن دعاة الدعوة السلفية مُقتدون بمنهج الأنبياء في الدعوة والإصلاح، وبادئُون في دعوتهم بما بدأ الله به، وبما بدأ به الأنبياء في منهجهم الإصلاحي للأمم من الدعوة إلى التوحيد وحقوقه، ومن التحذير من الشرك ومفاسده.

لهذا وغيره عَظُمت الوصية من العلماء بالاهتمام بالتوحيد؛ قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالله الله يا إخواني، تمسّكوا بأصل دينكم، وأوله وآخره وأُسّه ورأسه: شهادة أن لا إلٰه إلا الله، واعرفوا معناها، وأحبوها، وأحبوا أهلها، واجعلوهم إخوانكم ولو كانوا بعيدين. واكفروا بالطواغيت وعادوهم وأبغضوا من أحبّهم، أو جادل عنهم، أو لم يكفرهم، أو قال: ما عليَّ منهم، أو قال: ما كلفني الله بهم؛ فقد كذب هذا على الله وافترى؛ فقد كلفه الله تعالى بهم وافترض عليه الكفر بهم، والبراءة منهم ـ ولو كانوا إخوانهم أو أولادهم ـ، فالله الله، تمسكوا بذلك لعلكم تلقون ربكم لا تشركون به شيئًا، اللَّهُمَّ توفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين»[1].

---

(١) «الدرر السنية» (٢/ ١١٩).

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالواجب على كل أحد، إذا عرف التوحيد وأقرّ به: ١ ـ أن يحبه بقلبه. ٢ ـ وينصره بيده ولسانه. ٣ ـ وينصر من نصره ووالاه. =

وقد مكث النبي ﷺ في مكة ثلاث عشرة سنة بعد البعثة، يدعو الناس إلى تصحيح العقيدة، بعبادة الله وحده، وترك عبادة الأصنام، قبل أن يأمر بالصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد، وترك المحرمات من الربا والزنا والخمر والميسر.

وهذا ما يدلنا دلالةً واضحة على خطأ بعض الجماعات المعاصرة التي تنتمي للدعوة، وهي لا تهتم بالعقيدة(١).

قال تعالى مبينًا أن أتباع الرسول ﷺ حقيقة هم الذين يدعون إلى ما دعا إليه: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

قال الشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ: «فالآية الكريمة تدل على أهمية معرفة العقيدة الإسلامية والدعوة إليها، وأن أتباع الرسول عليه الصلاة والسلام هم من اقتدى به في ذلك، واتصف بالصفتين: العلم بالعقيدة والدعوة إليها، وأن من لم يتعلم أحكام العقيدة ويهتم بها ويدع إليها؛ فليس من أتباع الرسول على الحقيقة، وإن كان من أتباعه على

= وإذا عرف الشرك وأقرّ به: ١ ـ أن يبغضه بقلبه. ٢ ـ ويخذله بلسانه. ٣ ـ ويخذل من نصره ووالاه، باليد واللسان والقلب.
هذه حقيقة الأمرين؛ فعند ذلك يدخل في سلك من قال الله فيهم: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].
فنقول: لا خلاف بين الأمة، أن التوحيد: لا بد أن يكون بالقلب، الذي هو العلم واللسان الذي هو القول؛ والعمل الذي هو تنفيذ الأوامر والنواهي؛ فإن أخل بشيء من هذا، لم يكن الرجل مسلمًا؛ فإن أقر بالتوحيد ولم يعمل به؛ فهو كافر معاند؛ كفرعون وإبليس، وإن عمل بالتوحيد ظاهرًا، وهو لا يعتقده باطنًا؛ فهو منافق خالصًا، أشر من الكافر. والله أعلم». الدرر السنية (٢/ ١٢٤).

(١) انظر: «الإرشاد» للشيخ صالح الفوزان ـ حفظه الله ـ من صفحة (٩ ـ ٢١).

سبيل الانتساب والدعوى»[١].

ويجب أن نعلم بأن التوحيد هو أساس صلاح القلوب وتزكية النفوس والأخلاق الفاضلة، وهو أساس صلاح الأمم، واستقامتها على شرع الله؛ فالناس إذا عرفوا الله أحبوه واستقاموا على دينه على الوجه الصحيح، وطهروا نفوسهم من مساوئ الأخلاق والأقوال والأعمال.

• **الأصل الخامس: الدعوة إلى الاتباع، والتحذير من الابتداع.**

من الأصول التي تميّز بها أهل السُّنَّة والجماعة عن بقية الفِرق والطوائف والجماعات، الدعوة إلى الاتباع، والتحذير من الابتداع؛ امتثالًا لقول الله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَٱللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٣١﴾ قُلْ أَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ ۖ فَإِن تَوَلَّوْا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [آل عمران: ٣١ ـ ٣٢].

قال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: «هذه الآية الكريمة حاكمة على كل من ادَّعى محبة الله وليس هو على الطريقة المحمدية؛ فإنه كاذب في دعواه في نفس الأمر، حتى يتبع الشرع المحمدي والدين النبوي في جميع أقواله وأحواله؛ كما ثبت في الصحيح عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**من عمل عملًا ليس عليه أمرنا فهو ردّ**»[٢]، ولهذا قال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾؛ أي: يحصل لكم فوق ما طلبتم من محبتكم إياه، وهو محبته إياكم، وهو أعظم من الأول؛ كما قال بعض الحكماء العلماء: ليس الشأن أن تُحِبّ، إنما الشأن أن تُحَبّ. وقال الحسن البصري وغيره من السلف: زعم قوم أنهم يحبون الله؛ فابتلاهم الله بهذه الآية؛ فقال: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾»[٣].

---

(١) «الإرشاد إلى صحيح الاعتقاد والرد على أهل الشرك والإلحاد» (ص: ٢٠).
(٢) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).
(٣) «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٣٢).

فالاتباع للرسول ﷺ في جميع أُمور الدين علامة صادقة من العبد على محبته لله تعالى، وشرط في حصول محبة الله للعبد.

واعلم أن العبادة لا تقبل ولا تصح من العبد، إلا إذا كانت مُوافقة للسُّنّة لا مخالفة لها.

قال النبي ﷺ: «**من أَحدث في أَمرنا هذا ما ليس منه فهو ردّ**»(١)، وفي رواية لمسلم: «**من عمل عملًا ليس عليه أَمرنا فهو ردّ**»(٢).

فلهذا دعا سلفنا الصالح إلى الاتباع، وحذروا من الابتداع.

قَالَ ابن مسْعُودٍ رضي الله عنه: «اِتَّبِعُوا وَلَا تَبْتَدِعُوا؛ فقَدْ كُفِيتُمْ»(٣)؛ أي: بُيّنت لكم أحكام الدين؛ فعليكم الاتباع والحذر من الابتداع.

وقال رضي الله عنه مبينًا منهج التلقّي الصحيح وثمرته العظيمة: «إنا نَقتدي ولا نَبتدي، ونَتّبع ولا نَبتدع، ولن نَضل ما تمسكنا بالأثر»(٤).

أي: إن تمسكت بالأثر هُديت إلى الصراط المستقيم، وإن تركت الأثر ضللت عن الصراط المستقيم الموصل إلى الله تعالى.

ومن صور تعظيم هدي النبي ﷺ عند السلف ما جاء عن ابن عمر رضي الله عنه حينما سأله رجل عن الوتر أواجب هو؟ فقال عبد الله بن عمر: «قد أوتر رسول الله ﷺ وأوتر المسلمون؛ فجعل الرجل يردد عليه، وعبد الله بن عمر رضي الله عنه يقول أوتر رسول الله ﷺ وأوتر المسلمون»(٥).

أي: إذا بلغتك السُّنَّة؛ فاحرص على تعظيمها والعمل بها والدعوة إليها؛ لأنَّ الرسول ﷺ ما سنّها إلا من أجل العمل بها؛ فينبغي إحياؤها والعمل بها، لا تركها أو التقليل من شأنها.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٧)، ومسلم (١٧١٨).
(٢) مسلم (١٧١٨).
(٣) أخرجه الدارمي (٢٠٥).
(٤) رواه اللالكائي (١/ ٨٦).
(٥) «الموطأ» (٢٧١).

• الأصل السادس: الدعوة إلى طلب العلم النافع؛ علم الكتاب والسُّنّة والآثار.

طلب العلم فضله كبير، وثمراته كثيرة ومتنوعة، ومكانته في الدين عالية؛ فلهذا حثّ أهل السُّنَّة والجماعة على طلب العلم، وحذروا من الجهل؛ قال أبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «اعتقاد أئمة أهل الحديث» مبيّنًا مكانة طلب العلم عند أهل السُّنَّة والجماعة، وحقيقة العلم الذي يطلبونه: «ويرون تعلّم العلم وطلبه من أهله، والجدَّ في تعلُّم القرآن وعلومه وتفسيره، وسماع سنن الرسول ﷺ وجمعها والتفقه فيها، وطلب آثار أصحابه، والكف عن الوقيعة فيهم»[(١)].

وهكذا السلف الصالح كانوا يرشدون الأمة إلى ما أرشد إليه القرآن والسُّنّة من الاهتمام بطلب العلم الشرعي؛ قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «سأل رجلٌ ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أي الأعمال أفضل؟ قال: العلم. فكرر عليه ثلاثًا كل ذلك يقول: العلم. ثم قال: ويحك إن مع العلم بالله ينفعك قليل العمل وكثيره، ومع الجهل بالله لا ينفعك قليل العمل ولا كثيره»[(٢)]. أي: إذا كانت العبادة مبنية على العلم انتفع بها العبد، بخلاف التعبّد على جهل فهو يضر ولا ينفع.

وعلى هذا، فلا تُحصّل الأمور النافعة إلا بالعلم، ولا تتقى الأمور الضارة، والأفكار المنحرفة إلا بالعلم؛ قال الشيخ ابن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «إنما يُعبد الله، ويُؤدّى حقه، ويُنشر دينه، وتُحارب الأفكار الهدّامة والدعوات المضللة والأنشطة المنحرفة ـ بالعلم النافع المتلقَّى عن كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ وسُنّة رسوله ﷺ»[(٣)].

وقد تميّز أهل السُّنَّة والجماعة بالاهتمام بطلب العلم الشرعي عن

---

(١) «اعتقاد أئمة الحديث» (ص: ٧٨). (٢) من «الآداب الشرعية» (٢/ ٤٤).
(٣) «مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ» (٤/ ٦٠).

كل الفِرق والطوائف والجماعات، ولم يحذر من طلب العلم ويُهوّن منه إلا نُوَّاب إبليس أهل البدع والأهواء؛ قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «نُوَّاب إبليس في الأرض هم الذي يثبّطون الناس عن طلب العلم والتفقّه في الدين؛ فهؤلاء أضرّ عليهم ـ أي على الناس ـ من شياطين الجن؛ فإنهم يَحولون بين القلوب وبين هدى الله»(١).

فهذا سبيل أهل السُّنَّة والجماعة، وهذه سبل أهل الأهواء والأحزاب والجماعات المعاصرة: التزهيد في طلب العلم الشرعي، والتقليل من شأنه.

والسبب في ذلك أمران:

الأول: أن هذه الأحزاب والجماعات لا يقودها علماء بالعقيدة والسُّنّة، وبمنهج سلف الأمة.

الثاني: أن أفكار هذه الأحزاب والجماعات لا تَنتشر وتَروج بين الناس إلا مع الجهل وخفاء العلم النافع؛ لأنَّ العلم النافع يكشف حقيقتهم وما عندهم من انحرافات عقدية ومنهجية؛ فلهذا لا يهتمون بطلب العلم على جادّة أهل السُّنَّة والجماعة، ويحذرون أتباعهم من الصلة بالعلماء الربانيين.

واعلم أن ظهور المسلمين وصلاح أحوالهم مربوط بأمرين لا ثالث لهما، وهما: العلم النافع، والعمل الصالح؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «الخير والسعادة والصلاح والكمال منحصر في نوعين: في العلم النافع والعمل الصالح»(٢).

فلهذا وغيره أمر عمر بن عبد العزيز رَحِمَهُ اللَّهُ في عهده أهل العلم بالجلوس لتعليم الناس ونشر العلم؛ قال البخاري في «صحيحه»: باب

---

(١) «مفتاح دار السعادة» (١/ ١٦٠).
(٢) «الفتاوى» (١٩/ ١٦٩).

كيف يقبض العلم: وكتب عمر بن عبد العزيز إلى أبي بكر بن حزم: «انظر ما كان من حديث رسول الله ﷺ فاكتبه؛ فإني خفت دروس العلم وذهاب العلماء، ولا تقبل إلا حديث النبي ﷺ، ولتُفشوا العلم، ولتجلسوا حتى يعلم من لا يعلم؛ فإن العلم لا يهلك حتى يكون سرًّا»(١).

قال تعالى مبينًا أن هذه الأمة لا تظهر على سائر الأمم إلا بالعلم النافع والعمل الصالح: ﴿هُوَ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ رَسُولَهُۥ بِٱلۡهُدَىٰ وَدِينِ ٱلۡحَقِّ لِيُظۡهِرَهُۥ عَلَى ٱلدِّينِ كُلِّهِۦۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدٗا﴾ [الفتح: ٢٨].

فيلزم من هذه الآية أنه يستحيل قيام الدين ونهوض المسلمين على أيدي أهل البدعة، ولو حدث ذلك لكان متوهمًا وباطنه بخلاف ظاهره؛ لأنَّ البدع تخالف الهدى، ولأن العمل بها يخالف دين الحق، وهو العمل الصالح.

وكذلك التمكين في الأرض منحة من الله ﷻ، يمنحها لمن قام بما أوجب الله عليه من العلم النافع والعمل الصالح؛ فهو ثمرة من ثمرات التوحيد لا غير؛ قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ كَمَا ٱسۡتَخۡلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمۡ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرۡتَضَىٰ لَهُمۡ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعۡدِ خَوۡفِهِمۡ أَمۡنٗاۚ يَعۡبُدُونَنِي لَا يُشۡرِكُونَ بِي شَيۡـٔٗاۚ وَمَن كَفَرَ بَعۡدَ ذَٰلِكَ فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡفَٰسِقُونَ﴾ [النور: ٥٥].

• **الأصل السابع: التلقّي عن العلماء الربانين والارتباط الوثيق بهم.**

من أصول الدعوة السلفية التي تميزوا بها عن الأحزاب والجماعات: الارتباط الوثيق بالعلماء الربانيين المشهورين بتعظيم السُّنَّة وتقديمها على الآراء والعقول، والتلقي عنهم والرجوع إليهم، والصدور عن رأيهم، خاصة عند حدوث الفتن والنوازل، هذا هو سبيل دعاة

(١) «صحيح البخاري» (١/ ٣١).

الدعوة السلفية، بخلاف سبيل الجماعات الدعوية التي ليس لها صلة بالعلماء الربانيين؛ بل إنّ هذه الجماعات من مبادئها الطعن في العلماء، واتهامهم بالمداهنة، وكتمان الحق، ومحاولة زعزعة ثقة الناس فيهم، لكي يصفو لهم الجو في نشر أفكارهم.

روى أبو إسماعيل الصابوني بسنده عن أحمد بن سنان القطان قال: «ليس في الدنيا مبتدع إلا وهو مبغض أهل الحديث؛ فإذا ابتدع الرجل نزعت حلاوة الحديث من قلبه». وروى أيضًا بسنده عن أبي حاتم: «علامة أهل البدع الوقيعة في أهل الأثر»(١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ ـ في معرض ذكره لصفات الخوارج ـ: «فهؤلاء أصل ضلالهم اعتقادهم في أئمة الهدى وجماعة المسلمين أنهم خارجون عن العدل، وأنهم ضالون. وهذا مأخذ الخارجين عن السُّنَّة من الرافضة ونحوهم، ثم يَعُدّون ما يرون أنه ظلم عندهم كفرًا، ثم يرتّبون على الكفر أحكامًا ابتدعوها؛ فهذه ثلاثة مقامات للمارقين من الحرورية والرافضة»(٢).

فيجب على المسلمين الرجوع للعلماء وسؤالهم، خاصة عند حلول الفتن والمتغيّرات؛ امتثالًا لقول الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣].

وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ ٱلْأَمْنِ أَوِ ٱلْخَوْفِ أَذَاعُواْ بِهِۦ ۖ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِى ٱلْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ ۗ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

ولنعلم بأن أهل العلم أعلم الناس بمعرفة الخير من الشر، ومعرفة خير الخيرين، وشر الشرين؛ قال تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧].

---

(١) «عقيدة السلف» للصابوني (١٧).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٤٩٧).

قال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «﴿قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ﴾ أي: العلماء الربانيون، ﴿إِنَّ ٱلۡخِزۡيَ ٱلۡيَوۡمَ﴾ أي: يوم القيامة، ﴿وَٱلسُّوٓءَ﴾ أي: سوء العذاب، ﴿عَلَى ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ وفي هذا فضيلة أهل العلم، وأنهم الناطقون بالحق في هذه الدنيا ويوم يقوم الأشهاد، وأن لقولهم اعتبارًا عند الله وعند خلقه»(١).

وقال سبحانه في سياق قصة قارون: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ﴾ [القصص: ٨٠]؛ فأهل العلم هنا كانوا متميزين عن غيرهم؛ فهم بصراء بالشر وعلماء بالخير؛ فلما رأوا الناس يتمنون مثل ما أوتي قارون حذّروهم من الشر، وبينوا لهم الخير، وأن الدار الآخرة خير لمن آمن، وعمل صالحًا.

ولم يعرف هؤلاء الذين تمنوا حظوظ الدنيا أن العلماء على الحق، إلا حينما حلّت عقوبة الله بقارون؛ ﴿وَأَصۡبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوۡاْ مَكَانَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَقُولُونَ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُۖ لَوۡلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا لَخَسَفَ بِنَاۖ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

ولما كان العلماء هم العارفون بالشر، صاروا هم الذين ينهون الناس عن الوقوع فيه؛ قال الله تعالى: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣].

أي: هلَّا نهاهم العلماء المتصدون لنفع الناس عن هذه الشرور العظيمة؛ فكان لزامًا عليهم أن يبينوا للناس، والناس عليهم لزوم طاعة العلماء، والاستجابة لتحذيرهم من الشر ونهيهم عن المعاصي(٢).

ونجاة الناس منوطة بوجود العلماء بين أظهرهم؛ فإن قبض الله العلماء ضل الناس وهلكوا، عن عبد الله بن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قال: سمعت

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٤٣٨).

(٢) «قواعد في التعامل مع العلماء»، (ص: ٥٣).

رسول الله ﷺ يقول: «**إن اللهَ لا يَقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يَقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يُبْقِ عالمًا، اتخذ الناس رؤوسًا جهالًا؛ فسُئِلوا فأَفتوا بغير علم؛ فضلُّوا وأضلُّوا**»(١).

ضلوا بإفتاء الناس بالباطل، وقولهم على الله ﷻ بغير علم ولا هدى ولا كتاب منير، وأضلوا الناس الذين اتبعوهم؛ وحينذاك يهلك الجميع.

ولا يُغني وجود الكتب عن العلماء حتى لو كانت الكتب السماوية؛ إذ لو أغنت تلك الكتب عن قوم لأغنت بني إسرائيل عن علمائهم؛ فقد كانوا على ضربين من الانحراف: فمنهم من عَبَدَ الله على جهل؛ فكانوا ضالّين فأولئك هم النصارى. ومنهم من أعرض عن أوامر الله ﷻ عن علم؛ فكانوا مغضوبًا عليهم فأولئك هم اليهود.

وكل أولئك كانوا أهل كتاب؛ فللنصارى الإنجيل ولليهود التوراة؛ فلم يُغْنِ عنهم وجود هذه الكتب شيئًا، لمّا لم يكن هناك حملة لها صادقون في حمل العلم.

وكذلك هذه الأمة لن يُغني عنها وجود القرآن، إذا لم يكن ثمة علماء يَحملون العلم.

عن أبي أمامة رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «**خذوا العلم قبل أن يذهب**، قالوا: وكيف يذهب العلم يا نبِي الله، وفِينا كتاب الله؟ قال: **فغضب**.... ثمّ قال: **ثَكِلتكم أُمهاتكم، أَولَم تكن التوراة والإنجيل في بني إسرائيل؛ فلم يُغنيا عنهم شيئًا، إنّ ذهاب العلم أن يَذهب حمَلته**»(٢).

وعن أبي الدرداء: رضي الله عنه قال: كنّا مع النبي ﷺ فَشَخَص ببصره إلى

---

(١) أخرجه البخاري (١٠٠)، ومسلم (٢٦٧٣).

(٢) أخرجه أحمد (٢٢٢٩٠)، والدارمي (٢٤٦)، واللفظ له، وقال الشيخ شعيب الأرناؤوط: إسناده ضعيف.

السماء، ثم قال: «**هذا أوان يُختلس العلم من الناس، حتى لا يَقدروا منه على شيء**». فقال زياد بن لبيد الأنصاري: كيف يختلس منّا وقد قرأنا القرآن؟ فواللهِ لَنَقْرَأَنَّهُ وَلَنُقْرِئَنَّهُ أبناءنا ونساءنا. فقال رسول الله ﷺ: «**ثَكلتك أُمك يا زياد، إن كنت لأعدّك من فقهاء أهل المدينة، هذه التوراة والإنجيل عند اليهود والنصارى؛ فماذا تغني عنهم؟**»(١).

وعلماء أهل السُّنَّة لا يَلْتبسون بغيرهم؛ كالمفكّرين والمثقّفين والقُصاص؛ لأنَّ لهم ميزة تُميزهم عن غيرهم، وهي الوقوف عند النصوص الشرعية وتعظيمها، والاتباع لآثار السلف، وعدم تقديم الرأي على النص.

قال البربهاري: «واعلم رحمك الله أن العلم ليس بكثرة الرواية والكتب، إنما العالم من اتبع العلم والسنن وإن كان قليل العلم والكتب، ومن خالف الكتاب والسُّنّة فهو صاحب بدعة، وإن كان كثير العلم والكتب»(٢).

فهذا الميزان الذي يجب أن يَلزمه طالب العلم في وزن الدعاة والمعلمين؛ فالمحمود والممدوح في ميزان أهل السُّنَّة والجماعة هو المقيم على السنن، والموافق للآثار في أقواله وسائر أعماله؛ فهذا إذا توسع في علوم الآلة؛ كالعربية والأصول والقواعد وغيرها من العلوم حَمِدْناه وأَمِناه، وأما إذا توسع غيره في علوم الآلة وشقّق الكلام فيها مع مخالفته لمنهج السلف فهذا حَذِرناه وحَذَّرنا منه، ولا نَغْتر بمحفوظاته وتفريعاته في علوم الآلة؛ لأنَّ الميزان عندنا ليس كثرة المحفوظات وتشقيق الكلام في علوم الآلة، إنما الميزان عندنا هو الاتباع للآثار، ولزوم جادّة السلف في العقيدة والعمل.

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٦٥٣)، وصححه الألباني.

(٢) «شرح السُّنَّة» (ص: ٩٩).

أقول هذا؛ لأنَّ بعض طلاب العلم ينبهر بعلوم بعض المخالفين لجادّة السلف، ويغفل عن حقيقة ما عندهم من مخالفات منهجية، وما هم تاركون له من العلوم النافعة الأصلية.

• **الأصل الثامن: الأمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم، وعدم مفارقتهم والخروج على الأئمة.**

أهل السُّنَّة والجماعة أهل اجتماع وأُلفة، لا أهل خلاف وفُرقة، ولهذا من أصولهم العظيمة التي تميّزوا بها عن أهل البدعة والشناعة والفُرقة لزوم جماعة المسلمين وعدم مفارقتهم، ويلاحظ هذا في أبرز ألقابهم: فهم (أهل السُّنَّة والجماعة)، لزموا السُّنَّة ولم يخالفوها أو يخرجوا عنها، ولزموا جماعة المسلمين ولم يفارقوها في العقيدة والعمل؛ امتثالًا لقول الله تعالى، وقول رسوله ﷺ.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِۦ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسۡلِمُونَ ١٠٢ وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ [آل عمران: ١٠٢، ١٠٣]؛ فالله تعالى أمرنا بالجماعة والألفة، وحذرنا من الفرقة والخلاف؛ قال ابن جرير رَحِمَهُ اللَّهُ: في تفسيره: «يريد الله ـ تعالى ذكرُهُ ـ: وتمسّكوا بدين الله الذي أمركم به، وعهده الذي عهده إليكم في كتابه؛ من الألفة والاجتماع على كلمة الحق، والتسليم لأمر الله»(١).

وقال ابن كثير رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقوله: ﴿وَلَا تَفَرَّقُواْۚ﴾ أمرهم بالجماعة، ونهاهم عن التفرقة. وقد وردت الأحاديث المتعددة بالنهي عن التفرق، والأمر بالاجتماع والائتلاف»(٢).

وهكذا النبي ﷺ أمرنا بلزوم الجماعة، وحذرنا من الفُرقة؛ قال عليه الصلاة والسلام آمرًا بالاجتماع، ومحذرًا من الخلاف، ومبيّنًا مقوّمات الاجتماع والائتلاف: «**إن الله يرضى لكم ثلاثًا، ويكره لكم**

(١) «تفسير الطبري» (٥/ ٦٤٣).
(٢) «تفسير القرآن العظيم» (٢/ ٨٩).

ثلاثًا: فيرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا ولا تفرقوا، وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم. ويكره لكم: قيل وقال، وكثرة السؤال، وإضاعة المال»[(١)].

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا حقيقة الاعتصام بكتاب الله: «وهو تحكيمه دون آراء الرجال ومقاييسهم ومعقولاتهم وأذواقهم وكشوفاتهم ومواجيدهم؛ فمن لم يكن كذلك فهو منسل من هذا الاعتصام؛ فالدين كله في الاعتصام به وبحبله: علمًا وعملًا وإخلاصًا واستعانةً ومتابعةً واستمرارًا على ذلك إلى يوم القيامة»[(٢)].

وحاصل كلام أهل العلم في معنى الجماعة ـ وهو الذي اجتمعت عليه الأدلة ـ، أن المراد بها أمران:

الأول: الجماعة بمعنى ما اجتمع عليه النبي ﷺ وأصحابه من عقيدةٍ وعملٍ؛ ولذا جاء في حديث الافتراق: أنهم سألوه عن الفرقة الناجية؛ فقال ﷺ هي: «**الجماعة**»[(٣)]؛ وهذا هو المراد بقوله تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا﴾، وبهذا المعنى تعرف أن الفرق والطوائف والجماعات خرجت عن مفهوم الجماعة، جماعة المسلمين؛ فليست عقيدتهم عقيدة النبي ﷺ ولا منهاجهم منهاجه، ولا سبيلهم سبيله فهم خالفوه؛ فمنهم من أوغل في المخالفة، ومنهم دون ذلك؛ ففي الصحيح أن النبي ﷺ قال: «**إني فرَطكم على الحوض، مَن مَر عليَّ شرب، ومَن شَرب لم يظمأ أبدًا، ليرِدَنّ عليّ أقوام أعرفهم ويعرفونني، ثم يُحال بيني وبينهم؛ فأقول: إنهم**

---

(١) أخرجه مسلم (١٧١٥)، دون زيادة: «**وأن تناصحوا من ولاه الله أمركم**»؛ فهي عند أحمد (٨٧٩٩).

(٢) «مدارج السالكين» (٣/ ٣٢٣).

(٣) رواه أبو داود (٤٥٩٩)، وابن ماجه (٣٩٩٣)، وحسّنه الألباني في صحيح سنن أبي داود (٤٥٩٩).

مِنّي. فيقال: لا تَدري ما أحدثوا بعدك؛ فأقول: سحقًا سحقًا»[(١)]. فهؤلاء مسلمون، لكنهم يذادون عن حوض النبي ﷺ؛ لأنهم فارقوه في عقيدته وفي عمله، وفي المنهج الذي أنزله الله على قلبه ليسير عليه.

قال الإمام الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا مفهوم لزوم الجماعة: «فما معنى أمر النبي ﷺ بلزوم جماعتهم؟ قلت: لا معنى لها إلا واحدًا. قال: كيف لا يحتمل إلا واحدًا؟ قلت: إذا كانت جماعتهم متفرِّقة في البلاد؛ فلا يقدر أحد أن يَلزَم جماعةَ أبدان قوم متفرقين، وقد وُجدَت الأبدان مجتمعةً من المسلمين والكافرين والأتقياء والفجَّار؛ فلم يكن في لزوم الأبدان معنى؛ لأنه لا يمكن، ولأن اجتماع الأبدان لا يصنع شيئًا؛ فلم يكن للزوم جماعتهم معنى إلا ما كان عليه جماعتهم من التحليل والتحريم والطاعة فيهما، ومن قال بما تقول به جماعة المسلمين؛ فقد لزم جماعتهم، ومن خالف ما تقول به جماعة المسلمين؛ فقد خالف جماعتهم التي أُمِرَ بلزومها»[(٢)].

وقال أبو شامة رَحِمَهُ اللَّهُ: «وحيث جاء الأمر بلزوم الجماعة؛ فالمراد به لزوم الحق واتباعه، وإن كان المتمسك بالحق قليلًا والمخالف كثيرًا؛ لأنَّ الحق الذي كانت عليه الجماعة الأولى من النبي ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم ولا ينظر إلى كثرة أهل الباطل بعدهم»[(٣)].

الثاني: اجتماعهم على أمير واحد يُسمع له ويطاع بالمعروف، والدليل قوله ﷺ: «**ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم؛ فإن الدعوة تحيط من ورائهم**»[(٤)].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٨٣)، ومسلم (٢٢٩٠).
(٢) «الرسالة» (١/ ٤٧٥).
(٣) «الباعث على إنكار البدع والحوادث» (ص: ٢٢).
(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٥٨)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٦٧٦٦).

وعلى المعنى الثاني هذا؛ فإنه لا يمكن أن يكون المعنى الأول بكماله وتمامه إلا بوجود الجماعة الثانية، أي أنه لا يمكن أن يكون للمسلمين ظهور وعزة ونصر ما لم يجتمعوا على إمام؛ فيمكن أن تكون جماعة لوحدك على المعنى الأول في بعض الأحوال، لكن لا يكون لك النصر والظهور؛ فمن هنا جاء حرص النبي ﷺ على الجماعة الثانية، وهي اجتماع الناس على إمام.

روى الدارمي[١] عن عمر رضي الله عنه قال: «**يا معشر العُرَيب، الأرض الأرض، إنه لا إسلام إلا بجماعة، ولا جماعة إلا بإمارة، ولا إمارة إلا بطاعة**».

قال الشيخ بكر أبو زيد معلقًا على هذا الأثر: «وهذه الثلاثة متلازمة، آخذٌ بعضها ببعض؛ فلا قوام لسوق الإسلام، وقيام جماعة المسلمين، وصلاحهم في معاشهم ومعادهم تحت ولاية إسلامية ذات شوكة ومنعة، إلا بهذا»[٢].

---

(١) «سنن الدارمي» (١/ ٩١)

(٢) «حكم الانتماء إلى الفرق والأحزاب والجماعات الإسلامية» (ص: ٥٩).

قال شيخنا الشيخ فيصل بن قزار الجاسم وفقه الله في بحث له عن مدلول الجماعة، طُبع ضمن أبحاث مؤتمر (المفهوم الصحيح لأهل السُّنَّة والجماعة) في دولة الكويت، بعد أن استوعب الأدلة والأقوال حول الأمر بلزوم الجماعة وبيان مفهومها، قال:

«**فتحصل مما سبق ذكره من الأقوال، أن معنى الجماعة المأمور بها يعود إلى معنيين:**

الأول: الجماعة المجتمعة على طاعة أمير، انعقدت له البيعة الشرعية؛ فمن نكث بيعته فارق الجماعة.

الثاني: القوم المجتمعون على ما كان عليه النبي ﷺ وصحابته من الاعتقادات والأعمال والأقوال، وهم أهل السُّنَّة والجماعة، والفرقة الناجية، والطائفة المنصورة.

لكن السؤال المطروح هنا: هل هذان المعنيان متغايران؟ أو بينهما تلازم؟ =

= **الجواب**: أن بين المعنيين تلازمًا؛ وذلك أن من أصول أهل السُّنَّة والجماعة: لزوم جماعة المسلمين المجتمعة على طاعة من انعقدت بيعته، إما بالاختيار، أو بالغلبة، والسمع والطاعة له، وترك منازعته والخروج عليه، والصبر على ما قد يوجد منه من ظلم وجور.

فمن لم يلتزم هذا الأصل؛ بل نكث البيعة، وخرج عن الطاعة، بتأويل أو بغير تأويل، قاتل أو لم يقاتل ـ وهو الذي استقر عليه مذهب أهل السُّنَّة والجماعة ـ فقد خرج من الجماعة على كلا المعنيين.

فأما خروجه عن الجماعة بالمعنى الأول فظاهرٌ، لكونه نكث بيعة من اجتمعت الجماعة على بيعته وطاعته. وأما خروجه بالمعنى الثاني فلمخالفته أصلًا من أصول أهل السُّنَّة والجماعة وأمرًا كان عليه النبي ﷺ وصحابته، وذلك بخروجه عن طاعة من لزمت بيعته، وانعقدت إمامته.

وعليه؛ فكل من خرج عن الجماعة بالمعنى الأول، خرج منها بالمعنى الثاني ضمنًا. لكن: هل يلزم من الخروج عن الجماعة بالمعنى الثاني، الخروج عنها بالمعنى الأول؟ أو بتعبير آخر: هل يدخل في الجماعة من تحقق منه أحد الوصفين، دون الآخر؟

الجواب: أما باعتبار المعنى الثاني للجماعة؛ فقد يُتصور انفكاكه عن الأول في صور؛ منها: وقت الفتن واضطراب الأمور، حين لا يكون للناس إمام مجتمع عليه، وهو الحال المشار إليه في حديث حذيفة رضي الله عنه، وقوله للنبي ﷺ: «فإن لم يكن لهم جماعة ولا إمام؟ قال: **فاعتزل تلك الفرق كلها، ولو أن تعض بأصل شجرة، حتى يدركك الموت وأنت على ذلك**».

ويدخل في صوره أيضًا حال المسلمين المستوطنين بلاد الكفار؛ فإنهم لا جماعة لهم بالمعنى الأول؛ إذ لا ولاية لكافر على مسلم؛ فيبقى لزوم الجماعة بالنسبة لهم منحصرًا في المعنى الثاني؛ وذلك بالتزام منهج أهل السُّنَّة والجماعة، والتمسك بعقيدتهم.

وأما على اعتبار المعنى الأول؛ فمن صور انفكاكه عن الثاني: أهل البدع الملتزمون طاعة الإمام؛ فهم في ظاهر الحال ملازمون للجماعة من جهة التزامهم بالسمع والطاعة لمن انعقدت بيعته من ولاة المسلمين، ومجانبتهم الفرقة والمفارقة.

لكن السؤال: هل يصح إدخالهم في الجماعة على هذا المعنى، ووصفهم =

ومنهج أهل السُّنَّة والجماعة في معاملة الحكام سيأتي بالتفصيل مع ذكر الأدلة في القاعدة الرابعة من قواعد الإصلاح في خاتمة الكتاب.

• **الأصل التاسع: الدعوة إلى تزكية النفوس ومكارم الأخلاق؛ كما دعا إليها القرآن والسُّنّة.**

أهل السُّنَّة والجماعة يدعون إلى تطبيق الإسلام كاملًا عقيدةً وعبادةً وأخلاقًا، وامتثاله واقعًا عمليًّا في الحياة، وينهون عن أخذ بعض الإسلام وترك بعضه، ويرون أن العلم لا يُمدح إلا إذا أَورَثَ العمل، لهذا كان أهل السُّنَّة والجماعة يدعون إلى تزكية النفوس، ومكارم الأخلاق، وقد يشترك مع أهل السُّنَّة والجماعة في الدعوة لهذين الأمرين بعض الطوائف، ولكنهم يختلفون مع أهل السُّنَّة في مفهومهما وأصولهما ومصادرهما(١).

قال تعالى مبينًا مقصد بعثة النبي ﷺ: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَـٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَـٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: آية ٢].

= بلزومها، وإن لم يتصفوا بها على المعنى الثاني؟ **قد يقال**: نعم، بناء على ظاهر أكثر الأحاديث التي فسرت الجماعة بلزوم جماعة المسلمين الملتزمة بطاعة إمامهم؛ فيكونون من الجماعة على هذا المعنى، وليسوا من الجماعة على المعنى الثاني، لكونهم من أهل البدع والأهواء. وقد يُقال بأنهم غير داخلين في الجماعة على كلا المعنيين.
أما على المعنى الثاني فبلا ريب، وأما على المعنى الأول فلأن التزامهم الجماعة بالسمع والطاعة للولاة ليس عن ديانة واعتقاد؛ بل هو أمر قد يفرضه الواقع عليهم بسبب ضعفهم وقوة السلطان والجماعة، وإلا فإنهم متى ما تمكنوا من الخروج على السلطان وصارت لهم قوة على ذلك فعلوا».

(١) طبع لي كتابان حول تزكية النفوس والأخلاق: الأول: بعنوان: «منهج السلف في تزكية النفوس»، والثاني: «مكارم الأخلاق في ضوء الكتاب والسنة». فمن أراد المزيد حول هذا الأصل فليراجعهما إن شاء.

وقال النبي ﷺ: «**إِنَّمَا بُعِثْتُ لِأُتَمِّمَ مَكَارِمَ الْأَخْلَاقِ**»(١).

فالدعوة إلى تزكية النفوس، والأخلاق الفاضلة، والعلوم النافعة، من مقاصد بعثة النبي ﷺ.

وقال تعالى آمرًا رسوله في معاملة الناس بأحسن أنواع المعاملة: ﴿خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ [الأعراف: ١٩٩].

قال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: «هذه الآية جامعة لحسن الخلق مع الناس، وما ينبغي في معاملتهم؛ فالذي ينبغي أن يعامل به الناس: **أن يأخذ العفو**، أي: ما سمحت به أنفسهم، وما سهل عليهم من الأعمال والأخلاق؛ فلا يكلفهم ما لا تسمح به طبائعهم؛ بل يشكر من كل أحد ما قابله به، من قول وفعل جميل أو ما هو دون ذلك، ويتجاوز عن تقصيرهم ويغض طرفه عن نقصهم، ولا يتكبر على الصغير لصغره، ولا ناقص العقل لنقصه، ولا الفقير لفقره؛ بل يعامل الجميع باللطف والمقابلة بما تقتضيه الحال وتنشرح له صدورهم.

﴿وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ﴾ أي: بكل قول حسن وفعل جميل، وخلق كامل للقريب والبعيد؛ فاجعل ما يأتي إلى الناس منك، إما تعليم علم، أو حثّ على خير ـ من صلة رحم، أو بِرٍّ والدين، أو إصلاح بين الناس، أو نصيحة نافعة، أو رأي مصيب، أو معاونة على بر وتقوى، أو زجر عن قبيح، أو إرشاد إلى تحصيل مصلحة دينية أو دنيوية ـ ولما كان لا بد من أذية الجاهل، أمر الله تعالى أن يقابل الجاهل بالإعراض عنه وعدم مقابلته بجهله؛ فمن آذاك بقوله أو فعله لا تؤذه، ومن حرمك لا تحرمه، ومن قطعك فَصِلْهُ، ومن ظلمك فاعدل فيه»(٢).

---

(١) أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى» (٢٠٧٨٢)، وصححه الألباني في «السلسلة الصحيحة»، برقم (٤٥).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٣١٣).

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا الخصال الحميدة لأهل السُّنَّة والجماعة، وحسن طريقتهم العملية: «ويدينون بالنصيحة للأمة، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعضًا**»، وشبك بين أصابعه[١]. وقوله ﷺ: «**مثل المؤمنين في توادّهم وتراحمهم وتعاطفهم كمثل الجسد، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالحمى والسهر**»[٢]. ويأمرون بالصبر عند البلاء، والشكر عند الرخاء، والرضا بمر القضاء، ويدعون إلى مكارم الأخلاق، ومحاسن الأعمال، ويعتقدون معنى قوله ﷺ: «**أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا**»[٣]، ويندبون إلى أن تصل من قطعك، وتعطي من حرمك، وتعفو عمن ظلمك، ويأمرون ببر الوالدين، وصلة الأرحام، وحسن الجوار، والإحسان إلى اليتامى والمساكين وابن السبيل، والرفق بالمملوك، وينهون عن الفخر والخيلاء والبغي والاستطالة على الخلق بحق أو بغير حق، ويأمرون بمعالي الأخلاق، وينهون عن سفسافها»[٤].

ومما يجب أن يعلم أن السلف قد حققوا التزكية والأخلاق علمًا وعملًا ودعوةً، وعلى هذا فينبغي لأتباع الدعوة السلفية أن يتأسوا بهدي سلفهم الصالح في العلم والعمل.

- **الأصل العاشر: التحذير من جميع البدع في الدين.**

كما حذر الله منها في آيات كثيرة، قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٤٦)، ومسلم (٢٥٨٥).
(٢) أخرجه البخاري (٦٠١١)، ومسلم (٢٥٨٦).
(٣) أخرجه أبو داود (٤٦٨٢)، والترمذي (١١٦٢)، وصححه الألباني.
(٤) «العقيدة الواسطية» (ص: ١٣٥).

وقال تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَىٰ شَرِيعَةٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ فَٱتَّبِعْهَا وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴿١٨﴾ إِنَّهُمْ لَن يُغْنُوا۟ عَنكَ مِنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا ۚ وَإِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۖ وَٱللَّهُ وَلِىُّ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [الجاثية: ١٨، ١٩].

وقال النبي ﷺ محذرًا من البدع، ومبينًا بعض آثارها السيئة: «**كل بدعة ضلالة**»(١).

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «قوله: «**وكل بدعة ضلالة**» هو من جوامع الكلم لا يخرج عنه شيء، وهو أصل عظيم من أصول الدين»(٢).

وعلى ضوء منهاج القرآن والسُّنّة سار أئمة الإسلام في التحذير من البدع؛ قال أبو بكر ابن عياش رَحِمَهُ اللَّهُ: «إن الله بعث محمدًا ﷺ إلى أهل الأرض وهم في فساد؛ فأصلحهم الله بمحمدٍ ﷺ؛ فمن دعا إلى خلاف ما جاء به محمد ﷺ فهو من المفسدين في الأرض»(٣).

وقال أبو حنيفة رَحِمَهُ اللَّهُ: «عليك بالأثر، وطريقة السلف، وإياك وكل محدثة فإنها بدعة»(٤).

وقال ابن الماجشون رَحِمَهُ اللَّهُ: سمعت مالكًا رَحِمَهُ اللَّهُ يقول: «من ابتدع في الإسلام بدعةً يراها حسنة؛ فقد زعم أن محمدًا ﷺ خان الرسالة؛ لأن الله يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ فما لم يكن يومئذٍ دينًا؛ فلا يكون اليوم دينًا»(٥).

وقال الشافعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «من استحسن فقد شرَّع»(٦).

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ كما في أصول السُّنَّة: «أصول السُّنَّة عندنا

---

(١) أخرجه مسلم (٨٦٧).
(٢) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١٢٨).
(٣) «تفسير ابن أبي حاتم» (٦/ ٧٤).
(٤) «ذم الكلام وأهله» (١٠٠٦).
(٥) رواه عنه بسنده الإمام ابن حزم في «الإحكام في أصول الأحكام» (٦/ ٨٥).
(٦) نقله الغزالي في «المستصفى» (ص: ١٧١).

التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ، والاقتداء بهم وترك البدع»[(١)].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا حكم الرد على أهل البدع ومفاسد السكوت عنهم: «ودفع بغي هؤلاء وعدوانهم ـ يعني أهل البدع ـ على ذلك واجبٌ على الكفاية باتفاق المسلمين، ولولا من يقيمه الله لدفع ضرر هؤلاء لفسد الدين، وكان فساده أعظم من فساد استيلاء العدو من أهل الحرب؛ فإن هؤلاء إذا استولوا لم يفسدوا القلوب وما فيها من الدين إلا تبعًا، وأما أولئك فهم يفسدون القلوب ابتداءً»[(٢)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا حقيقة البدعة في الدين: «والبدعة ما خالفت الكتاب والسُّنّة أو إجماع سلف الأمة، من الاعتقادات والعبادات»[(٣)].

• **الأصل الحادي عشر: تعظيم النصوص الشرعية، والوقوف عندها وعدم مخالفتها أو معارضتها بالرأي أو العقل أو نحوهما.**

قال تعالى محذرًا من التقدُّم بين يَدَي القرآن والسُّنّة، ومبيّنًا أن هذا المسلك خلاف الأدب معهما، وخلاف الإيمان والتقوى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تُقَدِّمُواْ بَيْنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجرات: ١].

وقال تعالى مبيّنًا أن المؤمن حقًّا هو المستسلم للنصوص الشرعية والمنقاد لها، لا المعترض عليها أو الرادّ لها: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٣٦].

قال الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ في سبيل أهل السُّنَّة والجماعة مع النصوص الشرعية: «فصل: ولا نعارض سُنّة النبي ﷺ بالمعقول؛ لأنَّ الدين إنما

---

(١) «أصول السُّنَّة» (ص: ١٤).
(٢) «الفتاوى» (٢٨/ ٢٢٢).
(٣) «الفتاوى» (١٨/ ٣٤٦).

هو الانقياد والتسليم دون الرد إلى ما يوجبه العقل؛ لأنَّ العقل ما يؤدي إلى قبول السُّنَّة؛ فأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل»[١].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ مرشدًا إلى المنهج الصحيح في التعامل مع النصوص الشرعية: «فعلى كل مؤمن ألا يتكلم في شيء من الدين إلا تبعًا لما جاء به الرسول ﷺ، ولا يتقدم بين يديه؛ بل ينظر ما قال؛ فيكون قوله تبعًا لقوله، وعمله تبعًا لأمره؛ فهكذا كان الصحابة ومن سلك سبيلهم من التابعين لهم بإحسان وأئمة المسلمين؛ فلهذا لم يكن أحد منهم يعارض النصوص بمعقوله، ولا يؤسس دينًا غير ما جاء به الرسول ﷺ، وإذا أراد معرفة شيء من الدين والكلام فيه، نظر فيما قاله الله والرسول ﷺ؛ فمنه يتعلم وبه يتكلم وفيه ينظر ويتفكر وبه يستدل؛ فهذا أصل أهل السُّنَّة. وأهل البدع لا يجعلون اعتمادهم في الباطن ونفس الأمر على ما تلقوه عن الرسول؛ بل على ما رأوه أو ذاقوه، ثم إن وجدوا السُّنَّة توافقه وإلا لم يبالوا بذلك؛ فإذا وجدوها تخالفه أعرضوا عنها تفويضًا، أو حرفوها تأويلًا. فهذا هو الفرقان بين أهل الإيمان والسُّنّة وأهل النفاق والبدعة»[٢].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أهمية تعظيم النصوص الشرعية وعلامة ذلك: «أول مراتب تعظيم الحق ﷻ تعظيم أمره ونهيه، وذلك المؤمن يعرف ربه ﷻ برسالته التي أرسل بها رسول الله ﷺ إلى كافة الناس، ومقتضاها الانقياد لأمره ونهيه، وإنما يكون ذلك بتعظيم أمر الله ﷻ واتّباعه، وتعظيم نهيه واجتنابه؛ فيكون تعظيم المؤمن لأمر الله تعالى ونهيه دالًّا على تعظيمه لصاحب الأمر والنهي، ويكون بحسب هذا التعظيم من الأبرار المشهود لهم بالإيمان والتصديق، وصحة العقيدة

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٥٤٩).
(٢) «الفتاوى» (١٣/ ٦٣).

والبراءة من النفاق الأكبر»[١].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان حقيقة الأدب مع الرسول ﷺ: «فرأس الأدب مع الرسول ﷺ كمال التسليم له، والانقياد لأمره، وتلقي خبره بالقبول والتصديق، دون أن يُحَمِّلَهُ معارضة بخيال باطل، يسميه معقولًا، أو يُحَمِّلَهُ شبهة أو شكًّا، أو يقدِّم عليه آراء الرجال، وزبالات أذهانهم؛ فيوحده بالتحكيم والتسليم، والانقياد والإذعان؛ كما وحّد المُرسِل ﷻ بعبادة الخضوع والذل والإنابة والتوكل»[٢].

*** واعلم أن تعظيم السلف للنصوص نابع من أمور:**

الأول: إيمانهم الجازم بجميع نصوص الكتاب والسُّنّة الصحيحة، ويقينهم القاطع بأن كل ما جاء به الرسول ﷺ حق وصدق، وأن ما خالفه وعارضه باطل.

الثاني: اقتصارهم في مصدر التلقي على كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ الصحيحة.

الثالث: إيمانهم بكمال هذا الدين، وبأن أصوله وفروعه ودلائله ومسائله قد جاء بيانها في الكتاب والسُّنّة بيانًا شافيًا قاطعًا للعذر[٣].

---

(١) «الوابل الصيب» (ص: ٥١).
(٢) «مدارج السالكين» (ص: ٣٨٧).
(٣) اعلم أنه لم تظهر معارضة النصوص بالقواعد العقلية والفلسفية إلا بعد عصر الصحابة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ في «درء تعارض العقل والنقل» (٣/ ٢٤): «ومعلوم أن عصر الصحابة وكبار التابعين لم يكن فيه من يعارض النصوص بالعقليات؛ فإن الخوارج والشيعة حدثوا في آخر خلافة علي، والمرجئة والقدرية حدثوا في أواخر عصر الصحابة، وهؤلاء كانوا ينتحلون النصوص، ويستدلون بها على قولهم لا يدعون أنهم عندهم عقليات تعارض النصوص. ولكن لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين كانوا هم المعارضين للنصوص برأيهم، ومع هذا فكانوا قليلين مقموعين في الأمة، وأولهم الجعد بن درهم ضحى به =

• **الأصل الثاني عشر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما توجبه الشريعة.**

قال تعالى: ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ۚ وَأُولَٰئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٤، ١٠٥]؛ فدل هذا على أن ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر موجب للاختلاف، وهذا ظاهر لأننا إذا جعلنا كل واحدٍ يعمل كما شاء تفرّقت الأمة.

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر دعامة هذه الأمة، ورمز شرفها وفضلها؛ لقول الله تبارك تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

وقد جاءت درجات تغيير المنكر في حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال النبي ﷺ: «**من رأى منكم منكرًا فليغيره بيده؛ فإن لم يستطع فبلسانه؛ فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيمان**»(١).

= خالد بن عبد الله القسري يوم الأضحى بواسط، وقال: أيها الناس ضحُّوا تقبل الله ضحاياكم؛ فإني مضحٍّ بالجعد بن درهم، إنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا، تعالى الله عما يقول الجعد علوًّا كبيرًا. ثم نزل فذبحه».

وقال ابن القيم رحمه الله: «إن معارضة الوحي بالعقل ميراث عن الشيخ أبي مرة (الشيطان)؛ فهو أول من عارض السمع بالعقل وقدّمه عليه؛ فإن الله سبحانه لما أمره بالسجود لآدم عارض أمره بقياس عقلي مركب من مقدمتين حمليتين: إحداهما قوله: ﴿أَنَا خَيْرٌ مِّنْهُ﴾؛ فهذه هي الصغرى، والكبرى محذوفة تقديرها: (والفاضل لا يسجد للمفضول)، وذكر مستند المقدمة الأولى وهو أيضًا قياس حملي حذف إحدى مقدمتيه فقال: ﴿خَلَقْتَنِي مِن نَّارٍ وَخَلَقْتَهُ مِن طِينٍ﴾. «الصواعق المرسلة» (٣/ ٩٩٨).

(١) أخرجه مسلم (٤٩).

في الحديث إبطال للقاعدة المشهورة عند بعض الجماعات: (نجتمع فيما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضًا فيما اختلفنا فيه).

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «**فإنكار المنكر أربع درجات: الأولى**: أن يزول ويخلفه ضده. **الثانية**: أن يقلّ وإن لم يزل بجملته. **الثالثة**: أن يخلفه ما هو مثله. **الرابعة**: أن يخلفه ما هو شر منه. فالدرجتان الأوليان مشروعتان، والثالثة موضع اجتهاد، والرابعة محرمة»[(١)].

وأهل السُّنَّة يدعون كل من تصدى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إلى اعتبار درجات تغيير المنكر، واعتبار المصالح والمفاسد بميزان الشريعة.

وأما صفات الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر؛ فقد بيَّنها شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بقوله: «والقيام بالواجبات من الدعوة الواجبة وغيرها يحتاج إلى شروط يقام بها؛ كما جاء في الحديث: «**ينبغي لمن أمر بالمعروف ونهى عن المنكر أن يكون فقيهًا فيما يأمر به؛ فقيهًا فيما ينهى عنه، رفيقًا فيما يأمر به، رفيقًا فيما ينهى عنه، حليمًا فيما يأمر به، حليمًا فيما ينهى عنه**»؛ فالفقه قبل الأمر ليعرف المعروف وينكر المنكر، والرفق عند الأمر ليسلك أقرب الطرق إلى تحصيل المقصود، والحلم بعد الأمر ليصبر على أذى المأمور والمنهي؛ فإنه كثيرًا ما يحصل له الأذى بذلك»[(٢)].

وبيَّن أيضًا أهمية الإخلاص وسلامة المقصد في الإنكار؛ فقال: «فإن الإنسان عليه أولًا أن يكون أمره لله، وقصده طاعة الله فيما أمره به، وهو يحب صلاح المأمور أو إقامة الحجة عليه؛ فإن فعل ذلك لطلب الرياسة لنفسه ولطائفته وتنقيص غيره؛ كان ذلك حمية لا يقبله الله، وكذلك إذا فعل ذلك لطلب السمعة والرياء كان عمله حابطًا، ثم إذا رُدَّ عليه ذلك وأُوذي أو نُسب إلى أنه مُخطئ وغرضه فاسد طلبت نفسه الانتصار لنفسه وأتاه الشيطان...» إلخ[(٣)]. وقال أيضًا: «والكلام في

---

(١) «أعلام الموقعين» (٣/ ٤).
(٢) «مجموع الفتاوى» (١٥/ ١٦٧).
(٣) «منهاج السُّنَّة النبوية» (٢٥٤).

الناس يجب أن يكون بعلمٍ وعدلٍ لا بجهلٍ وظلمٍ؛ كحال أهل البدع»[١].

• **الأصل الثالث عشر الموالاة والمعاداة في الله.**

امتثالًا لقول الله تعالى: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓاْ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ ۖ وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَا ۚ رَضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ۚ أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِ ۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

وقول النبي ﷺ: «**أَوثق عُرى الإيمان الحبّ في الله، والبُغض في الله**»[٢].

وقوله ﷺ: «**من أَعطى لله، ومَنع لله، وأَحب لله، وأَبغض لله، وأَنكح لله ـ فقد استكمل إيمانه**»[٣].

ومن لم يفعل ذلك لم يستكمل الإيمان، قال ابن عباس رضي الله عنه: «من أَحَبَّ في الله، وأَبْغَض في الله، ووالى في الله، وعادى في الله؛ فإنما تنال وَلاية الله بذلك. ولن يجد عبد طعم الإيمان وإن كثرت صلاته وصومه، حتى يكون كذلك. وقد صارت عامة مؤاخاة الناس على أَمر الدنيا، وذلك لا يُجدي على أهله شيئًا»[٤].

قال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله: «أصل الإسلام وقاعدته: أمران: الأول: الأمر بعبادة الله وحده لا شريك له، والتحريض على

---

(١) «منهاج السُّنَّة» (٤/ ٣٣٧).

(٢) أخرجه أحمد في «مسنده» (١٨٥٢٤)، وأبو داود الطيالسي في «مسنده» (٧٤٧)، وابن أبي شيبة في «مصنفه» (٣٠٤٢٠)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٢٥٣٩).

(٣) أخرجه الترمذي (٢٥٢١)، وحسنه الألباني.

(٤) رواه ابن أبي شيبة (١٣/ ٣٥٩١٥).

ذلك، والموالاة فيه. وتكفير من تركه، والإنذار عن الشرك في عبادة الله، والتغليظ في ذلك، والمعاداة فيه وتكفير من فعله»[١].

وقال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا لمن يكون الولاء، ولمن يكون البراء: «فكل مؤمن موحد تارك لجميع المكفرات الشرعية؛ فإنه تجب محبته وموالاته ونصرته، وكل من كان بخلاف ذلك؛ فإنه يجب التقرب إلى الله ببغضه ومعاداته، وجهاده باللسان واليد بحسب القدرة؛ فالولاء والبراء تابع للحب والبغض، والحب والبغض هو الأصل، وأصل الإيمان أن تحب في الله أنبيائه وأتباعهم، وأن تبغض في الله أعداءه وأعداء رسله، وكل من حكم الشرع بتكفيره؛ فإنه يجب تكفيره»[٢].

والأدلة على هذا الأصل من الكتاب والسُّنّة وآثار السلف كثيرة، وقد قال أحد العلماء ـ وهو الشيخ حمد بن عتيق رَحِمَهُ اللَّهُ ـ: (إنه ليس في كتاب الله تعالى حكم فيه من الأدلة أكثر ولا أبين من هذا الحكم ـ أي: الولاء والبراء ـ بعد وجوب التوحيد وتحريم ضده).

قال قوام السُّنَّة إسماعيل الأصبهاني موصيًا بأهمية محبة أهل السُّنَّة، وبغض أهل البدعة: «وعلى المرء محبة أهل السُّنَّة في أي موضع كانوا رجاء محبة الله له؛ كما قال رسول الله ﷺ: «**قال الله** عَزَّ وَجَلَّ: **وجبتْ محبّتي للمتحابّين فيَّ، والمتجالسين فيَّ، والمتلاقين فيَّ**»[٣]. رواه مالك. وعليه بغض أهل البدع في أي موضع كانوا حتى يكون ممن أحب في الله وأبغض في الله»[٤].

---

(١) «الدرر السنية» (٢/ ٢٠٢).

(٢) «الفتاوى السعدية المسألة الثالثة والثلاثون» (٩٢).

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٠٣٠)، ومالك (٢/ ٩٥٣)، وابن حبان (٥٧٥)، وصححه الألباني في «صحيح الجامع» (٤٣٣١).

(٤) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٥٠١).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «والمؤمن عليه أن يعادي في الله ويوالي في الله؛ فإن كان هناك مؤمن فعليه أن يواليه وإن ظلمه؛ فإن الظلم لا يقطع الموالاة الإيمانية؛ قال تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَاۖ فَإِنۢ بَغَتْ إِحْدَىٰهُمَا عَلَى ٱلْأُخْرَىٰ فَقَٰتِلُواْ ٱلَّتِى تَبْغِى حَتَّىٰ تَفِىٓءَ إِلَىٰٓ أَمْرِ ٱللَّهِۚ فَإِن فَآءَتْ فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا بِٱلْعَدْلِ وَأَقْسِطُوٓاْۖ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ﴾ [الحجرات: ٩، ١٠]، فجعلهم إخوة مع وجود القتال والبغي، وأمر بالإصلاح بينهم»[(١)].

والولاء أصله الحب، وشرعًا: محبة المؤمنين لأجل إيمانهم، والإتيان بلوازم المحبة من النصرة والنصيحة ونحوهما. والبراء: أصله البغض، وشرعًا: بغض أعداء الله من الكفار والمشركين، والإتيان بلوازم هذا البغض؛ من إظهار العداوة لهم، والبراءة منهم ومجانبتهم.

وموالاة الكفار تقع على شُعَبٍ متفاوتة ليست على درجة واحدة؛ بل هي تختلف؛ فقد تكون كفرًا وقد تكون معصية كبيرة محرمة؛ فهي تتفاوت على حسب الصورة؛ قال الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن بن محمد بن عبد الوهاب: «مسمى الموالاة يقع على شُعب متفاوتة، منها ما يوجب الردة وذهاب الإسلام بالكلية، ومنها ما هو دون ذلك من الكبائر والمحرمات»[(٢)].

• الأصل الرابع عشر: التحذير من التحزّب بجميع صوره وأشكاله، ومن مفارقة جماعة المسلمين باسم أو شعار.

قال تعالى مخبرًا أن هذه الأمة دينها واحد، ومنهاجها واحد، وعليه فلا يجوز لها والحالة هذه أن ترغب عن دينها، وتتحزّب لأقوال وأعمال، أو شعارات وأسماء ما أنزل الله بها من سلطان: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوٓاْ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًاۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٢، ٥٣].

---

(١) «الفتاوى» (٢٨/٢٠٨).
(٢) «الدرر السنية» (٨/ ٣٤٢).

وقد أخبرنا تعالى أن هذه التحزُّبات من أفعال المشركين لا المسلمين؛ فلا ينبغي أن نتشبه بهم، ونرغب عن نور الإسلام إلى ظلمات الجهل، قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴿٣١﴾ مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١، ٣٢].

وقال تعالى في حقّ نبيه ﷺ: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

وقال النَّبِيُّ ﷺ آمرًا الأمة بلزوم الجماعة، ومحذرًا لها من الفرقة والخلاف ودعوى الجاهلية: «**وأنا آمركم بخمسٍ الله أمرني بهن: السمع والطاعة والجهاد والهجرة والجماعة؛ فإنه من فارق الجماعة قيد شبر؛ فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه، إلا أن يرجع. ومن ادّعى دعوى الجاهلية؛ فإنه من جُثا جهنم**». فقال رجل: يا رسول الله وإن صلى وصام؟ قال: «**وإن صلى وصام؛ فادعوا بدعوى الله الذي سماكم المسلمين المؤمنين عباد الله**»(١). رواه أحمد والترمذي، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل ما خرج عن دعوى الإسلام والقرآن من نسب أو بلد أو جنس أو مذهب أو طريقة فهو من عزاء الجاهلية؛ بل لما اختصم مهاجريٌّ وأنصاريٌّ؛ فقال المهاجري: يا للمهاجرين، وقال الأنصاري: يا للأنصار! قال ﷺ: «**أبدعوى الجاهلية وأنا بين أظهركم؟**»(٢). وغضب لذلك غضبًا شديدًا»(٣).

فالتحزب المذموم من خصال أهل الجاهلية لا من دين الإسلام، وقد حذّر منه سلفنا الصالح؛ قال الحسن: خرج علينا عثمان بن

---

(١) أخرجه أحمد (١٧١٧٠)، والترمذي (٢٨٦٣)، وصححه الألباني.
(٢) أخرجه البخاري (٣٥١٨)، ومسلم (٢٥٨٤).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ٣٢٨).

عفان ﷺ يومًا يخطبنا؛ فقطعوا عليه كلامه؛ فتراموا بالبطحاء، حتى جعلتُ ما أُبصر أديم السماء، قال: وسمعنا صوتًا من بعض حُجر أزواج النبي ﷺ؛ فقيل: هذا صوت أم المؤمنين ـ قال القاضي إسماعيل: أحسبها أم سلمة ﷺ ـ، قال: فسمعتها وهي تقول: «ألا إنَّ نبيكم قد برئ ممن فرَّق دينه واحتزب. وتلت: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍۚ﴾»[(١)].

وقال ابن عباس ﷺ في بيان المنهج الصحيح الذي يجب أن يكون عليه المسلم في حياته، وذلك حينما سأله معاوية ﷺ: «أنت على ملة علي؟ قال ابن عباس ﷺ: لا، ولا على ملة عثمان، ولكني على ملة النبي ﷺ»[(٢)].

والصحابة ﷺ لما وقعت الفتنة في زمنهم اعتزلوها، ولم يتحزبوا لأحد الفريقين.

وعلى هذا؛ فليس لأحد أن ينصب للأمة شخصًا يدعو إلى طريقته، ويوالي ويعادي عليها غير النبي ﷺ، ولا ينصب لهم كلامًا يوالي عليه ويعادي عليه غير كلام الله ورسوله، وما اجتمعت عليه الأمة؛ بل هذا من فعل أهل البدع الذين يُنصِّبون لهم شخصًا أو كلامًا يفرقون به بين الأمة[(٣)].

---

(١) ذكره الشاطبي في «الاعتصام» (١/ ٨٠).

(٢) رواه اللالكائي (١/ ٩٤).

(٣) قال شيخ الإسلام ابن تيمية ﷺ محذرًا من مشكلة دعوية متكررة أضعفت الدعوة السلفية في هذا العصر:
«وليس للمعلمين أن يحزبوا الناس، ويفعلوا ما يلقي بينهم العداوة والبغضاء؛ بل يكونون مثل الإخوة المتعاونين على البر والتقوى؛ كما قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡبِرِّ وَٱلتَّقۡوَىٰۖ وَلَا تَعَاوَنُواْ عَلَى ٱلۡإِثۡمِ وَٱلۡعُدۡوَٰنِۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾.
وليس لأحدٍ منهم أن يأخذ على أحدٍ عهدًا بموافقته على كل ما يريده وموالاة =

والتحزُّب هو: التجمُّع على شيء معين[١].

= من يواليه، ومعاداة من يعاديه؛ بل من فعل هذا كان من جنس جنكيز خان وأمثاله الذين يجعلون من وافقهم صديقًا وليًّا، ومن خالفهم عدوًّا بغيضًا؛ بل عليهم وعلى أتباعهم عهد الله ورسوله بأن يطيعوا الله ورسوله، ويفعلوا ما أمر الله به ورسوله، ويحرموا ما حرَّم الله ورسوله، ويرعوا حقوق المعلمين كما أمر الله ورسوله؛ فإن كان أستاذ أحد مظلومًا نصره، وإن كان ظالمًا لم يعاونه على الظلم بل يمنعه منه؛ كما ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ قال: «انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا».

وإذا وقع بين معلِّم ومعلِّم، وتلميذ وتلميذ، ومعلم وتلميذ خصومة ومشاجرة، لم يجز لأحد أن يعين أحدهما حتى يعلم الحق؛ فلا يعاونه بجهل ولا بهوى؛ بل ينظر في الأمر؛ فإذا تبين له الحق أعان المحق منهما على المبطل؛ سواء كان المحق من أصحابه أو أصحاب غيره، وسواء كان المبطل من أصحابه أو أصحاب غيره؛ فيكون المقصود عبادة الله وحده، وطاعة رسوله، واتباع الحق؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُواْ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓاْ أَوْ تُعْرِضُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾ يقال: لوي يلوي لسانه فيخبر بالكذب، والإعراض أن يكتم الحق؛ فإن الساكت عن الحق شيطان أخرس، ومن مال مع صاحبه سواء كان الحق له أو عليه؛ فقد حكم بحكم الجاهلية، وخرج عن حكم الله ورسوله.

والواجب على جميعهم أن يكونوا يدًا واحدة مع الحق على المبطل؛ فيكون المُعظَّم عندهم من عظَّمه الله ورسوله، ويكون المُقدَّم عندهم من قدَّمه الله ورسوله، والمحبوب عندهم من أحبه الله ورسوله، والمهان عندهم من أهانه الله ورسوله، بحسب ما يرضى الله ورسوله، لا بحسب الأهواء؛ فإنه من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعص الله ورسوله فإنه لا يضر إلا نفسه. فهذا هو الأصل الذي عليه الاعتماد، وحينئذ فلا حاجة إلى تفرقهم وتشيعهم؛ قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ﴾». «الفتاوى» (٢٨/ ١٥).

(١) **الحزبية**: نسبة إلى الحزب، مأخوذة من: تحزب يتحزب تحزبًا. وأصل التحزب: تجمع الشيء، ويطلق على الطائفة، والصنف من الناس، وفي =

والتحزب قد يكون محمودًا، وقد يكون مذمومًا.

فالمحمود: ما كان لجماعة المسلمين، الذين انتظم جمعهم بإمام ظاهر؛ فهؤلاء هم حزب الله الذين قال الله فيهم: ﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ اللَّهِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

فواجب المسلم: أن يلزم هذا الحزب، وأن يدافع عنه، وأن ينصح له.

قال سهل بن عبد الله التستري رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذه الأمة ثلاث وسبعون فرقة: اثنتان وسبعون هالكة؛ كلهم يبغض السلطان، والناجية هذه الواحدة التي مع السلطان»(١).

أما التحزّب المذموم فهو: الخروج عن جماعة المسلمين إلى تجمعات أخرى، تلتقي على مفارقة الجماعة، والشذوذ عن الولاية الشرعية، واتباع الهوى؛ فهؤلاء من حزب الشيطان؛ لأنهم فارقوا حزب الله تعالى، (فماذا بعد الحق إلا الضلال)؟

قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ حِزْبُ الشَّيْطَانِ أَلَا إِنَّ حِزْبَ الشَّيْطَانِ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٩](٢).

والتحزُّب المذموم ننهى عنه ونتبرأ منه، سواء وقع من الفرق والجماعات الدعوية أو وقع ممن ينتسب للدعوة السلفية؛ فكل صور وأشكال التحزب المذموم مرفوضة وغير مقبولة في دين الإسلام.

= التنزيل: ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ أي: كل طائفة هواهم واحد، وتحزبوا تجمعوا، والجمع أحزاب. ينظر: «مقاييس اللغة» (٢/ ٥٣).
وتحزبوا وحازبوا: أي: تجمعوا وتناصروا وتعصبوا... قال ابن الأعرابي: «الحزب الجماعة، وكل قوم تشاكلت أهواؤهم». انظر: «لسان العرب» (١/ ٣٠٨).

(١) «قوت القلوب» (٢/ ٢٠٩).

(٢) «الأمر بلزوم الجماعة» للشيخ عبد السلام برجس (ص: ٥٨).

قال الشيخ بكر أبو زيد رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا طالب العلم من جميع صور التحزب، تحت عنوان: (لا طائفية ولا حزبية يعقد الولاء والبراء عليها): «أهل الإسلام ليس لهم سمة سوى الإسلام والسلام.

فيا طالب العلم بارك الله فيك وفي علمك، اطلب العلم، واطلب العمل، وادع إلى الله تعالى على طريقة السلف؛ ولا تكن خرّاجًا ولّاجًا في الجماعات؛ فتخرج من السعة إلى القوالب الضيقة.

فالإسلام كله لك جادة ومنهجًا، والمسلمون جميعهم هم الجماعة، وإن يد الله مع الجماعة؛ فلا طائفية ولا حزبية في الإسلام.

وأعيذك بالله أن تتصدع؛ فتكون نهابًا بين الفرق والطوائف والمذاهب الباطلة والأحزاب الغالية، تعقد سلطان الولاء والبراء عليها»[١].

(١) «حلية طالب العلم» (ص: ٨٠).

الفصل السابع

خصائص الدعوة السلفية

الدعوة السلفية لها خصائص في نفسها تتميز بها عن كل المناهج المخالفة لها في العقيدة والعمل؛ كالكمال والشمول، والبقاء والخلود، والحفظ من التحريف والتغيير والتبديل، ولأهلها الحاملين لها ـ علمًا وعملًا ـ خصائص يتميزون بها عمن انحرف عن منهج السلف الصالح في العقيدة أو العمل، وكل خصيصة للدعوة السلفية فهي منقبة لأهلها.

وهذه الخصائص كالتالي:

أولًا: اتصالهم بالوحي، وعدم انفصالهم عنه في العقيدة والعمل.

أهل السُّنَّة والجماعة موصولون بالوحي، وأهل البدع مقطوعون عن الوحي؛ قال الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا صلة منهج أهل السُّنَّة والجماعة في العقيدة والعمل بالوحي، وانفصال مناهج أهل البدع والأهواء عنه: «غير أنّ الله أبى أن يكون الحقّ والعقيدة الصحيحة إلا مع أهل الحديث والآثار؛ لأنهم أخذوا دينهم وعقائدهم خلفًا عن سلفٍ، وقرنًا عن قرنٍ، إلى أن انتهوا إلى التابعين، وأخذه التابعون من أصحاب رسول الله وأخذه أصحاب رسول الله ﷺ عن رسول الله ﷺ. ولا طريق إلى معرفة ما دعا إليه رسول الله ﷺ الناس من الدين المستقيم، والصراط القويم، إلا هذا الطريق الذي سلكه أصحاب الحديث.

وأما سائر الفِرق فطلبوا الدين لا بطريقه؛ لأنهم رجعوا إلى معقولهم وخواطرهم وآرائهم؛ فطلبوا الدين من قبله؛ فإذا سمعوا شيئًا من الكتاب والسُّنّة، عرضوه على معيار عقولهم؛ فإن استقام قبلوه، وإن لم

يستقم في ميزان عقولهم ردوه؛ فإن اضطروا إلى قبوله حرفوه بالتأويلات البعيدة، والمعاني المستكرهة؛ فحادوا عن الحق وزاغوا عنه، ونبذوا الدين وراء ظهورهم، وجعلوا السُّنَّة تحت أقدامهم تعالى الله عما يصفون.

وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسُّنّة أمامَهم، وطلبوا الدين من قِبَلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسُّنّة؛ فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه، وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم إليه، وإن وجدوه مخالفًا لهما تركوا ما وقع لهم، وأقبلوا على الكتاب والسُّنّة، ورجعوا بالتهمة على أنفسهم؛ فإن الكتاب والسُّنّة لا يهديان إلا إلى الحق، ورأي الإنسان قد يرى الحق، وقد يرى الباطل»[1].

ثانيًا: اتفاقهم على أصول الدين وأمور العقيدة، وعدم اختلافهم مع اختلاف الزمان والمكان.

أهل السُّنَّة والجماعة متفقون في أصول دينهم واعتقادهم غير مختلفين؛ قال قوام السُّنَّة الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ مبيّنًا حقيقة هذا الاتفاق ودليله الواقعي: «ومما يدلّ على أنّ أهل الحديث هم أهل الحقّ: أنك لو طالعت جميع كتبهم المصنفة من أولهم إلى آخرهم، قديمهم وحديثهم مع اختلاف بلدانهم وزمانهم وتباعد ما بينهم في الديار، وسكون كل واحد منهم قطرًا من الأقطار؛ وجدتهم في بيان الاعتقاد على وتيرةٍ واحدة ونمطٍ واحد، يجرون على طريقة لا يحيدون عنها ولا يميلون فيها، قولهم في ذلك واحد، ونقلهم واحد؛ لا ترى فيهم اختلافًا ولا تفرقًا في شيء ما وإن قلّ؛ بل لو جمعت جميع ما جرى على ألسنتهم ونقلوه عن

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٣٧).

سلفهم وجدته كأنه جاء عن قلب واحد، وجرى على لسان واحد، وهل على الحق دليل أبين من هذا؟»[١].

وقال أيضًا مبيّنًا سبب هذا الاتفاق: «وكان السبب في اتفاق أهل الحديث أنهم أخذوا الدين من الكتاب والسُّنّة وطريق النقل؛ فأورثهم الاتفاق والائتلاف، وأهل البدعة أخذوا الدين من المعقولات والآراء؛ فأورثهم الافتراق والاختلاف؛ فإن النقل والرواية من الثقات والمتقنين قلّما يختلف، وإن اختلف في لفظٍ أو كلمة؛ فذلك اختلاف لا يضر الدين، ولا يقدح فيه»[٢].

وقال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ بعد حديثه عن أهل الأهواء الذين شأنهم التفرق والاختلاف: «ولو اعتصموا بالكتاب والسُّنّة لاتفقوا؛ كما اتفق أهل السُّنَّة والحديث؛ فإن أئمة السُّنَّة والحديث لم يختلفوا في شيء من أصول دينهم»[٣].

ثالثًا: أنهم أعلم الناس بأحوال النبي ﷺ وأقواله وأفعاله.

السلف الصالح ومن سار على نهجهم في العقيدة والعمل أعلم الناس بهدي الرسول ﷺ في العلم والعمل، وأشدّهم حبًّا للسُّنّة، وحرصًا على اتباعها وتعظيمها، وأكثرهم موالاة لأهلها العاملين بها؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فإنه متى كان الرسول أكمل الخلق وأعلمهم بالحقائق، وأقومهم قولًا وحالًا، لزم أن يكون أعلم الناس به أعلم الخلق بذلك، وأن يكون أعظمهم موافقةً له واقتداءً به أفضل الخلق»[٤].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبهذا يتبين أن أحق الناس بأن تكون هي الفرقة

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢٣٩).
(٢) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٤٠).
(٣) «درء التعارض» (٣٦٣).
(٤) «مجموع الفتاوى» (١٤٠).

الناجية أهل الحديث والسُّنّة، الذين ليس لهم متبوع يتعصبون له إلا رسول الله ﷺ وهم أعلم الناس بأقواله وأحواله، وأعظمهم تمييزًا بين صحيحها وسقيمها، وأئمتهم فقهاء فيها وأهل معرفة بمعانيها واتباعًا لها، تصديقًا وعملًا وحبًّا وموالاة لمن والاها ومعاداة لمن عاداها، الذين يردون المقالات المجملة إلى ما جاء به من الكتاب والحكمة؛ فلا يُنَصّبون مقالة ويجعلونها من أصول دينهم وجمل كلامهم إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول؛ بل يجعلون ما بعث به الرسول من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه، وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ وغير ذلك يردونه إلى الله ورسوله، ويفسرون الألفاظ المجملة التي تنازع فيها أهل التفرق والاختلاف؛ فما كان من معانيها موافقًا للكتاب والسُّنّة أثبتوه، وما كان منها مخالفًا للكتاب والسُّنّة أبطلوه»[(١)].

رابعًا: ثبات أهلها على الحقّ، وعدم تقلبُّهم كعادة أهل الأهواء.

قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ٨٢].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وبالجملة فالثبات والاستقرار في أهل الحديث والسُّنّة، أضعاف أضعاف ما هو عند أهل الكلام والفلسفة، وذلك بسبب صحة توحيدهم واتباعهم»[(٢)].

وقال أيضًا: «والمقصود أن ما عند عوامّ المؤمنين وعلمائهم أهل السُّنَّة والجماعة من المعرفة واليقين والطمأنينة والجزم الحقّ والقول الثابت والقطع بما هم عليه، أمر لا ينازع فيه إلا من سُلِب العقل»[(٣)].

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ٣٤٧).
(٢) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٥١).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٤/ ٤٩).

وإنما كان منهج السلف يورث الثبات وعدم التقلّب والتلّون لأسباب ثلاثة:

السبب الأول: لأنه مستمد من كتاب الله ﷻ، ومن سنة رسول الله ﷺ.

السبب الثاني: لقوة صلة أصحابه بالله ﷻ عبودية واستعانة.

السبب الثالث: لسلامة أصحابه من التلبُّس بالشرك والبدع.

وأما أهل البدع والأهواء؛ فكما قال الأصبهاني رحمه الله: «وأما إذا نظرت إلى أهل الأهواء والبدع، رأيتهم متفرقين مختلفين أو شيعًا وأحزابًا، لا تكاد تجد اثنين منهم على طريقة واحدة في الاعتقاد، يُبدِّع بعضهم بعضًا؛ بل يرتقون إلى التكفير، يكفر الابن أباه والرجل أخاه، والجار جاره، تراهم أبدًا في تنازع وتباغض واختلاف، تنقضي أعمارهم ولم تتفق كلماتهم ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤] أَوَمَا سمعت أن المعتزلة مع اجتماعهم في هذا اللقب يُكفِّر البغداديون منهم البصريين، والبصريون منهم البغداديين، ويُكفِّر أصحاب أبي علي الجبائي ابنه أبا هاشم، وأصحاب أبي هاشم يُكفِّرون أباه أبا علي، وكذلك سائر رؤوسهم وأرباب المقالات منهم، إذا تدبرت أقوالهم رأيتهم متفرقين يُكفِّر بعضهم بعضًا، ويتبرأ بعضهم من بعض؛ كذلك الخوارج والروافض فيما بينهم وسائر المبتدعة بمثابتهم. وهل على الباطل دليل أظهر من هذا؟! قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِى شَىْءٍ ۚ إِنَّمَآ أَمْرُهُمْ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الأنعام: ١٥٩]»[(١)].

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٣٩).

خامسًا: وسطيتهم في جميع أمور الدين بين أهل الغُلّو وأهل الجفاء.

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة ١٤٣].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «فهم وسط في باب صفات الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بين أهل التعطيل من الجهمية، وأهل التمثيل المشبِّهة، وهم وسط في باب أفعال الله تعالى بين القدرية والجبرية، وفي باب وعيد الله بين المرجئة والوعيدية من القدرية وغيرهم، وفي باب أسماء الإيمان والدين بين الحرورية والمعتزلة، وبين المرجئة والجهمية، وفي أصحاب رسول الله ﷺ بين الروافض والخوارج»[(١)].

وقال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «فجعل الله هذه الأمة وسطًا في كل أمور الدين»[(٢)].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ مبيِّنًا حقيقة الوسطية: «الوسط في الدين ألا يغلو الإنسان فيه فيتجاوز ما حدَّ الله عَزَّ وَجَلَّ، ولا يقصِّر فيه فينقص عما حدَّ الله عَزَّ وَجَلَّ، الوسط في الدين أن يتمسك بسيرة النبي ﷺ، والغلو في الدين أن يتجاوزها، والتقصير ألَّا يَبْلُغها»[(٣)].

سادسًا: حرصهم على لزوم الجماعة والألفة، ونبذهم للخلاف الفُرقة.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وتعلمون أن من القواعد العظيمة التي هي من جماع الدين: تأليف القلوب واجتماع الكلمة وصلاح ذات البين؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَصْلِحُواْ ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾، ويقول:

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٣/ ١٤١).
(٢) «تيسير الكريم الرحمٰن في تفسير كلام المنان» (ص: ٧٠).
(٣) «فتاوى أركان الإسلام» (ص: ١٤).

﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾، ويقول: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَٱخْتَلَفُواْ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾. وأمثال ذلك من النصوص التي تأمر بالجماعة والائتلاف، وتنهى عن الفرقة والاختلاف، وأهل هذا الأصل هم أهل الجماعة؛ كما أن الخارجين عنه هم أهل الفرقة»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا وصف الفرقة الناجية بأنها أهل السُّنَّة والجماعة، وهم الجمهور الأكبر والسواد الأعظم، وأما الفرق الباقية فإنهم أهل الشذوذ والتفرّق والبدع والأهواء، ولا تبلغ الفرقة من هؤلاء قريبًا من مبلغ الفرقة الناجية فضلًا عن أن تكون بقدرها؛ بل قد تكون الفرقة منها في غاية القلة، وشعار هذه الفرق مفارقة الكتاب والسُّنّة والإجماع؛ فمن قال بالكتاب والسُّنّة والإجماع كان من أهل السُّنَّة والجماعة»[(٢)].

ولنعلم بأن الفُرقة والخلاف تكون بسبب الخروج عن منهج السلف في العقيدة والعمل، ومفارقة جماعة المسلمين لا بالإنكار على الخارجين عن منهج السلف الصالح في العقيدة أو العمل بعلم وعدل.

سابعًا: أنهم أعلم الناس بالحقّ، وأرحم الناس بالخلق، وأعدل الناس في الحكم.

قال تعالى: ﴿وَمِن قَوْمِ مُوسَىٰٓ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٩].

وقال تعالى: ﴿وَمِمَّنْ خَلَقْنَآ أُمَّةٌ يَهْدُونَ بِٱلْحَقِّ وَبِهِۦ يَعْدِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٨١].

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأئمة السُّنَّة والجماعة وأهل العلم والإيمان فيهم العلم والعدل والرحمة.

---

(١) «الفتاوى» (٢٨/ ٥١).
(٢) «الفتاوى» (٣/ ٣٤٦).

فيعلمون الحقّ الذي يكونون به موافقين للسُّنّة سالمين من البدعة.

ويعدلون على من خرج منها ولو ظلمهم؛ كما قال تعالى: ﴿كُونُواْ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُواْۚ ٱعْدِلُواْ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰۖ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرُۢ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٨].

ويرحمون الخلق؛ فيريدون لهم الخير والهدى والعلم، لا يقصدون الشر لهم ابتداءً؛ بل إذا عاقبوهم وبيّنوا خطأهم وجهلهم وظلمهم؛ كان قصدهم بذلك بيان الحقّ ورحمة الخلق»[(١)].

وأهل السُّنَّة خيرٌ لكل طائفة من المبتدعة من بعضهم لبعض؛ قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «بل هم للرافضة خيرٌ وأعدل من بعض الرافضة لبعض. وهذا مما يعترفون هم به، ويقولون: أنتم تنصفونا ما لا ينصف بعضنا بعضًا»[(٢)].

ثامنًا: أنهم شهداء الله في الأرض؛ فالعبرة بتزكيتهم وتعديلهم، لا بتزكية أهل البدع والأهواء للناس.

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًاۗ﴾ [البقرة: ١٤٣] كيف لا يكونون كذلك، وقد استشهدهم الله ﷻ على أجل مشهود عليه وهو توحيده؛ قال تعالى: ﴿شَهِدَ ٱللَّهُ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَأُوْلُواْ ٱلْعِلْمِ قَآئِمًۢا بِٱلْقِسْطِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [آل عمران: ١٨].

وعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «**يجيء نوح وأُمّته فيقول الله تعالى: هل بلغت؟ فيقول: نعم أي رب. فيقول لأُمّته: هل بلغكم؟ فيقولون: لا ما جاءنا من نبي. فيقول لنوح: من يشهد**

(١) «الرد على البكري» (١/ ٣٧٧ ـ ٣٨٥).
(٢) «منهاج السُّنَّة النبوية» (٥/ ١٥٧).

لك؟ فيقول: محمد ﷺ وأُمّته. فنشهد أنه قد بلغ، وهو قوله جل ذكره: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾، **والوسط: العدل»**[(١)].

قال ابن حجر رحمه الله: «لأن أهل الجهل ليسوا عدولًا، وكذلك أهل البدع؛ فعرف أن المراد بالوصف المذكور أهل السُّنَّة والجماعة، وهم أهل العلم الشرعي»[(٢)].

وعن أَنَسِ بن مَالِكٍ رضي الله عنه قال: «مَرّوا بجنازة؛ فأثنوا عليها خيرًا؛ فقال النبي ﷺ: **وجبت**. ثم مَرّوا بأُخرى؛ فأثنوا عليها شرًّا؛ فقال: **وجبت**. فقال: عمر بن الخطاب رضي الله عنه: ما وجبت؟ قال: **هذا أثنيتم عليه خيرًا فوجبت له الجنة، وهذا أثنيتم عليه شرًّا فوجبت له النار، أنتم شهداء الله في الأرض**»[(٣)].

فأهل العلم بالكتاب والسُّنّة هم الشهداء على الناس بالخير والشر، دون أهل البدع المخالفين لأصول السُّنَّة؛ فهؤلاء ليسوا بعدول حتى يُعدِّلوا غيرهم؛ فالعبرة بتزكية أهل السُّنَّة والجماعة للناس وتصويبهم للأقوال والأفعال لا بتزكية غيرهم؛ لأنهم هم أهل العلم والعدل.

تاسعًا: حراسة الدين من أن يُدخل فيه ما ليس منه؛ وذلك من خلال نشر السُّنَّة، ومحاربة البدعة والتحذير منها ومن دعاتها.

من أصول الدعوة السلفية ـ كما سبق بيانه ـ محاربة البدع في الدين والتحذير منها؛ لمناقضتها لأحد شرطي العبادة؛ وهو المتابعة للرسول ﷺ، وهذا الأصل تميز به دعاة السُّنَّة في كل زمان ومكان، حتى أصبح سمة لهم لا يشركهم فيه أحد من الفرق والطوائف والجماعات، ولهذا لا يحذر من كل البدع العلمية والعملية إلا دعاة السُّنَّة والجماعة.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٣٣٩).
(٢) «الفتح» (١٣/ ٣١٦).
(٣) أخرجه البخاري (١٣٦٧)، ومسلم (٩٤٩).

قال إمام أهل السُّنَّة والجماعة الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ في مقدمة كتابه «الرد على الجهمية» في بيان وظيفة أهل العلم: «الحمد لله الذي جعل في كل زمان فترة من الرسل، بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى؛ فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضالٍ تائه قد هدوه؛ فما أحسن أثرهم على الناس، وأقبح أثر الناس عليهم.

ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدع، وأطلقوا عقال الفتنة فهم مختلفون في الكتاب، مخالفون للكتاب، مجمعون على مفارقة الكتاب، يقولون على الله وفي الله، وفي كتاب الله بغير علم يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون جهال الناس بما يشبهون عليهم؛ فنعوذ بالله من فتن الضالين»[(١)].

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ معدّدًا خصائص أهل السُّنَّة والأثر، ومبيّنًا بعض محاسنهم وخصالهم الحميدة: «فقد جعل ربّ العالمين الطائفة المنصورة حرّاس الدين، وصرف عنهم كيد المعاندين، لتمسُّكهم بالشرع المتين، واقتفائهم آثار الصحابة والتابعين؛ فشأنهم حفظ الآثار، وقطع المفاوز والقفار، وركوب البراري والبحار؛ في اقتباس ما شرع الرسول المصطفى، لا يُعرّجُون عنه إلى رأي ولا هوى، قبلوا شريعته قولًا وفعلًا، وحرسوا سُنّته حفظًا ونقلًا، حتى ثبّتوا بذلك أصلها، وكانوا أحقّ بها وأهلها؛ وكم من ملحد يروم أن يخلط بالشريعة ما ليس منها، والله تعالى يذب بأصحاب الحديث عنها؛ فهم الحفاظ لأركانها،

(١) «الرد على الجهمية والزنادقة» (ص: ٥٥).

والقوامون بأمرها وشأنها، إذا صُدِف عن الدفاع عنها؛ فهم دونها يناضلون؛ ﴿أُوْلَٰٓئِكَ حِزْبُ ٱللَّهِۚ أَلَآ إِنَّ حِزْبَ ٱللَّهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢]»[(١)].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «... أركان الشريعة، وهدم بهم كل بدعة شنيعة.

فهم أُمناء الله من خليقته، والواسطة بين النبي ﷺ وأمته، والمجتهدون في حفظ ملّته؛ أنوارهم زاهرة، وفضائلهم سائرة، وآياتهم باهرة، ومذاهبهم ظاهرة، وحججهم قاهرة. وكل فئة تتحيز إلى هوى ترجع إليه، أو تستحسن رأيًا تعكف عليه، سوى أصحاب الحديث؛ فإن الكتاب عدّتهم، والسُّنّة حجّتهم، والرسول فئتهم، وإليه نسبتهم؛ لا يُعرّجون على الأهواء، ولا يلتفتون إلى الآراء؛ يُقبل منهم ما رووا عن الرسول، وهم المأمونون عليه والعدول؛ حفظة الدين وخزنته، وأوعية العلم وحملته؛ إذا اختلف في حديث كان إليهم الرجوع؛ فما حكموا به فهو المقبول المسموع.

ومنهم كل عالم فقيه، وإمام رفيع نبيه، وزاهد في قبيلة، ومخصوص بفضيلة، وقارئ متقن، وخطيب محسن؛ وهم الجمهور العظيم، وسبيلهم السبيل المستقيم؛ وكل مبتدع باعتقادهم يتظاهر، وعلى الإفصاح بغير مذاهبهم لا يتجاسر؛ من كادهم قصمه الله، ومن عاندهم خذله الله، لا يضرهم من خذلهم، ولا يفلح من اعتزلهم؛ المحتاط لدينه إلى إرشادهم فقير، وبصر الناظر بالسوء إليهم حسير، ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ﴾ [الحج: ٣٩]»[(٢)].

---

(١) «شرف أصحاب الحديث» (ص: ١٠).

(٢) «شرف أصحاب الحديث» (ص: ٨).

عاشرًا: أنهم يجتنبون الخصومات والمراء والجدال المذموم في الدين.

من خصائص منهج السلف رحمهم الله اجتنابهم الجدال والخصومات والمراء في الدين، ونهيهم عن ذلك وإنكارهم له؛ قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومما أنكره السلف: الجدال والخصام والمراء في مسائل الحلال والحرام، ولم يكن ذلك طريقة أئمة الإسلام وإنما أُحدث ذلك بعدهم»(١).

وقال الإمام مالك رَحِمَهُ اللَّهُ: «الكلام في الدين أكرهه، ولم يزل أهل بلدنا يكرهونه وينهون عنه، نحو الكلام في رأي جهم والقدر وكل ما أشبه ذلك، ولا أُحب الكلام إلا فيما تحته عمل؛ فأما الكلام في دين الله وفي الله عَزَّوَجَلَّ فالسكوت أحبّ إليَّ؛ لأني رأيت أهل بلدنا ينهون عن الكلام في الدين إلا فيما تحته عمل»(٢).

وأخرج اللالكائي عن إسحاق بن عيسى رَحِمَهُ اللَّهُ أنه قال: «سمعت مالك بن أنس يعيب الجدال في الدين، ويقول: كلما جاءنا رجل أجدل من رجل، أرادنا أن نردَّ ما جاء به جبريل إلى النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»(٣).

وقال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «عليكم بالسُّنّة والحديث وما ينفعكم الله به، وإياكم والخوض والجدال والمراء؛ فإنه لا يفلح من أحب الكلام... ولا أحب الكلام ولا الخوض ولا الجدال، وعليكم بالسُّنن والآثار والفقه الذي تنتفعون به، ودعوا الجدال وكلام أهل الزيغ والمراء»(٤).

والجدال المنهي عنه هو: الجدال الذي يكون بعد بيان الحق

---

(١) «فضل علم السلف» (ص: ٤).
(٢) رواه اللالكائي (١/ ١٤٩).
(٣) رواه اللالكائي (١/ ١٤٤).
(٤) «الإبانة» (ص: ٥٣٩).

ووضوحه، والذي فيه تأييد لباطل أو يوصل إليه، أو يقصد إلى تلبيس الحق بالباطل، أو كان بغير علم وبصيرة.

أما إن كان الجدال لبيان الحق وتأييده والوصول إليه، وكان بعلم وبصيرة ونية صالحة وطريق صحيح؛ فهذا جدال محمود غير مذموم.

والجدال له أحكام وضوابط وآداب تطلب في موضعها.

والخصومة التي حذر منها السلف هي التي يكون فيها لددٌ وبغي، وانتصار للنفس والهوى، وسوء قصد وتعدٍّ للحدود الشرعية في معاملة المخالفين.

وكذلك المراء؛ أصله في اللغة: الجدال، وهو أن يستخرج الرجل من مناظره كلامًا ومعاني الخصومة وغيرها؛ قال تعالى: ﴿فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَآءً ظَٰهِرًا﴾ [الكهف: ٢٢] أي: مبنيًّا على العلم واليقين، ويكون فيه فائدة.

قال البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ في «شرح السُّنَّة»: «كيف يجترئ الرجل على المراء والخصومة والجدل، والله يقول: ﴿مَا يُجَٰدِلُ فِىٓ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [غافر: ٤]؛ فعليك بالتسليم والرضى بالآثار، والكفّ والسكوت»[(١)].

وقال اللالكائي رَحِمَهُ اللَّهُ محذرًا من مجادلة أهل البدع والأهواء، ومبيّنًا بعض عواقبه الوخيمة على الأمة: «فما جُنِي على المسلمين جناية أعظم من مناظرة المبتدعة، ولم يكن لهم قهر ولا ذلّ أعظم مما تركهم السلف على تلك الجملة يموتون من الغيظ كمدًا ودَرَدًا، ولا يجدون إلى إظهار بدعتهم سبيلًا، حتى جاء المغرورون ففتحوا لهم إليها طريقًا، وصاروا لهم إلى هلاك الإسلام دليلًا، حتى كثرت بينهم المشاجرة، وظهرت

(١) «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص: ٨٧).

دعوتهم بالمناظرة، وطرقت أسماع من لم يكن عرفها من الخاصة والعامة، حتى تقابلت الشبه في الحجج، وبلغوا من التدقيق في اللجج؛ فصاروا أقرانًا وأخدانًا، وعلى المداهنة خلانًا وإخوانًا، بعد أن كانوا في الله أعداء وأضدادًا، وفي الهجرة في الله أعوانًا، يكفرونهم في وجوههم عيانًا، ويلعنونهم جهارًا، وشتان ما بين المنزلتين، وهيهات ما بين المقامين.

نسأل الله أن يحفظنا من الفتنة في أديانا، وأن يمسكنا بالإسلام والسُّنّة، ويعصمنا بهما بفضله ورحمته»[١].

الحادية عشرة: إيجاز العبارة ووضوحها في تقرير عقائد الدين وأحكامه، واجتناب الإطالة والغموض في الكلام.

كلام السلف قليل الألفاظ كثيرُ البركة، يَفْهمُه الكبير والصغير والذكر والأنثى لوضوحه؛ فهو مختصر وجيز يُفْهم به المقصود من غير إسهابٍ ولا تعقيدٍ، وفي كلامهم أيضًا رد الأقوال المخالفة للسُّنّة بألطف إشارة وأحسن عبارة.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «فليس العلم كثرة النقل والبحث والكلام، ولكن نور يميز به صحيح الأقوال من سقيمها، وحقها من باطلها، وما هو من مشكاة النبوة مما هو من آراء الرجال»[٢].

وكانت عبارة أهل السُّنَّة والجماعة في تقرير عقائد الدين وأحكامه سهلة ميسرة للفهم والعمل والتصور والتصوير؛ لأنها مستمدّة من الكتاب والسُّنّة، لا من فلسفات الأمم وعقول البشر، وفي ألفاظ الكتاب والسُّنّة الكفاية والهداية لكل خير ديني ودنيوي.

---

(١) «اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (١/ ١٩).

(٢) «اجتماع الجيوش الإسلامية» (١/ ٣٩).

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا ٱلْقُرْءَانَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [القمر: ١٧].

قال ابن القيم: «ولهذا لا تجد كلامًا أحسن تفسيرًا ولا أتم بيانًا من كلام الله سبحانه، ولهذا سماه سبحانه بيانًا، وأخبر أنه يسّره للذِّكْر.

وتيسيره للذِّكْر يتضمّن أنواعًا من التيسير:

إحداها: تيسير ألفاظه للحفظ.

الثاني: تيسير معانيه للفهم.

الثالث: تيسير أوامره ونواهيه للامتثال»[(١)].

وكذلك كلام النبي ﷺ كله مقتبس من مشكاة القرآن، وكله وحي من الله؛ قال النبي ﷺ: «**بُعثت بجوامع الكلم**»[(٢)]. رواه البخاري.

قال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في نونيته مبينًا سهولة ألفاظ الأحاديث النبوية:

ما ثَمَّ أوضح من عبارته فلا يحتاج سامعها إلى تبيان[(٣)]

فلهذا كان من منهج أهل السُّنَّة والجماعة في الدين التعبير بالألفاظ الشرعية؛ فيُعبِّرون بما جاء في الكتاب والسُّنّة في جميع أمور الدين، سواء في العقيدة، أو الشريعة، أو في باب الزهد والأخلاق والآداب، ولا يستعملون الألفاظ المجملة، وعبارات أهل البدع المخالفة للكتاب والسُّنّة.

وأيضًا يجتنبون تشقيق الكلام والتفاصح، وسرد كثرة الأقوال، وإنما كلامهم سرد الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية الصحيحة، مع بيان المراد أحيانًا بكلام وجيز يُفهم به المقصود؛ لأنهم مُتَّبِعون مُبَلِّغون عن الله ورسوله.

وإذا أردت أن تعرف حسن هذه الخصلة الحميدة؛ فانظر إلى عقائد

---

(١) «الصواعق» (١/ ٣٣١).

(٢) أخرجه البخاري (٢٩٧٧)، ومسلم (٥٢٣).

(٣) «متن القصيدة النونية» (ص: ٢٥٦).

المتكلمين وطريقة تقريرهم لإثبات العقائد الدينية، وأوّل ما يجب على العبد من التكليف!!

الثانية عشرة: أن دعوتهم شاملة لكل مسائل الدين العلمية والعملية فلا يأخذون ما يوافق هواهم من الدين، ويتركون أو يحرفون ما يخالفه.

من مزايا وسمات دعاة أهل السُّنَّة والجماعة أنهم يَقبلون كل ما جاء في الكتاب والسُّنّة ويُسلمون له، ولا يتعرضون له بالرد والتحريف أو التقليل والتهوين؛ بل يَقبلونه ويُسلمون له ويُعظِّمونه ويأمرون به، ويُحذرون من تركه أو التهاون فيه؛ امتثالًا لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱدۡخُلُواْ فِي ٱلسِّلۡمِ كَآفَّةٗ﴾ [البقرة: ٢٠٨].

قال الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ في بيان جادة أهل السُّنَّة والجماعة: «فصل: ولا نعارض سُنّة النبي ﷺ بالمعقول؛ لأنَّ الدين إنما هو الانقياد والتسليم، دون الرد إلى ما يوجبه العقل؛ لأنَّ العقل ما يؤدي إلى قبول السُّنَّة؛ فأما ما يُؤدّي إلى إبطالها فهو جهل لا عقل»[(١)].

فمنهج أهل السُّنَّة والجماعة كامل وشامل لجميع أمور الدين وجوانب الحياة؛ فهم يدعون للعقيدة الصحيحة، والأعمال الصالحة، والأخلاق الفاضلة، والآداب الحسنة والاستقامة على دين الله فعلًا وتركًا، والقيام بحقوق الخلق على اختلاف مراتبهم.

ويَذمُّون من يَقبل بعض الدين ويَردّ بَعضه أو يُحرفه؛ كالذين يَقبلون الآيات والأحاديث في الأخلاق وفضائل الأعمال، ويردون أو يقلّلون من آيات التوحيد والتحذير من الشرك، أو أحاديث لزوم الجماعة والسمع والطاعة للحكام المسلمين.

---

(١) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٥٤٩).

فالقاعدة أن الدعوة السَّلَفية تَقبل وتُسلِّم وتَنقاد لكل ما ورد في الكتاب والسُّنّة، ولا يجدون في صدورهم حرجًا تجاه ما تدلّ عليه النصوص، بشرط أن يكون على فهم السلف ومن تبعهم بإحسان.

الثالثة عشرة: أن دعوتهم مُسايرة للفطرة السليمة والعقل الصحيح.

دعوة أهل السُّنَّة والجماعة مسايرة للفطرة السليمة التي فطر الله الخلق عليها، والأخذ بيد العقل الصحيح؛ فليس في قواعد وأصول هذه الدعوة ما يصادم الفطرة السليمة أو يناقض العقل الصحيح.

قال تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا ۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٣٠].

قال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسيره: «أمر تعالى بالإخلاص له في جميع الأحوال وإقامة دينه؛ فقال: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ﴾ أي: انصبه ووجِّهه إلى الدين الذي هو الإسلام والإيمان والإحسان؛ بأن تتوجّه بقلبك وقصدك وبدنك إلى إقامة شرائع الدين الظاهرة؛ كالصلاة والزكاة والصوم والحج ونحوها. وشرائعه الباطنة؛ كالمحبة والخوف والرجاء والإنابة، والإحسان في الشرائع الظاهرة والباطنة؛ بأن تعبد الله فيها كأنك تراه؛ فإن لم تكن تراه فإنه يراك. وخص الله إقامة الوجه؛ لأنَّ إقبال الوجه تبع لإقبال القلب، ويترتّب على الأمرين سَعْيُ البدن؛ ولهذا قال: ﴿حَنِيفًا﴾ أي: مقبلًا على الله في ذلك، معرضًا عما سواه.

وهذا الأمر الذي أمرناك به هو ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾، ووضع في عقولهم حسنها واستقباح غيرها؛ فإن جميع أحكام الشرع الظاهرة والباطنة قد وضع الله في قلوب الخلق كلهم الميل إليها؛ فوضع في قلوبهم محبة الحق وإيثار الحق، وهذا حقيقة الفطرة. ومن

خرج عن هذا الأصل؛ فلعارض عرض لفطرته أفسدها؛ كما قال النبي ﷺ: «**كل مولود يُولَد على الفطرة؛ فأبواه يهوّدانه، أو ينصّرانه، أو يمجّسانه**»(١).

﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾؛ أي: لا أحد يبدّل خلق الله؛ فيجعل المخلوق على غير الوضع الذي وضعه الله، ﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي أمرنا به ﴿ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾؛ أي: الطريق المستقيم الموصِّل إلى الله وإلى كرامته؛ فإن من أقام وجهه للدين حنيفًا؛ فإنه سالك الصراط المستقيم في جميع شرائعه وطرقه، ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾؛ فلا يتعرفون الدين القيم، وإن عرفوه لم يسلكوه»(٢).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تعليقه على قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ «أي: لا يأمر بما هو فاحشة في العقول والفطر»(٣). فأوامر الشرع كلها موافقة للفطرة السليمة والعقل الصحيح.

فأهل السُّنَّة والجماعة يؤمنون بأن الإنسان مولود على الفطرة؛ وفقًا لقوله ﷺ: «**كل مولود يُولَد على الفطرة**»، وإن الفطرة هي دين الإسلام الذي جاء به محمد رسول الله ﷺ، وهذه الفطرة مُرجحة للحق على الباطل والهدى على الضلال؛ فإذا عُرض عليها الحق أحبته ومالت إليه؛ قال ﷺ فيما يروي عن ربه: «**خَلقْتُ عبادي حنفاء فاجتالتهم الشياطين**»(٤)، وقال ﷺ: «**فأبواه يهوّدانه أو ينصّرانه أو يمجّسانه**».

والحجة على الخلق تقوم بإرسال الرسل لا بالفطرة؛ قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقال سبحانه:

---

(١) رواه البخاري (١٣٨٥).
(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٦٤١).
(٣) «مدارج السالكين» (١/ ٢٤٩).
(٤) رواه مسلم (٢٨٦٥).

﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]؛ فلا تكليف بناء على الفطرة؛ قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر: ٧].

وحينما نقرر أن الإسلام هو الفطرة لا يقتضي هذا خلق علم ضروري في نفس العبد يجعله عالمًا بالعقيدة وبالأحكام الشرعية؛ بل يُولد العبد ولا علم لديه بشيء، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا﴾ [النحل: ٧٨].

ولهذا قرر أهل السُّنَّة والجماعة أن تفاصيل الإيمان بالله وعبادته وأسمائه إنما تُعلم بالنقل لا بالفطرة، ومعنى خلق المولود على الفطرة هو: «أن الطفل خُلق سليمًا من الكُفر على الميثاق الذي أخذه الله على ذُرّية آدم حين أخرجهم من صلبه»(١).

والتربية الفاسدة هي التي تصرف الإنسان عن فطرته السليمة؛ كما قال ﷺ: «**فأبواه ينصّرانه أو يهوّدانه أو يمجّسانه**».

وبالنسبة للكلام عن العقل: فأهل السُّنَّة والجماعة السلفيون وسط في استعمال العقل بين الذين ألّهوه وبين الذين عطّلوه، لم يهملوا العقل أو يعطلوا وظيفته، وفي الوقت نفسه لم يُؤلهوا العقل، ويخوضوا به في باب الغيبيات وأحكام الدين(٢).

ويقررون أن الدليل العقلي الصحيح دليل معتبر؛ فهو قسيم الدليل السمعي، وأن العقل الصحيح الخالي من الشبهات والشهوات لا يعارض النقل الصحيح الصريح.

---

(١) «مجموعة الرسائل الكبرى» (٢/ ٣٣٣، ٣٣٤).

(٢) يطلق العقل على أحد أربعة معان: الغريزة التي جعلها الله في الإنسان، والعلوم الضرورية التي يشترك فيها جميع العقلاء، والعلوم النظرية التي تحصل بالنظر والاستدلال، والعمل بالعلم.

قال شيخ الإسلام رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل ما يدل عليه الكتاب والسُّنّة فإنه موافق لصريح المعقول، وأن العقل الصريح لا يخالف النقل الصحيح، ولكن كثيرًا من الناس يغلطون إما في هذا وإما في هذا؛ فمن عرف قول الرسول ومراده به؛ كان عارفًا بالأدلة الشرعية، وليس في المعقول ما يخالف المنقول»(١).

وقرروا أيضًا أن عمل العقل هو الفهم عن الله ورسوله ﷺ، ثم بعد ذلك التسليم لما دلت عليه نصوص الوحي؛ قال البربهاري: «اعلم رحمك الله أن الدين إنما جاء من قبل الله ﷻ، لم يوضع على عقول الرجال وآرائهم»(٢).

وقالوا: لا عبرة بالأقيسة العقلية في مقابل النصوص المنزلة من عند الله كتابًا وسُنّة؛ قال البربهاري: «إنه ليس في السُّنَّة قياس، ولا تضرب لها الأمثال، ولا تتبع فيها الأهواء؛ بل التصديق بآثار رسول الله ﷺ بلا كيف ولا شرح، ولا يقال: لم؟ ولا كيف؟»(٣).

ولا عبرة أيضًا للعقل فيما يتعلق بالله؛ لأنَّ الإيمان بالله من باب الإيمان بالغيب، وعلى هذا فمعرفة العقل محدودة؛ قال البربهاري: «والفكرة في الله بدعة؛ لقول رسول الله ﷺ: «**تفكروا في خلق الله، ولا تفكروا في الله؛ فإن الفكر في الربّ تقدح الشك في القلب**»»(٤).

وعلى هذا؛ فيحرم التكلم في باب الدين بمجرد العقل؛ بل يجب الوقوف مع النص حيث دار، والسكوت عما سكت عنه؛ فليس كل ما قبله العقل يقال به؛ قال ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «يا أيها الناس، من علم شيئًا

---

(١) «الفتاوى» (١٢/ ٨١).
(٢) «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص: ٢٢).
(٣) «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص: ٢٤).
(٤) «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص: ٣٢).

فليقل به، ومن لم يعلم فليقل: الله أعلم؛ فإن من العلم أن يقول لما لا يعلم: الله أعلم»[١].

وقال أبو علي الحسين بن الفضل البجلي لما سئل عن الاستواء: «أنا لا أعرف من أنباء الغيب إلا مقدار ما كشف لنا»[٢].

ومما يؤيد هذا: أن العقول متفاوتة المدارك؛ فلا يمكن الرجوع إليها في أمور العقائد؛ فبأي عقل يوزن الكتاب والسُّنّة؟!!

فلا حكم للعقل بعد أن جاء الشرع.

وإن تحكيم العقل من أعظم أسباب البدع في الدين؛ قال البربهاري رَحِمَهُ اللَّهُ عن أسباب البدع: «وحملوا قدرة الرب وآياته وأحكامه وأمره ونهيه على عقولهم وآرائهم؛ فما وافق عقولهم قبلوه وما خالف عقولهم ردوه؛ فصار الإسلام غريبًا والسُّنّة غريبة وأهل السُّنَّة غرباء في جوف ديارهم»[٣]؛ وعليه فلا حكم إلا للشرع.

والميزان في صحّة المعقولات هي موافقة الكتاب والسُّنّة؛ قال الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ: «وأما أهل الحق فجعلوا الكتاب والسُّنّة أمامهم، وطلبوا الدين من قبلهما، وما وقع لهم من معقولهم وخواطرهم عرضوه على الكتاب والسُّنّة؛ فإن وجدوه موافقًا لهما قبلوه وشكروا الله حيث أراهم ذلك ووفقهم عليه، وإن وجدوه مخالفًا لهم تركوا ما وقع لهم وأقبلوا على الكتاب والسُّنّة ورجعوا بالتهمة على أنفسهم»[٤].

وإن من المسائل المهمة هنا أن معرفة الله ومعرفة الرسل وجبت بالسمع دون العقل، وأن الحجة تقوم على العباد بالشرع لا بالعقل أو

---

(١) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص: ٥٨).
(٢) «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» (ص: ١٩).
(٣) «شرح السُّنَّة» للبربهاري (ص: ٤١).
(٤) «الحجة في بيان المحجة» (٢/ ٢٢٤).

الفطرة؛ قال اللالكائي: «فدلّ على أن معرفة الله والرسل بالسمع؛ كما أخبر الله ﷻ، وهذا مذهب أهل السُّنَّة والجماعة»[١].

وإدراك العقل في أمور الدين إدراك إجمالي عام لا إدراك تفصيلي تام؛ قال ابن القيم رحمه الله: «غاية العقل أن يدرك بالإجمال حسن ما أتى الشرع بتفضيله أو قبحه؛ فيدركه العقل جملة، ويأتي الشرع بتفصيله، وهذا كما أن العقل يدرك حسن العدل، وأما كون هذا الفعل المعين عدلًا أو ظلمًا فهذا مما يعجز العقل عن إدراكه في كل فعل وعقد»[٢].

وهذه الخصيصة العظيمة تميّز بها أتباع السلف الصالح دون بقية الفِرق والطوائف، وما ذاك إلا لأنه منهج يقوم على الاتباع والاقتداء والاهتداء بهدى الله ورسوله ﷺ وما عليه السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم، وأما مناهج الفرق الضالة التي لم تهتد بهذا الهدى؛ فما هي إلا أوهام وتخرصات تُعمي الفطرة وتُحير العقول.

فدعوة أهل السُّنَّة والجماعة ترجع الناس إلى ما أودع الله في نفوسهم من الفطرة، والتمييز بين الخير والشر والنافع والضار؛ فيخلعون الباطل تحت أقدامهم، ويديرون للبدع والشركيات ظهورهم[٣].

الرابعة عشرة: أنهم يُحذِّرون المسلمين من الدخول في الفتن، ويأمرونهم بالبعد عنها.

أخبر الله تعالى أنه سيبتلي العباد ويختبرهم؛ ليظهر من يطيع الله ويعتصم بكتابه، ممن ينقلب على عقبيه؛ قال تعالى: ﴿وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّىٰ نَعْلَمَ ٱلْمُجَٰهِدِينَ مِنكُمْ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَنَبْلُوَاْ أَخْبَارَكُمْ﴾ [محمد: ٣١].

---

(١) «شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة» (١/ ١٩٦).

(٢) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ١١٧).

(٣) يُنظر في الكلام عن الفطرة والعقل كتاب «تعريف الخلف بمنهج السلف»، للشيخ إبراهيم البريكان رحمه الله؛ فمنه استفدت ما ذكرته هنا مختصرًا بتصرف وإضافة.

وأمر عند حدوث الفتن بالاعتصام بكتابه؛ فقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران: ١٠٣].

وكذلك النبي ﷺ حذر أُمّته من الولوج في الفتن، وأخبر أن المسلم كلما ابتعد عن الفتن كان أسلم لدينه ونفسه؛ فعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «**ستكون فتنٌ، القاعد فيها خيرٌ مِن القائم، والقائم فيها خيرٌ مِن الماشي، والماشي فيها خيرٌ مِن السّاعِي، ومَن يُشْرِف لها تَسْتَشْرِفه ـ أي: تهلكه ـ ومَن وَجد ملجًا أو معاذًا فَلْيعُذ به**»[(١)]. رواه البخاري.

وقوله عليه الصلاة والسلام: «**مَن وجد ملجأ أو معاذًا فليعذ به**» يوضّحه زيادة ثبتت في الحديث نفسه؛ وذلك في صحيح مسلم: أن النبي ﷺ قال: «**أَلا فإذا نَزلت أو وقَعت ـ الفتنة ـ؛ فمَن كان له إبلٌ فَلْيلْحَق بإبلِه، ومَن كانت له غَنمٌ فَلْيلحق بغنمِه، ومَن كانت له أرض فَلْيلحق بأرضه**». قال رجل: يَا رَسُولَ الله، أَرَأَيْتَ مَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ إِبِلٌ وَلَا غَنَمٌ وَلَا أَرْضٌ؟ قال: «**يَعمد إلى سيفه، فَيدق على حدّه بحجر، ثم لِينج إن استطاع النجاء. اللَّهُمَّ هل بلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هل بلَّغْتُ، اللَّهُمَّ هل بلَّغْتُ**»[(٢)] كررها ثلاثًا، صَلَوَاتُ اللهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ.

وقد ثبت عنه ﷺ في التحذير من الخوض في الفتن والدخول في غِمارها والاستشراف لها أحاديث عديدة، يوصي فيها عليه الصلاة والسلام أن يكون العباد: «**أحلاس البيوت**»[(٣)]، وأن يكون: «**عبد الله المقتول وليس القاتل**»[(٤)]، وأن يكون: «**خير ابنَيْ آدم**»[(٥)]؛ في أحاديث

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٨١)، ومسلم (٢٨٨٦).
(٢) أخرجه مسلم (٢٨٨٧).
(٣) أخرجه أبو داود (٤٢٦٢)، وصححه الألباني.
(٤) أخرجه أحمد (٢١٠٦٤)، وصححه الألباني في الإرواء (٢٤٥١).
(٥) أخرجه أبو داود (٤٢٥٩)، وصححه الألباني.

عديدة عن رسول الله ﷺ يحذِّر فيها أمته من الاستشراف للفتن، والبروز لها، والخوض في غمارها؛ لأنها هلكة وضرر على العبد في دنياه وأخراه، ولا يحمدُ صاحبها العاقبة؛ بل يجني على نفسه وعلى غيره[١].

وأخبر عليه الصلاة والسلام أن السعيد من جُنِّب الفتن، وسلم له دينه؛ قال المقداد بن الأسود رضي الله عنه قال النبي ﷺ: «**إن السعيد لمن جُنِّب الفتن**»[٢].

وقد أخبر النبي ﷺ بوقوع الفتن، وبيّن المخرج منها؛ فلم يترك أمّته دون بيانٍ شافٍ؛ قال العرباض بن سارية رضي الله عنه: قال النبي ﷺ: «**إنه من يعش منكم بعدي فسيرى اختلافًا كثيرًا؛ فعليكم بسُنّتي وسُنّة الخلفاء المهديين الراشدين، تمسّكوا بها، وعضّوا عليها بالنواجذ، وإياكم ومحدثات الأمور؛ فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة**»[٣].

قال الإمام مالك رحمه الله إمام دار الهجرة مبيّنًا طريق النجاة من جميع المهالك: «السُّنّة سفينة نوح؛ فمن ركبها نجا، ومن تركها هلك وغرق»[٤].

ومما أوصى به النبي ﷺ زمن الفتن لزوم الجماعة وعدم مفارقتها؛ قال النبي ﷺ: «**عليكم بالجماعة، وإياكم والفُرْقة**»[٥]، وقال ﷺ مبيّنًا ثمرة التمسُّك بالجماعة: «**يد الله مع الجماعة**»[٦]، وقال ﷺ في عاقبة ترك الجماعة: «**لا تختلفوا؛ فإن من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا**»[٧].

---

(١) «مقالات في الفتن» للشيخ عبد الرزاق البدر.
(٢) أخرجه أبو داود (٤٢٦٣)، وصححه الألباني.
(٣) أخرجه أحمد (١٧١٤٤)، والترمذي (٢٦٧٦)، وصححه الألباني.
(٤) «تاريخ دمشق» لابن عساكر (١٤/ ٩).
(٥) أخرجه الترمذي (٢١٦٥)، وصحّحه الألباني.
(٦) أخرجه الترمذي (٢١٦٦)، وصحّحه الألباني.
(٧) أخرجه البخاري (٢٤١٠).

ومما أوصى به السلف زمن الفتن والمتغيرات التمسك بالأصول والمحكمات، وترك الخوض في الفتن والمشتبهات؛ قال الإمام أحمد رَحِمَهُ اللَّهُ: «الإمساك في الفتنة سُنّة ماضية واجب لزومها؛ فإن ابتليت فقدم نفسك دون دينك، ولا تُعِنْ على فتنة بيد ولا لسان، ولكن اكفف يدك ولسانك»(١).

واعلم أن الفتنة يُفتضح بها خلق كثير؛ فاحذر أن تكون من دعاتها؛ قال الآجري رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الشريعة»: «إن الفتنة يفتضح عندها خلق كثير»(٢).

وقال ابن بطة العكبري في الإبانة عن بعض آثار الفتن: «هذه الفتن والأهواء قد فضحت خلقًا كثيرًا»(٣).

ومن شأن الفتن أنها تضع الداخلين فيها، وترفع المجانبين لها؛ قال عون بن عبد الله: «كان مسلم بن يسار عند الناس أرفع من الحسن ـ أي: البصري ـ؛ فلما وقعت الفتنة ـ فتنة ابن الأشعث ـ خفّ مسلم فيها، وأبطأ عنها الحسن ـ أي: تأخر واعتزل الفتنة ـ؛ فأما مسلم فإنه اتضع ـ أي: عند الناس ـ وأما الحسن فإنه ارتفع»(٤).

ولما انتهت الفتنة ندم مسلم بن يسار، وكان يقول لأبي قلابة: «يا أبا قلابة، إني أحمد الله إليك أني لم أرم بسهم، ولم أضرب فيها بسيف». قال له أبو قلابة: «فكيف بمن رآك واقفًا في الصف فقال: هذا مسلم بن يسار، والله ما وقف هذا الموقف إلا وهو على الحق؟!»، قال أبو قلابة: «فبكى وبكى، حتى تمنيت أني لم أكن قلت له شيئًا»(٥).

---

(١) «طبقات الحنابلة» (١/ ٥٨).
(٢) «الآجري في الشريعة» (١/ ٣٩٣).
(٣) ابن بطة في «الإبانة» (٢/ ٥٩٦).
(٤) أخرجه ابن أبي شيبة (١١/ ١٢٨).
(٥) «الطبقات الكبرى» (٧/ ١٤٠)، «سير أعلام النبلاء» (٤/ ٥١٣).

فأهل السُّنَّة والجماعة يرحمون الخلق، ويحذرونهم من الدخول في الفتن؛ بخلاف سبيل أهل الزيغ والهوى الذين يزجّون الأمة والناس في مهالك الفتن والثورات، أسأل الله أن يعيذنا من الفتن ما ظهر منها وما بطن.

الخامسة عشرة: الاهتمام بأمور المسلمين الدينية والدنيوية، ونصرة قضاياهم: وفق الكتاب والسُّنّة وفهم سلف الأمة، ووفق توجيه العلماء الربانيين.

أهل السُّنَّة والجماعة يهتمّون بجميع أمور المسلمين الدينية والدنيوية، العلمية والعملية؛ امتثالًا لقول النبي ﷺ: «**المؤمن للمؤمن كالبنيان يشدّ بعضه بعضًا**»؛ وَشَبَّكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ[(١)].

وقوله ﷺ: «**المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يكذبه، ولا يحقره، التقوى هاهنا ـ ويشير إلى صدره ثلاث مرات ـ بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم؛ كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه**»[(٢)].

قال الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث» مبيِّنًا اهتمام أهل السُّنَّة بأمور المسلمين وعدم التقليل من شأنها: «ويرون المسارعة إلى أداء الصلوات وإقامتها في أوائل الأوقات أفضل من تأخيرها إلى آخر الأوقات... والرحمة على الفقراء والمساكين والأيتام، والاهتمام بأمور المسلمين...»[(٣)].

والاهتمام بأمور المسلمين ونصرة قضاياهم مضبوط بضوابط شرعية

---

(١) تقدم.
(٢) أخرجه البخاري (٦٠٦٥)، ومسلم (٢٥٦٤).
(٣) «عقيدة السلف» (ص: ٣٧).

عند أهل السُّنَّة والجماعة من جهة المفهوم والأحكام والأولويات والآداب.

ومما ينبغي أن يُعلم: أن أهل السُّنَّة والجماعة منصورون بالحجة والبيان في كل زمان ومكان، ولهذا كان من ألقابهم الطائفة المنصورة، منصورة بالحجة والبيان في كل زمان ومكان، وأما النصر بالقوة والسلاح فهذا يكون في وقت دون وقت، وفي مكان دون مكان، بحسب قيامهم بأسباب النصر الحسي المادي.

من ضوابط التناصر بين المسلمين:

التناصر بين المسلمين في الدنيا مضبوط بضوابط شرعية تميّز بها أهل السُّنَّة والجماعة عن بقية الطوائف والأحزاب والجماعات؛ **فمن هذه الضوابط التالي:**

* **أولًا: أن نصرتهم لقضايا المسلمين مبنيّة على الكتاب والسُّنّة وفهم سلف الأمة**، مضبوطة بالنصوص الشرعية، وبكلام أهل العلم الراسخين السائرين على منهاج السلف في العقيدة والعمل. فأهل السُّنَّة والجماعة لا ينطلقون في نصرة قضايا المسلمين من منطلق سياسي أو تنظيم حزبي أو فكر حركي أو مقصد دنيوي ـ كما هو الواقع من الأحزاب الإسلامية والجماعات الدعوية ـ، بل ينطلقون من النصوص الشرعية، ووفق كلام العلماء الراسخين الذين عُرفوا بالسُّنّة واتباع منهج السلف وعدم الخروج عنه؛ فالنصرة عندهم لله وبالله وعلى منهج رسول الله ﷺ.

* **ثانيًا: يراعون العهود والمواثيق**؛ فلا ينقضون العهود والمواثيق، ولا يغدرون أو يخونون كحال أهل البدع والأهواء؛ قال تعالى: ﴿وَإِنِ ٱسْتَنصَرُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ فَعَلَيْكُمُ ٱلنَّصْرُ إِلَّا عَلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَٰقٌ ۗ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الأنفال: ٧٢]، وقال ﷺ: «**ذمة المسلمين واحدة يسعى بها**

أدناهم؛ فمن أخفر مسلمًا فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين، لا يقبل الله منه صرفًا ولا عدلًا»[١].

ولأن نقض العهود والمواثيق من أسباب هزيمة المسلمين لا من أسباب نصرهم؛ فالله تعالى ينصر بالعدل والأمانة لا بالظلم والخيانة، وسيرة النبي ﷺ والصحابة في الوفاء بالعهود والمواثيق معلومة غير خافية؛ قال ابن عباس رضي الله عنه: «ما نقض قوم العهد إلا أُديل عليهم العدو»[٢].

* **ثالثًا: يراعون المصالح والمفاسد، وخير الخيرين وشرّ الشرين، وحال الأمة قوة وضعفًا.** والذي له حق النظر في هذه المسائل هم الولاة من العلماء والحكام، ولا يجوز الافتئات عليهم؛ فإنه من واجباتهم لا من واجبات عموم الناس أو الدعاة والجماعات والأحزاب.

ومن طريقة أهل السُّنَّة والجماعة زمن الفتن والمتغيرات أنهم يُحذّرون الجماعات والأحزاب من العجلة والتهور، وإلقاء الأمة في مواطن الهلكة والنزاع والقتال، أو الخروج عن جماعة المسلمين، ومنازعة الأمر أهله؛ لمقاصد حزبية أو سياسية أو تَكَسُّبية أو نحو ذلك.

وقد رأينا في هذا العصر أن كثيرًا من الجماعات والأحزاب تتكسّب على ظهور المسلمين الضعاف باسم الجهاد ونصرة المظلوم!!

* **رابعًا: لا يُعينون المسلمين حال ظلمهم وتعديهم على بعض؛** بل ينهونهم عن ذلك، ويأمرونهم بالإصلاح والكفّ عن الفتن والخلاف.

* **خامسًا: لا يحصرون أو يقصرون هموم الأمة ونصرة المسلمين على جانب من جوانب الدين أو الحياة، ويُهملون ما سواه؛** كحال الجماعات والأحزاب الذين يقصرون هموم المسلمين على مواجهة

---

(١) أخرجه البخاري (٧٣٠٠)، واللفظ له، ومسلم (١٣٧٠).
(٢) «الموطأ» (٢/ ٤٤٩).

الحكام، أو الجدل حول المناصب الحكومية والأموال السلطانية، ولا يتطرقون لأمور التوحيد والعقيدة الصحيحة أو العبادات والأخلاق، لا من قريب ولا من بعيد.

وهؤلاء في الحقيقة عند الميزان الصحيح مُضيّعون لحقوق الأمة لا مطالبون بها أو مناصرون لها؛ بل حقيقتهم أنهم مُتفنّنون في التكسُّب من جراحات الأمة بشعارات براقة وعبارات رنانة!!

أما أهل السُّنَّة والجماعة فيهتمون بأمور المسلمين الدينية والدنيوية، ويجعلون الدين هو الأهم والأساس؛ لأنَّ المسلمين إذا تناصروا في صلاح أمورهم الدينية أصلح الله أمورهم الدنيوية وليس العكس، وإذا أهمل المسلمون التناصر فيما بينهم على صلاح دينهم وأقبلوا على الدنيا وتركوا الآخرة؛ فسد عليهم دينهم ودنياهم؛ كما هو معلوم من التاريخ والواقع.

ومجمل طريقة أهل السُّنَّة والجماعة في حمل هموم الأمة كالتالي:

* **أولًا**: يهتمون بتصحيح منهج الأمة في مصادر التلقي لتقرير العقائد وأحكام الدين؛ لأنَّ الأمة افترقت من قرون، والمخالفون لمنهج الإسلام الصحيح اليوم كثيرون؛ فلهذا أهل السُّنَّة والجماعة يدعون المسلمين في كل زمان ومكان إلى حصر مصدر تلقي العقيدة وأحكام الدين في القرآن والسُّنّة النبوية الصحيح، لا في النظم الوضعية، والقوانين البشرية، والآراء الفاسدة المخالفة للكتاب والسُّنّة.

ويقرر أهل السُّنَّة والجماعة أن القرآن والسُّنّة النبوية الصحيحة لا الضعيفة هما الأصل والمنطلق في إثبات العقائد والأحكام، وأنواع التعاملات مع الناس، وجميع شؤون الحياة.

كما أنهم يدعون إلى لزوم فهم الصحابة للقرآن والسُّنّة، وعدم مخالفتهم في الفهم والعمل، ويُحذرون من التقليد المذموم، ومن تقديم

أقوال الرجال على النصوص الشرعية، ومن التعصب والتحزب المذموم بكل صوره وأشكاله.

* **ثانيًا**: يهتمون بتصحيح عقائد الناس، وتربية الأمة على الإسلام الصافي من شوائب الشرك والبدع والمحدثات؛ فيدعون إلى أصول الإيمان الستة والتوحيد، وإخلاص الدين لله تعالى، والتحذير من جميع صور الشرك؛ كالاستغاثة والاستعاذة بالغائبين أو الأموات وطلب الحاجات منهم، أو صرف نوع من أنواع العبادات لهم أو لغيرهم؛ لأنَّ العبادة حق خالص لله تعالى.

* **ثالثًا**: يهتمون بتحقيق الاتباع للرسول ﷺ، وتقديم قوله وهديه على كل قول وهدي، ويحذرون من جميع البدع والمحدثات التي نسبت إلى الإسلام زورًا وبهتانًا.

فأهل السُّنَّة والجماعة يدعون الأمة إلى أن تتقرب إلى الله بالأمور المشروعة لا الممنوعة، وببناء العبادات على الاتباع لا الابتداع؛ لأنَّ العمل لا يقبل إلا إذا كان خالصًا صوابًا على السُّنَّة.

* **رابعًا**: يهتمون بدعوة الأمة لتعظيم شعائر الإسلام والقيام بها، وبجميع الواجبات الشرعية، وترك الفواحش والمنكرات وجميع المحرمات، ولهذا يعظمون أركان الإسلام وأصوله العظام، ويتميزون عن الكفار وعموم المخالفين لهدي الإسلام.

* **خامسًا**: يهتمون بتزكية النفوس ومكارم الأخلاق، ومحاسن الآداب، والقيام على الضعفة والمساكين، ونصرة المظلوم، ومساعدة المسلمين بكل أنواع المساعدات حسب القدرة والحال.

* **سادسًا**: يهتمون بإرشاد الأمة إلى ما ينفعها في الدنيا، ويصلح شؤونها، وينظم أحوالها، ويقوّم سياستها الداخلية والخارجية، ويقوي اقتصادها، ويحقق لها العزة والظهور والغلبة والمحافظة على مكتسباتها.

كل هذا وغيره مما تحتاجه الأمة؛ فإن أهل السُّنَّة يهتمون به، ويرشدون إليه؛ كما أرشد إليه القرآن والسُّنّة.

وقد ألف العلامة ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ رسالة نافعة بعنوان: «الدلائل القرآنية في أن العلوم النافعة العصرية داخلة في الدين الإسلامي»، وذكر فيها أن كل علم فيه منفعة للأمة؛ فإن الإسلام يحثّ عليه، ولا يمنع منه؛ سواء من العلوم الماضية، أو التي استجدّتْ في هذا العصر، أو التي ستستجدّ وتأتي مستقبلًا.

ومن الرسائل المختصرة التي فيها بيان محاسن الدين، وحسن منهجه في صلاح أمور الدين والدنيا رسالة ابن سعدي أيضًا: «الدرة المختصرة في محاسن الدين الإسلامي».

ومن الرسائل المختصرة رسالة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي: «الإسلام دين كامل».

قال فيها الشيخ محمد الأمين الشنقيطي رَحِمَهُ اللَّهُ: «قال الله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، ذلك اليوم يوم عرفة، وهو يوم الجمعة في حجة الوداع، نزلت هذه الآية الكريمة والنبي ﷺ واقف بعرفات عشية ذلك اليوم، وعاش ﷺ بعد نزولها إحدى وثمانين ليلة.

وقد صرّح الله تعالى في هذه الآية الكريمة أنه أكمل لنا ديننا فلا ينقصه أبدًا، ولا يحتاج إلى زيادة أبدًا، ولذلك ختم الأنبياء بنبينا، عليهم صلوات الله وسلامه جميعًا، وصرَّح فيها أيضًا بأنه رضي لنا الإسلام دينًا فلا يَسْخَطه أبدًا، ولذا صرّح بأنه لا يقبل غَيره من أحد، قال: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِى ٱلْءَاخِرَةِ مِنَ ٱلْخَٰسِرِينَ﴾ [آل عمران: ٨٥]، ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَٰمُ﴾ [آل عمران: ١٩]. وفي إكمال الدين وبيان جميع أحكامهِ كل نِعَم الدارين، ولذا قال: ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾.

وهذه الآية الكريمة نصٌّ صريح في أن دينَ الإسلام لم يترك شيئًا يحتاج إليه الخلق في الدنيا ولا في الآخرة إلا أوضحه وبيَّنه كائنًا ما كان. **وسنضرب لذلك المثل ببيان عشر مسائل عظام عليها مدار الدنيا من المسائل التي تهم العالم في الدارين**، وفي البعض تنبيه لطيف على الكل: (**الأولى**: التوحيد، **الثانية**: الوعظ، **الثالثة**: الفرق بين العمل الصالح وغيره، **الرابعة**: تحكيم غير الشرع الكريم، **الخامسة**: أحوال الاجتماع بين المجتمع، **السادسة**: الاقتصاد، **السابعة**: السياسة، **الثامنة**: مشكلة تسليط الكفار على المسلمين، **التاسعة**: مشكلة ضعف المسلمين عن مقاومة الكفار في العَدَدِ والعُدَدِ، **العاشرة**: مشكلة اختلاف القلوب بين المجتمع. ونوضح علاج تلك المشاكل من القرآن، وهذه إشارة خاطفة إلى بيان جميع ذلك بالقرآن تنبيهًا به على غيره)»[1].

ثم شرحها واحدة واحدة على سبيل الإجمال.

وقال: «**وبالجملة فالمصالح البشرية التي بها نظام الدنيا راجعة إلى ثلاثة أنواع**:

الأول: **دَرْءُ المفاسد**، المعروف عند أهل الأصول بالضروريات. وحاصله: دفع الضرر عن الستة التي ذكرنا قبل، أعني: (الدين، والنفس، والعقل، والنسب، والعِرْض، والمال).

الثاني: **جلب المصالح**، المعروف عند أهل الأصول بالحاجيَّات، ومن فروعه: البيوع ـ على القول بذلك ـ، والإجارات، وعامَّة المصالح المتبَادَلة بين أفراد المجتمع على الوجه الشرعي.

الثالث: **التحلِّي بمكارم الأخلاق والجري على محاسن العادات**، المعروف عند أهل الأصول بالتحسينات والتتميمات. ومن فروعه: خصال الفطْرةِ؛ كإعفاء اللحية وقص الشارب... إلخ. ومن فروعه

(١) «الإسلام دين كامل» (ص: ١)

أيضًا: تحريم المستقذرات ووجوب الإنفاق على الأقارب الفقراء.

وكل هذه المصالح لا يمكن شيءٌ أشد محافظة عليها بالطرق الحكيمة السليمة من دين الإسلام: ﴿الٓر ۚ كِتَٰبٌ أُحۡكِمَتۡ ءَايَٰتُهُۥ ثُمَّ فُصِّلَتۡ مِن لَّدُنۡ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾ [هود: ١]»[(١)].

ومما يجب أن يُعلَم: أن جهود أهل السُّنَّة في نصرة قضايا المسلمين، وصلاح أحوالهم مشهودة ومعلومة في كل زمان، وأن أهل البدع والأهواء يحاولون قلب الحقائق. وعليه، فلا يُعتدّ بكلام أهل البدع والأهواء في لمز منهج أهل السُّنَّة والجماعة ودعاته بالنقص أو عدم الاهتمام بأمور المسلمين.

فهذه ضوابط مهمة على سبيل الإجمال في نصرة قضايا المسلمين ينبغي مراعاتها وعدم إهمالها.

خلاصة الكلام عن خصائص الدعوة السلفية:

إن الدعوة السلفية دعوة أهل السُّنَّة والجماعة موافقة للكتاب والسُّنّة، والفطرة السليمة، والعقل الصحيح، وما عليه الصحابة ومن تبعهم بإحسان من أئمة الهدى والعلماء المجددين في الأمة، الذين لهم قدم صدق فيها؛ كالأئمة الأربعة، وشيخ الإسلام ابن تيمية، وابن القيم، والإمام المصلح محمد بن عبد الوهاب وغيرهم كثير، ولله الحمد.

وأهل السُّنَّة والجماعة فيهم أهل المناقب المأثورة والفضائل المذكورة.

قال شيخ الإسلام معدِّدًا بعض مزايا أهل السُّنَّة والجماعة، وذاكرًا بعض خصالهم الحميدة في العقيدة الواسطية: «وفيهم الصديقون، والشهداء، والصالحون؛ ومنهم أعلام الهدى، ومصابيح الدجى، أولو

(١) «الإسلام دين كامل» (ص: ٢٦).

المناقب المأثورة، والفضائل المذكورة؛ وفيهم الأبدال؛ وفيهم أئمة الدين، الذين أجمع المسلمون على هدايتهم ودرايتهم، وهم الطائفة المنصورة الذين قال فيهم النبي ﷺ: «**لا تزال طائفة من أمتي على الحق منصورة، لا يضرهم من خالفهم، ولا من خذلهم؛ حتى تقوم الساعة**»؛ نسأل الله أن يجعلنا منهم، وألا يزيغ قلوبنا بعد إذ هدانا، وأن يهب لنا من لدنه رحمة إنه هو الوهاب. والله أعلم»[١].

وقال أيضًا عنهم: «وكل ما يقولونه ويفعلونه من هذا وغيره فإنما هم فيه مُتَّبِعون للكتاب والسُّنّة، وطريقتهم هي دين الإسلام الذي بعث الله به محمدًا ﷺ؛ لكن لما أخبر النبي ﷺ أن أمته «**ستفترق على ثلاث وسبعين فرقة؛ كلها في النار، إلا واحدة؛ وهي الجماعة**». وفي حديث عنه أنه قال: «**هم من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي**»: صار المتمسِّكون بالإسلام المحض الخالص عن الشوب هم أهل السُّنَّة والجماعة»[٢].

قوله: «وفيهم الأبدال»؛ أي: العلماء الزهاد، سُمُّوا بذلك؛ لأنه كلما مات أحد منهم أبدله الله بآخر.

وأهل السُّنَّة والجماعة بهذه الأصول العظيمة، والخصائص الشريفة، والخصال الحميدة غرباء بين سائر الفِرق والطوائف والجماعات، وعموم المنحرفين في أبواب العلم والعمل.

قال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «وكيف لا تكون فرقة واحدة قليلة جدًّا غريبة بين اثنتين وسبعين فرقة ذات أتباع ورئاسات...»[٣].

وهذه الغربة بينها النبي ﷺ بقوله: «**بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ؛ فطوبى للغرباء**»[٤][٥].

---

(١) «خاتمة العقيدة الواسطية».
(٢) «خاتمة العقيدة الواسطية».
(٣) «مدارج السالكين» (٣/ ١٨٨).
(٤) أخرجه مسلم (١٤٥).
(٥) انظر شرح ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ لهذا الحديث، وجمعه لرواياته؛ فمنه استفدت.

وخرجه الإمام أحمد وابن ماجه من حديث ابن مسعود بزيادة في آخره؛ وهي: «قيل: يا رسول الله! ومن الغرباء؟ قال: **النُّزَّاع مِن القبائل**»(١).

وخرجه أبو بكر الآجري بلفظ: «قيل: ومَن هم يا رسول الله؟ قال: **الذين يصلحون إذا فسد الناس**»(٢).

وخرجه غيره بلفظ: «**الذين يفرّون بدينهم من الفتن**»(٣).

وخرجه الترمذي من حديث كثير بن عبد الله المزني، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ: «**إنّ الدين بدأ غريبًا، وسيرجع غريبًا؛ فطوبى للغرباء الذين يصلحون ما أفسد الناس من سُنّتي**»(٤).

قال الأوزاعي رَحِمَهُ اللَّهُ في قوله ﷺ: «**بدأ الإسلام غريبًا، وسيعود غريبًا كما بدأ**»: «أما إنه ما يذهب الإسلام، ولكن يذهب أهل السُّنَّة، حتى ما يبقى في البلد منهم إلا رجل واحد»(٥).

قال ابن رجب رَحِمَهُ اللَّهُ: «ولهذا المعنى يوجد في كلام السلف كثيرًا مدح السُّنَّة، ووصفها بالغربة، ووصف أهلها بالقلّة؛ فكان الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ يقول لأصحابه: «يا أهل السُّنَّة! ترفّقوا رحمكم الله؛ فإنكم من أقلّ الناس».

وقال يونس بن عبيد رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس شيء أغرب من السُّنَّة، وأغرب منها من يَعرفها».

وروي عنه أنه قال: «أصبح من إذا عُرِّف السُّنَّة فعَرفها غريبًا، وأغرب منه من يَعرِفها».

---

(١) أخرجه أحمد (٣٧٨٤)، وابن ماجه (٣٩٨٨).
(٢) أخرجه أحمد (١٦٦٩٠)، وصحّحه الألباني في «الصحيحة» (١٢٧٣).
(٣) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١٥١٣).
(٤) أخرجه الترمذي (٢٦٣٠).
(٥) «أحاديث في الفتن والحوادث» (ص: ١٠١).

وقال سفيان الثوري رَحِمَهُ اللَّهُ: «استوصوا بأهل السُّنَّة؛ فإنهم غرباء».

ومراد هؤلاء الأئمة بالسُّنّة: طريقة النبي ﷺ التي كان عليها هو وأصحابه السالمة من الشبهات والشهوات».

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «وهؤلاء الغرباء قسمان: أحدهما: من يُصلح نفسه عند فساد الناس، والثاني: من يُصلح ما أفسد الناس، وهو أعلى القسمين، وهو أفضلهما »[١].

وقال ابن القيم رَحِمَهُ اللَّهُ: «ومن صفات هؤلاء الغرباء الذين غبطهم النبي ﷺ: التمسُّك بالسُّنّة إذا رَغِب عنها الناس، وترك ما أحدثوه وإن كان هو المعروف عندهم، وتجريد التوحيد وإن أنكر ذلك أكثر الناس، وترك الانتساب إلى أحد غير الله ورسوله، لا شيخ ولا طريقة ولا مذهب ولا طائفة؛ بل هؤلاء الغرباء منتسبون إلى الله بالعبودية له وحده، وإلى رسوله بالاتّباع لما جاء به وحده، وهؤلاء هم القابضون على الجمر حقًّا، وأكثرُ الناس بل كلهم لائمٌ لهم؛ فلغُربتهم بين هذا الخلق يعدّونهم أهلَ شذوذٍ وبدعةٍ ومفارقةٍ للسواد الأعظم... ولهذا جُعل للمسلم الصادق في هذا الوقت إذا تمسّك بدينه أجر خمسين من الصحابة؛ ففي سنن أبي داود والترمذي من حديث أبي ثعلبة الخشني، قال: سألت رسول الله عن هذه الآية: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ عَلَيۡكُمۡ أَنفُسَكُمۡۖ لَا يَضُرُّكُم مَّن ضَلَّ إِذَا ٱهۡتَدَيۡتُمۡۚ﴾ [المائدة: ١٠٥] فقال: «**بل ائتمروا بالمعروف وتناهوا عن المنكر، حتى إذا رأيت شحًّا مطاعًا، وهوى متَّبعًا، ودنيا مؤثرة، وإعجاب كل ذي رأي برأيه؛ فعليك بخاصّة نفسك، ودع عنك العوام؛ فإن من ورائكم أيام الصبر، الصبر فيهن مثل قبض على الجمر، للعامل فيهنّ أجر خمسين رجلًا يعملون مثل عمله**. قلت: يا رسول الله، أجر خمسين منهم؟ قال: **أجر خمسين منكم**»[٢].

---

(١) «كشف الكربة في وصف حال أهل الغربة» لابن رجب (ص: ٤ ـ ١٢).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٠٥٨)، وابن حبان (٣٨٥).

وهذا الأجر العظيم إنما هو لغربته بين الناس، والتمسك بالسُّنّة بين ظلمات أهوائهم وآرائهم.

فإذا أراد المؤمن الذي قد رزقه الله بصيرةً في دينه، وفقهًا في سُنّة رسوله، وفهمًا في كتابه، وأراه ما الناس فيه من الأهواء والبدع والضلالات، وتنكّبهم عن الصراط المستقيم الذي كان عليه رسول الله وأصحابه؛ فإذا أراد أن يسلك هذا الصراط؛ فليوطِّنْ نفسه على قدح الجهّال وأهل البدع فيه، وطعنهم عليه وازدرائهم به، وتنفير الناس عنه، وتحذيرهم منه؛ كما كان سلفهم من الكفّار يفعلون مع متبوعه وإمامه؛ فأما إن دعاهم إلى ذلك وقدح فيما هم عليه؛ فهنالك تقوم قيامتهم، ويبغون له الغوائل، وينصبون له الحبائل، ويجلبون عليه بخيل كبيرهم ورجله.

فهو غريب في دينه لفساد أديانهم، غريب في تمسُّكه بالسُّنّة لتمسُّكهم بالبدع، غريب في اعتقاده لفساد عقائدهم، غريب في صلاته لسوء صلاتهم، غريب في طريقه لضلال وفساد طرقهم، غريب في نِسْبته لمخالفة نسبهم، غريب في معاشرته لهم؛ لأنه يعاشرهم على ما لا تهوى أنفسهم.

وبالجملة فهو غريب في أمور دنياه وآخرته، لا يجد من العامة مساعدًا ولا معينًا؛ فهو عالم بين جُهّال، صاحب سُنّة بين أهل بدع، داعٍ إلى الله ورسوله بين دُعاة إلى الأهواء والبدع، آمرٌ بالمعروف ناهٍ عن المنكر، بين قوم المعروف لديهم منكر والمنكر معروف»[(١)].

فيستفاد مما سبق: أن الحقّ لا يعرف بالكثرة؛ قال تعالى: ﴿وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦].

---

(١) «مدارج السالكين» (٣/ ٢٠٠).

وجاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «**لما أُسْرِي بالنبي ﷺ، جعل يمر بالنبي والنبيين معهما القوم، والنبي والنبيين معهما الرهط، والنبي والنبيين ليس معهما أحد، حتى مرّ بسواد عظيم. قلت: من هؤلاء؟ قيل: موسى وقومه...**»[(١)].

فالمسلم مأمور بالاستقامة على الصراط المستقيم، لا بالبحث عن النتائج والثمرات؛ فهي إن حصلت له حمِد الله على ذلك، وإلا فقد بلّغ، وأدّى ما عليه.

قال تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطْغَوْاْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [هود: ١١٢].

(١) أخرجه الترمذي (٢٤٤٦)، والنسائي في «الكبرى» (٧٥٦٠)، وصححه الألباني.

الفصل الثامن

منزلة التربية والأخلاق في الدعوة السلفية(١)

الدعوة السَّلَفية دعوة تربية وتزكية وأخلاق، دعوة تربية على أحسن العقائد والأعمال، وأكمل الأخلاق والآداب، تدعو إلى كل ما يصلح القلوب والأعمال والأخلاق، وتحذِّر من كل ما يفسد القلوب والأعمال والأخلاق؛ لأنها دعوة قائمة على الاتباع للوحيين: الكتاب والسُّنّة وتعظيمهما، والتسليم لهما، وقبول كل ما فيهما، وعلى عدم تقديم أي هدي أو رأي على هدي النبي ﷺ وحكمه، ومن كان منهجه كذلك فقد هدي لأحسن العقائد والعبادات وأكمل الأخلاق والآداب، وضُمِنت له السعادة والهداية، ونُفِيت عنه الشقاوة والضلالة، قال تعالى: ﴿فَمَنِ ٱتَّبَعَ هُدَاىَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ﴾ [طه: ١٢٣].

لهذا وغيره اهتم دعاة الدعوة السلفية أهل السُّنَّة والجماعة بتزكية النفوس والتربية والأخلاق، وحققوها علمًا وعملًا ودعوة.

---

(١) **المراد بالأخلاق**: الأوصاف الظاهرة والباطنة التي يجب أن يتصف بها العبد فيما بَيْنه وبين الله تعالى، وفيما بَيْنه وبين الناس؛ كالإخلاص والصدق، وسلامة الصدر، وعفّة اللسان، وسائر الأخلاق الحميدة التي جاء ذِكْرها في الكتاب والسُّنّة، وكان عليها سَلَفنا الصالح. وترك الأخلاق السيئة؛ كالعُجْب والرياء، وحب الشُّهْرة والتصدُّر، والاستعلاء على الخلق بحق أو بغير حق، وكالظلم والبَغْي، والغلّ والحسد، وسائر الأخلاق السيئة المتعلّقة بالقلوب واللسان والجوارح. وأما التربية: فهي تربية النفس على دين الإسلام علمًا وعملًا، وحملها على مقتضى الكتاب والسُّنّة، وما كان عليه السَّلَف الصالح من العقيدة والعبادة والأخلاق.

*** والأسباب التي دعت أهل السُّنَّة والجماعة إلى الاهتمام بالتربية والأخلاق كثيرة منها التالي:**

• **أولًا: أَنَّهَما جُزْءٌ مِنَ الدِّينِ، ومن شُعَب الإيمان العظيمة.** فبكمالهما وتحقيقهما يكمل إيمان العبد، ويتمّ إسلامه، وفي الخلل بهما يضعف إيمان العبد وينقص. ومن مزايا أهل السُّنَّة والجماعة قبول كل ما جاء في الكتاب والسُّنّة؛ فهم يَقبلونه ويُعظّمونه، ويَعملون به، ويدعون إليه، ومن ذلك التزكية والتربية والأخلاق؛ قال النبي ﷺ: «**أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا**»(١).

فالتربية والأخلاق دليلا كمال الإيمان؛ ولهذا قيل: الأخلاق الظاهرة عنوان الأخلاق الباطنة.

• **ثانيًا: أنهما من مقاصد بعثة النبي ﷺ**؛ قال النبي ﷺ مبينًا مقصد بعثته وخلاصة رسالته: «**إنما بُعثت لأتمِّم مكارم الأخلاق**»(٢). وأَمرٌ بُعِث النبي ﷺ من أجله؛ فإنه يدلّ على علّو مكانته، وعِظم منزلته في الدين بلا ريب.

• **ثالثًا: أن الله تعالى رَتَّبَ على الأخلاق الحسنة فضائل كثيرة؛ كدخول الجنة، والنجاة من النار.** وقد سُئل النبي ﷺ عن أكثر ما يُدخل الناس الجنة؛ فقال: «**تقوى الله وحسن الخلق**»(٣). وقال النبي ﷺ: «**ما من شيء أثقل في ميزان المؤمن يوم القيامة من خلق حسن**»(٤). فلأجل نيل هذه الفضائل العظيمة والخيرات الكثيرة ـ وأعظمها تحقيق العبودية التي خلقنا الله لأجلها ـ اهتمّ أهل السُّنَّة والجماعة بجانب التزكية والتربية والأخلاق.

---

(١) رواه أبو داود (٤٦٨٢)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٦٨٢).
(٢) أخرجه الحاكم (٢/ ٦١٣).
(٣) أخرجه الترمذي (٢٠٠٤)، وحسّنه الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١٧٢٣).
(٤) أخرجه الترمذي (٢٠٠٢)، وصحّحه الألباني في «صحيح الجامع» (٥٣٩٠).

• **رابعًا: أنهما دليلان على انتفاع المرء بعلمه الذي تعلمه.** قال الحسن البصري مبينًا حال السَّلف في طلب العلم: «كان الرجل يطلب العلم؛ فلا يلبث أن يُرى ذلك في تخشُّعه وهديه ولسانه ويده»[(١)]. وهكذا ينبغي أن يكون طلاب الْعِلْم؛ بأن يظْهَر أثر العلم على قلوبهم وأعمالهم وأخلاقهم، وأن يتميزوا عن عامة الناس، وذلك بالعمل بالعلم الذي حَصّلوه.

قال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ مُوصيًا طلبة العلم: «والواجب أن يكون طلبة الحديث أكمل الناس أدبًا، وأشد الخلق تواضعًا، وأعظمهم نزاهة وتديُّنًا، وأقلهم طيشًا وغضبًا؛ لدوام قرع أسماعهم بالأخبار المشتملة على محاسن أخلاق رسول الله ﷺ وآدابه، وسيرة السلف الأخيار من أهل بيته وأصحابه، وطرائق المحدثين، ومآثر الماضين؛ فيأخذوا بأجملها وأحسنها، ويصدفوا عن أرذلها وأدونها»[(٢)].

وقال أيضًا رَحِمَهُ اللَّهُ: «ينبغي لطالب الحديث أن يتميز في عامة أموره عن طرائق القوم؛ باستعمال آثار رسول الله ﷺ ما أمكنه، وتوظيف السُّنن على نفسه؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]»[(٣)].

• **خامسًا: أن التزكية والتربية والأخلاق دليل على كمال الاتباع لمنهج السلف الصالح؛** لأنَّ الاتباع الصحيح لمنهج الرسول ﷺ والصحابة رضي الله عنهم يورث زكاة النفس، وطهارة القلب، والأعمال الصالحة، والأخلاق الفاضلة. وضعف الاتباع لمنهج السلف في العقيدة والعمل يُورِث ضعف هذه الخصال الحميدة في النفس ولا بد.

---

(١) «سنن الدارمي» (١/ ٨٩ رقم ٣٩١).
(٢) «الجامع لآداب الراوي والسامع» (١/ ٧٨).
(٣) المصدر السابق (١/ ١٤٢).

وطالب العلم المُتّبع لمنهج السلف يجب عليه أن يتحلى بالعبادة والأخلاق والآداب التي كان عليها الرسول ﷺ وسلفنا الصالح، وألا يكتفي بالانتساب إليهم دون تحقيق الاتباع لهم في العلم والعمل.

ولنعلم بأن سلفنا الصالح كانوا يتعلمون الأدب قبل الطلب؛ كما تواتر ذلك عنهم؛ قال عبد الله بن المبارك عن منهج السلف في طلب العلم: «طلبت الأدب ثلاثين سنة، وطلبت العلم عشرين سنة، وكانوا يطلبون الأدب ثم العلم»(١).

وكان السلف أيضًا يهتمون بعلم الأدب كاهتمامهم ببقية العلوم الشرعية، لم يكونوا مقللين من شأنه؛ قال محمد بن سيرين: «كانوا يتعلمون الهدي كما يتعلمون العلم»(٢).

وكان العلماء عبر القرون يفتتحون دروسهم بقراءة كتب أدب الطلب، قبل البدء في شرح المتون العلمية.

لقد ضرب السلف لنا أروع الأمثلة في العبادة والأخلاق؛ فينبغي لأتباع الدعوة السلفية أن يتأسوا بهدي سلفهم الصالح، وألا يجفوا عن منهجهم في العبادة والتزكية والأخلاق.

• **سادسًا: أن الأخلاق الحسنة من أكبر العوامل في نشر الدعوة السلفية، والأخلاق السيئة من أكبر معاول هدمها والصدّ عن الحق.**

قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ عن مكانة حسن الخلق وأثره في الدعوة إلى الله: «ومِنْ أجَلِّ فِوائِده ـ أي: حسن الخلق ـ: أنه يحبِّب صاحبه للقريب والبعيد، ويجعل العدوَّ صديقًا، والبعيد قريبًا، وبه يتمكَّن الداعي إلى الله والمعلّم للخير في دعوته، ويجمع الخلق إليه بقلوبٍ راغبة، وقَبولٍ واستعداد، لوجود السبب وانتفاء المانع: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ

(١) «غاية النهاية في طبقات القراء» لابن الجزري (١/ ٤٤٦).
(٢) «الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع» للخطيب البغدادي (١/ ٧٩).

﴿لَهُمْ وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّوا۟ مِنْ حَوْلِكَ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. . .

وبالخُلقِ الحسن، وطمأنينة القلب وراحته، يتمكن من معرفة العلوم التي سعى لإدراكها، والمعارف التي يُفكر في تحصيلها، وبه يتمكن المناظر والمخاصم من إبداء حجته، وفهم حجّة صاحبه، ويسترشد بذلك إلى الصواب قولًا وعملًا، وكما أنه سبب لهذين الأمرين في نفسه؛ فهو من أقوى الدواعي لحصولهما لمن خاصمه أو ناظره: «**إن الله يعطي على الرفق ما لا يعطي على العنف**»(١). وبالخلق الحسن يسلم العبد من مضارّ العجلة والطيش؛ لرزانته وصبره لكل ما يمكن من الاحتمالات، وتجنُّب ما يخشى ضرره. . . وإنَّ حسن الخلق ليدعو إلى صفة الإنصاف؛ فإن صاحب الخلق الحسن يسلم غالبًا من الانتصار لنفسه، والتعصب لقوله؛ لأنَّ الانتصار للنفس والتعصب لها يحمل على الاعتساف وعدم الإنصاف»(٢).

هذه بعض ثمرات الأخلاق الحسنة. وأما الأخلاق السيئة فهي لا تُثْمِرُ خيرًا، ومتى ما اتّصف بها طالب العلم أو الداعية، صار معول هدم للدعوة السلفية، لا معول خير وبناء؛ لأنه بأخلاقه السيئة يُنَفِّرُ ولا يُرَغِّب، ويهدم ولا يبني، ويفرق ولا يجمع.

قال محمد جمال الدين القاسمي رَحِمَهُ اللَّهُ: «العلم آلة تديرها الأخلاق؛ فإذا كانت أخلاقه فاسدة؛ كان علمه كالسيف في يد المجنون يضرّ به ولا ينفع»(٣).

وقد صدق رَحِمَهُ اللَّهُ؛ فكم مِن طالب علم كان علمه كالسيف بيد المجنون يضرّ به ولا ينفع، يُحْدِثُ الفتن والفوضى في الدعوة السلفية،

---

(١) رواه مسلم (٢٥٩٣).
(٢) «الفتاوى السعدية» (ص: ٦٥٦ ـ ٦٥٨).
(٣) «جَوَامِع الآداب» (ص: ٢٩).

ويُساهم في تفريق الدعاة في الشرق والغرب، ولا يهدأ له بال ولا يستقر له قرار إلا إذا أحدث الفتن والمشاكل بين الدعاة؛ فهو يتغذّى على المشاكل والقيل والقال ولا يعيش إلا في جوّ الصراعات والمشاكل؛ فمثل هذا مِعْوَل هدم في الدعوة السلفية بسبب قلة علمه، وسوء أخلاقه، وضعف عقله، وحكمته في الدعوة إلى الله.

فهذه بعض الأسباب التي دعت أهل السُّنَّة والجماعة للاهتمام بالتزكية والتربية والأخلاق.

*** ولنعلم بأن أهل السُّنَّة والجماعة حققوا التزكية والتربية والأخلاق على الوجه الصحيح، ويتبيَّن ذلك من خلال معرفة الأمور التالية:**

• **أولًا**: من جهة اهتمامهم الكبير بتعلُّم العقيدة الصحيحة وتعليمها للناس؛ لأنَّ العقيدة الصحيحة هي أساس تزكية النفوس، وصلاح القلوب، والتربية النافعة، والأخلاق الفاضلة؛ فإذا صحّت العقيدة صحّت هذه الخصال، وإذا فسدت العقيدة؛ فسدت هذه الخصال الحميدة ولا بد.

قال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ في تفسير قول الله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ ﴿٢٤﴾ تُؤْتِىٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍۭ بِإِذْنِ رَبِّهَا﴾ [إبراهيم: ٢٤ ـ ٢٥]: «شجرة الإيمان أصلها ثابت في قلب المؤمن، علمًا واعتقادًا، وفرعها من الكلم الطيب والعمل الصالح والأخلاق المرضية، والآداب الحسنة في السماء دائمًا يصعد إلى الله منه من الأعمال والأقوال التي تُخرجها شجرة الإيمان ما ينتفع به المؤمن وينفع غيره»[(١)].

• **ثانيًا**: من جهة ذكرهم خصال التزكية والتربية والأخلاق في كتب العقيدة؛ كما ذكر ذلك شيخ الإسلام أبو عثمان إسماعيل الصابوني رَحِمَهُ اللَّهُ

(١) «تفسير السعدي» (ص: ٤٢٥).

في «عقيدة السلف وأصحاب الحديث»، وأبو بكر الإسماعيلي رَحِمَهُ اللَّهُ في «اعتقاد أئمة أهل الحديث»، وقوام السُّنَّة إسماعيل ابن محمد الأصبهاني رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه «الحجة في بيان المحجة»، وشيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ في «العقيدة الواسطية» فقد ذكر كلامًا جامعًا بيّن فيه الخصال الحميدة والآداب الحسنة لأهل السُّنَّة والجماعة.

• **ثالثًا**: من جهة تخلُّصهم وسلامتهم من كل شرك يضاد التوحيد، ومن كل بدعة تضاد السُّنَّة والاتباع.

• **رابعًا**: من جهة استمدادهم معالم دينهم وإصلاحهم من الوحيين: الكتاب والسُّنّة.

• **خامسًا**: من خلال النظر في سِير أئمة هذه الدعوة، والتأمل في حياتهم العلمية والعملية؛ فإن كل من نظر لعلماء هذه الدعوة رأى الجانب العظيم من أخلاقهم وعباداتهم، وإحسانهم العظيم لسائر الناس؛ فإنهم بذلوا أوقاتهم وكل حياتهم في سبيل العلم والعمل والدعوة والإرشاد.

*** هذا، وإن من الأسباب التي ساهمت في ضعف التزكية والتربية والأخلاق في الدعوة الأمور التالية:**

• **أولًا: الجهل بمكانة التربية والأخلاق في الشرع وعند السلف**، وكذلك الجهل بصلتها بالعقيدة والتوحيد؛ فبعض الدعاة يفصل الأخلاق عن العقيدة ومنهج السلف، وهذا خطأ كبير سببه ضعف العلم.

قال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا عواقب الجهل وحرمانه من الأخلاق الفاضلة: «والجهل بالعلوم النافعة أكبر عائق وأعظم مانع من الوصول إلى الحقائق الصحيحة والأخلاق الجميلة»[1].

---

(١) «تَعْلِيم أُصُول الإيمان» (ص: ٣٤).

• **ثانيًا: ضعف الإخلاص**؛ بحيث تكون نية المرء غير صافية في التعلم؛ كأن يحب الشهرة والتصدُّر، أو المدح والثناء، وغيرهما من أمراض القلوب وآفات النفوس التي لا يسلم منها إلا القليل من الناس.

قال ابن جماعة رَحِمَهُ اللَّهُ: «حسن النية في طلب العلم بأن: يقصد به وجه الله تعالى والعمل به، وإحياء الشريعة، وتنوير قلبه وتحلية باطنه، والقرب من الله تعالى يوم القيامة، والتعرض لما أعدّ لأهله من رضوانه وعظيم فضله؛ قال سفيان الثوري: (ما عالجت شيئًا أشدّ عليّ من نيّتي)»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «واعلم أن جميع ما ذكر من فضيلة العلم والعلماء إنما هو في حق العلماء العاملين الأبرار المتقين الذي قصدوا به وجه الله الكريم، والزلفى لديه في جنات النعيم، لا من طلبه لسوء نية أو خبث طوية، أو لأغراض دنيوية: من جاه أو مال أو مكاثرة في الأتباع والطلاب»[(٢)].

• **ثالثًا: عدم الصلة بالعلماء الربانيين، وبطلاب العلم المربين**، الذين يجمعون بين التعليم والعمل، وبين الحكمة والعقل والأخلاق الحسنة في معاملة الناس.

كان من مضى من أهل العلم يحرصون على ملازمة مجالس أهل العلم المربين؛ لكي يستفيدوا من أدبهم وأخلاقهم؛ ذكر الذهبي رَحِمَهُ اللَّهُ في «السير» أنه كان يجتمع في مجلس الإمام أحمد خمسة آلاف أو يزيدون: نحو خمسمائة يكتبون، والباقون يتعلمون منه حسن الأدب والسَّمْت[(٣)].

وقال أبو بكر بن المطوعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «اختلفت إلى أبي عبد الله ثنتي

---

(١) «تذكرة السامع والمتكلم» لابن جماعة (ص: ٦٨).
(٢) «تذكرة السامع والمتكلم» (ص: ١٣).
(٣) «سير أعلام النبلاء» (١١/ ٣١٦).

عشرة سنة وهو يقرأ «المسند» على أولاده؛ فما كتبت عنه حديثًا واحدًا، إنما كنت أنظر إلى هديه وأخلاقه»[(١)].

هكذا هدي سلفنا الصالح الحرص على مجالس العلماء المربين، والتعلم من أدبهم وأخلاقهم.

• **رابعًا: أخذ العلم عن غير أهله**؛ كتلقي العلم عمن لم يعرف بالتلقي عن أهله، أو لم يتأدّب بآداب السلف، أو ممن لا يعمل بمقتضى علمه، ويمتثل الأخلاق الفاضلة سلوكًا واقعًا في الحياة.

قال ابن جماعة رَحِمَهُ اللَّهُ موصيًا طلاب العلم: «ينبغي للطالب أن يقدم النظر، ويستخير الله فيمن يأخذ العلم عنه، ويكتسب حسن الأخلاق والآداب منه، وليكن إن أمكن ممن كَمُلَتْ أهليته وتحققت شفقته، وظهرت مروءته، وعُرِفَتْ عفته، واشتهرت صيانته، وكان أحسن تعليمًا وأجود تفهيمًا، ولا يرغب الطالب في زيادة علم مع نقص في ورع، أو دين أو عدم خلق جميل؛ فقد روي عن كثير من السلف قولهم: «إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذون دينكم»[(٢)]»[(٣)].

وقال الخطيب البغدادي رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا السبيل الصحيح في تحصيل العلم: «ينبغي للمتعلم أن يقصد من الفقهاء من اشْتُهِرَ بالديانة، وعُرِفَ بالستر والصيانة، قد رَسَمَ نفسه بآداب العلم من استعمال الصبر والحلم، والتواضع للطالبين، والرفق بالمتعلمين ولين الجانب ومُدَارَاة الصاحب وقول الحق، والنصيحة للخلق وغير ذلك من الأوصاف الحميدة».

وقال ابن جماعة رَحِمَهُ اللَّهُ مُبَيِّنًا أثر التلقي عن أهل العلم العاملين بعلمهم والمتأدبين بآدابه: «إذا سَبَرْتَ أحوال السلف والخلف لم تجد النفع يحصل غالبًا والفلاح يدرك طالبًا، إلا إذا كان للشيخ من التقوى

---

(١) المرجع السابق نفسه.
(٢) صحيح مسلم (١/ ١٤).
(٣) «تذكرة السامع والمتكلم» (ص: ٨٦).

نصيب وافر، وعلى شفقته ونصحه للطلبة دليل ظاهر، وكذلك إذا اعتبرت المصنّفات وجدت الانتفاع بتصنيف الأتقى والأزهد أوفر، والفلاح بالاشتغال به أكثر»[١].

• **خامسًا: عدم العمل بالعلم**. وهذا كثير؛ لأنَّ امتثال الأخلاق الفاضلة ليس بالأمر الهيّن.

قال الحسن البصري رَحِمَهُ اللَّهُ مبينًا أن العلم لا ينفع إلا إذا أورث العمل: «تعلموا ما شئتم أن تعلموا؛ فلن يجازيكم الله على العلم حتى تعملوا؛ فإن السفهاء هِمَّتُهم الرّواية، وإن العلماء هِمَّتُهم الرّعاية»[٢].

وقال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «كل قول لا يُتَرْجَمُ بالعمل؛ فإن مآله أو مآل أكثره الفشل».

• **سادسًا: هجر دراسة كتب آداب الطلب والرقاق**؛ كـ «حِلْيَة طالب العلم»، وقراءة «الأدب المُفْرَد» للبخاري، و«رياض الصالحين» للنووي وغيرها.

• **سابعًا: ضعف التأصيل العلمي في العقيدة ومعرفة منهج السلف**. وبسبب ضعف هذا التأصيل جُرِّدَت التزكية والأخلاق من العلوم الشرعية والعقيدة على وجه الخصوص، وجُرّد التدين من دراسة الفقه لدى كثير من الدارسين.

(١) المصدر السابق (ص: ٨٧).
(٢) «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٦٩٥).

خاتمة

الدعوة السَّلَفية دعوة إصلاحية تأمر بالصلاح والإصلاح وفق الشريعة، وتنهى عن الفساد والإفساد بكل صوره وأنواعه

الدعوة السلفية ـ كما سبق بيانه ـ دعوة قائمة على الاتِّباع للكتاب والسُّنّة على فهم سلف الأمة ومن تبعهم بإحسان.

ومن المعلوم: أن الكتاب والسُّنّة فيهما الدّلالة على حقوق الله تعالى، وحقوق النفس، وحقوق الناس على أكمل وجه وأتمه، وفيهما الدّلالة على مفهوم الإصلاح ووسائله وأولوياته ومقاصده، وجميع ما يتعلق به.

والإصلاح: لفظ قرآني يُقصد به التمسُّك بهذا الكتاب العظيم، ويتمثَّلُ التمسُّكُ بكتاب الله ﷻ في اتِّباعه وتحكيمه في جميع الأمور، وتحقيق العبودية الخالصة لله تعالى، وطاعة الرسول ﷺ، وإقامة الحقِّ والعدل والإحسان، والسَّعي في البرِّ والخير، والنَّهي عن الفحشاء والمنكر، ومحاربة الباطل والظُّلم والفساد.

وعلى هذا؛ فالمصلح حقًّا: من تمسّك بكتاب الله تعالى علمًا وعملًا، واستمدّ منه منهج الإصلاح ومحاربة الفساد؛ قال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِتَٰبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ [الأعراف: ١٧٠].

قال ابن سعدي رحمه الله: «وهذه الآية وما أشبهها دلّت على أن الله بعث رسله عليهم الصلاة والسلام بالصلاح لا بالفساد، وبالمنافع

لا بالمضار، وأنهم بعثوا بصلاح الدارين؛ فكل من كان أصلح؛ كان أقرب إلى اتباعهم»[١].

وقال تعالى مبينًا كمال هذا الدين وعدم حاجته إلى الزيادة أو النقصان: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

وقد دخل في هذا الكمال كل خير وصلاح وإصلاح؛ قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره: «﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ بتمام النصر، وتكميل الشرائع الظاهرة والباطنة، الأصول والفروع، ولهذا كان الكتاب والسُّنّة كافيين كل الكفاية في أحكام الدين؛ أصوله وفروعه؛ فكل متكلّف يزعم أنه لا بد للناس في معرفة عقائدهم وأحكامهم إلى علوم غير علم الكتاب والسُّنّة، من علم الكلام وغيره؛ فهو جاهل مبطل في دعواه، قد زعم أن الدين لا يكمل إلا بما قاله ودعا إليه، وهذا من أعظم الظلم والتجهيل لله ولرسوله، ﴿وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى﴾ الظاهرة والباطنة، ﴿وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾؛ أي: اخترته واصطفيته لكم دينًا؛ كما ارتضيتكم له؛ فقوموا به شكرًا لربكم، واحمدوا الذي منّ عليكم بأفضل الأديان وأشرفها وأكملها»[٢].

وفي الآية أن دين الإسلام صالح لكل زمان ومكان وأمّة، وأنه كفيل بحلّ جميع مشكلات الأمّة في كل زمان ومكان؛ فلهذا وغيره أمر الله تعالى عباده بالاكتفاء بهذا القرآن والاستغناء به عن غيره؛ قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

---

(١) «تفسير السعدي» (ص: ٣٠٧).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٢٢٠).

وقد اكتفت الدعوة السلفية بهذا القرآن، واستغنت به عن غيره من آراء البشر؛ فحرصت على تعلّمه والعمل به والدعوة إليه، واستمدت منه منهج الإصلاح ومحاربة الفساد، وَوَزنَت به جميع دعوات الإصلاح ومحاربة الفساد وشعاراتهما.

ومن هنا يتجلى لكل منصف بأن الدعوة السلفية دعوة ربانية، ودعوة إصلاحية.

*** والذي يدل على أن الدعوة السلفية دعوة إصلاحية عدة أمور:**

• **أولًا**: أنها الدعوة الوحيدة التي تُمثل منهج الإسلام الخالي من شوائب الشرك والبدع والمحدثات، وذلك لموافقتها للقرآن والسُّنّة في العقيدة والعمل، وهذه الخصلة ليست موجودة عند سائر الفِرق والجماعات.

• **ثانيًا**: أن أتباعها أعلم الناس بهدي النبي ﷺ في الإصلاح، وأشدهم حرصًا على الاقتداء به ﷺ في جميع الأمور ـ كما سبق بيانه ـ؛ ومن كان كذلك فلا شك أنه من الصالحين المصلحين.

• **ثالثًا**: النظر في آثار الدعوة السلفية الحميدة، وفي سِير أعلامها عبر القرون، وقديمًا قيل: «من ثمارهم تعرفونهم»؛ فمن نظر إلى الآثار الحميدة والمحاسن الجميلة التي يدعو إليها دعاة السلفية في كل زمان ومكان، عَلِم أنها دعوة إصلاحية، وأنها دعوة علم وعمل لا دعوة جهل وظلام، ودعوة عدل ورحمة لا دعوة ظلم وقسوة، ودعوة أمن وأمان لا دعوة فوضى واضطراب، ودعوة هداية وسلام لا دعوة تطرف وإرهاب، ودعوة صلاح وإصلاح لا دعوة فساد وإفساد.

• **رابعًا**: محاربتها للفساد بجميع صوره وأشكاله؛ حيث تنهى الدعوة السلفية عن كل أنواع الفساد في الأرض؛ فتنهى عن إفساد عقائد المسلمين أو عباداتهم أو أخلاقهم، وتنهى عن التعدي على دماء

المسلمين أو أَمْنهم أو أموالهم أو أعراضهم، تنهى عن كل أنواع الفساد؛ امتثالًا لقول الله تعالى: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَٰحِهَا﴾ [الأعراف:٥٦]؛ أي: بعد أن أصلحها الله بإنزال الوحي على الرسل.

قال أبو بكر بن عيّاش رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «إن الله بعث محمدًا ﷺ إلى أهل الأرض وهم في فساد؛ فأصلحهم الله بمحمد ﷺ؛ فمن دعا إلى خلاف ما جاء به محمد ﷺ فهو من المفسدين في الأرض»(١).

وقال ابن القيم رَحِمَهُ ٱللَّهُ مبينًا حقيقة الفساد والإفساد في الأرض: «قال أكثر المفسرين: لا تفسدوا فيها بالمعاصي والدعاء إلى غير طاعة الله بعد إصلاح الله لها ببعث الرسل، وبيان الشريعة والدعاء إلى طاعة الله؛ فإن عبادة غير الله والدعوة إلى غيره والشرك به هو أعظم فساد في الأرض؛ بل فساد الأرض في الحقيقة إنما هو بالشرك به ومخالفة أمره؛ فالشرك والدعوة إلى غير الله وإقامة معبود غيره، ومطاع مُتّبع غير رسول الله ﷺ هو أعظم فساد في الأرض، ولا صلاح لها ولا لأهلها إلا أن يكون الله وحده هو المعبود المطاع، والدعوة له لا لغيره، والطاعة والاتباع لرسوله ليس إلا، وغيره إنما تجب طاعته إذا أمر بطاعة الرسول ﷺ؛ فإذا أمر بمعصيته وخلاف شريعته فلا سمع ولا طاعة.

ومن تدبر أحوال العالم وجد كل صلاح في الأرض فسببه توحيد الله وعبادته وطاعة رسوله، وكل شر في العالم وفتنة وبلاء وقحط وتسليط عدو وغير ذلك فسببه مخالفة رسوله، والدعوة إلى غير الله ورسوله»(٢).

فالله تعالى نهانا عن الفساد، وحذرنا من اتباع سبيل المفسدين؛ قال تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوٓا۟ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [الشعراء: ١٥١، ١٥٢].

---

(١) «تفسير ابن أبي حاتم» (٥/ ١٥٠١). (٢) «بدائع الفوائد» (٤/ ٢٦).

وأمرنا بالإصلاح؛ فقال تعالى: ﴿فَلَوْلَا كَانَ مِنَ ٱلْقُرُونِ مِن قَبْلِكُمْ أُوْلُواْ بَقِيَّةٍ يَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْفَسَادِ فِى ٱلْأَرْضِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَنجَيْنَا مِنْهُمْ ۗ وَٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مَآ أُتْرِفُواْ فِيهِ وَكَانُواْ مُجْرِمِينَ ﴿١١٦﴾ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ﴾ [هود: ١١٦، ١١٧].

قال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «**القاعدة الخامسة والأربعون: حثّ الباري سبحانه في كتابه على الصلاح والإصلاح.**

وهذه القاعدة من أهم القواعد؛ فإن القرآن يكاد يكون كله داخلًا تحتها.

فإن الله أمر بالصلاح في آيات متعددة والإصلاح، وأثنى على الصالحين والمصلحين في آيات أخر.

والصلاح: أن تكون الأمور كلها مستقيمة معتدلة آخذة سبيلها الذي سَنّه الله مقصودًا بها غايتها الحميدة، التي قصد الله إليها.

فأمر الله بالأعمال الصالحة وأثنى على الصالحين؛ لأنَّ أعمال الخير تصلح القلوب والإيمان، وتصلح الدين والدنيا والآخرة.

وضدها فساد هذه الأشياء.

وكذلك في آيات متعددة فيها الثناء على المصلحين ما أفسد الناس، والمصلحين بين الناس والتصالح فيما بين المتنازعين، وأخبر على وجه العموم أن الصلح خير.

فإصلاح الأمور الفاسدة: السعي في إزالة ما تحتوي عليه من الشرور والضرر العام والخاص.

ومن أهم أنواع الإصلاح: السعي في إصلاح أحوال المسلمين في إصلاح دينهم ودنياهم؛ كما قال شعيب عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَٰحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ﴾، [هود: ٨٨]؛ فكل ساعٍ في مصلحة دينية أو دنيوية؛ فإنه

مصلح، والله يهديه ويرشده ويسدّده، وكل ساعٍ بضد ذلك فهو مفسد، والله لا يصلح عمل المفسدين»[١].

هذه إشارة مختصرة حول مفهوم الإصلاح، ومن أين يُستمدّ منهجه[٢].

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٤٥٤).

(٢) من أراد المزيد؛ فليرجع إلى أبحاث (مؤتمر الإصلاح والتغيير) الذي عقد في دولة الكويت، ويطّلع أيضًا على (وثيقة الكويت في الإصلاح والتغيير)، وعلى المؤلفات التي أُلّفت في (بيان محاسن الدين الإسلامي)؛ كرسالة العلامة الشنقيطي «الإسلام دين كامل»، ورسالة السعدي «الدّرّة المختصرة في محاسن الدين الإسلامي»، وغيرها كثير مما ألّفه أئمة أعلام من دعاة الدعوة السلفية.

أربع قواعد مهمة في الإصلاح

*** القاعدة الأولى: القرآن الكريم قد دلّ على كل هدى وخير وصلاح وإصلاح، وحلٍّ لجميع المشكلات التي تعاني منها الأمة الإسلامية.**

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١].

وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ۝٩ وَأَنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْءَاخِرَةِ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الإسراء: ٩، ١٠].

قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ﴾: «أي: أعدل وأعلى من العقائد والأعمال والأخلاق؛ فمن اهتدى بما يدعو إليه القرآن؛ كان أكمل الناس وأقومهم وأهداهم في جميع أموره»[(١)].

وقال الشنقيطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في «أضواء البيان»: «**ومن هدي القرآن للتي هي أقوم: هديه إلى حلّ المشاكل العالمية بأقوم الطرق وأعدلها.**

ونحن دائمًا في المناسبات نُبيّن هدي القرآن العظيم إلى حلّ ثلاث مشكلات ـ هي من أعظم ما يعانيه العالم في جميع المعمورة ممن ينتمي إلى الإسلام، تنبيهًا بها على غيرها ـ:

---

(١) «القواعد الحسان» (ص: ١١٩).

المشكلة الأولى: هي ضعف المسلمين في أقطار الدنيا في العَدَدِ والعُدَد عن مقاومة الكفار.

وقد هدى القرآن العظيم إلى حلّ هذه المشكلة بأقوم الطرق وأعدلها؛ فبيّن أن علاج الضعف عن مقاومة الكفار إنما هو بصدق التوجه إلى الله تعالى وإفراده بالتعلّق، وقوة الإيمان به والتوكل عليه؛ لأن الله قوي عزيز، قاهر لكل شيء؛ فمن كان من حزبه على الحقيقة لا يمكن أن يغلبه الكفار، ولو بلغوا من القوة ما بلغوا.

فمن الأدلة المبينة لذلك: أن الكفار لما ضربوا على المسلمين ذلك الحصار العسكري العظيم في غزوة الأحزاب، المذكور في قوله تعالى: ﴿إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا ۝١٠ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١٠، ١١].

كان علاج ذلك هو ما ذكرنا؛ فانظر شدة هذا الحصار العسكري وقوة أثره في المسلمين، مع أن جميع أهل الأرض في ذلك الوقت مقاطعوهم سياسة واقتصادًا.

فإذا عرفت ذلك؛ فاعلم أن العلاج الذي قابلوا به هذا الأمر العظيم، وحلّوا به هذه المشكلة العظمى، هو ما بيّنه ﷻ في سورة الأحزاب بقوله: ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٢٢].

فهذا الإيمان الكامل وهذا التسليم العظيم لله ﷻ، ثقةً به وتوكُّلًا عليه هو سبب حل هذه المشكلة العظمى، وقد صرح القرآن بنتيجة هذا العلاج بقوله تعالى: ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا ۝٢٥ وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ

فَرِيقًا ﴿٢٦﴾ وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَئُوهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥، ٢٧].

وهذا الذي نصرهم الله به على عدوهم ما كانوا يظنّونه، ولا يحسبون أنهم يُنصرون به، وهو الملائكة والريح؛ قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَاءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا﴾ [الأحزاب: ٩].

ولما علم ﷻ من أهل بيعة الرضوان الإخلاص الكامل، ونوه عن إخلاصهم بالاسم المبهم الذي هو الموصول في قوله: ﴿لَّقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ فَعَلِمَ مَا فِي قُلُوبِهِمْ فَأَنزَلَ السَّكِينَةَ عَلَيْهِمْ وَأَثَابَهُمْ فَتْحًا قَرِيبًا﴾ [الفتح:١٨]؛ أي: من الإيمان والإخلاص؛ كان من نتائج ذلك ما ذكره الله ﷻ في قوله: ﴿وَأُخْرَىٰ لَمْ تَقْدِرُوا عَلَيْهَا قَدْ أَحَاطَ اللَّهُ بِهَا ۚ وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرًا﴾ [الفتح: ٢١].

فصرح ﷻ في هذه الآية بأنهم لم يقدروا عليها، وأن الله ﷻ أحاط بها فأقدرهم عليها، وذلك من نتائج قوة إيمانهم وشدة إخلاصهم.

المشكلة الثانية: هي تسليط الكفار على المؤمنين بالقتل والجراح وأنواع الإيذاء. مع أن المسلمين على الحق والكفار على الباطل.

وهذه المشكلة استشكلها أصحاب النبي ﷺ فأفتى الله ﷻ فيها، وبيّن السبب في ذلك بفتوى سماوية تتلى في كتابه ﷻ، وذلك أنه لما وقع ما وقع بالمسلمين يوم أحد؛ فقتل عمّ رسول الله ﷺ وابن عمّته ومُثِّل بهما، وقُتل غيرهما من المهاجرين، وقُتل سبعون رجلًا من الأنصار، وجُرح ﷺ وشُقَّت شَفَته وكُسِرت رَباعيته، وشُجّ ﷺ، استشكل المسلمون ذلك، وقالوا: كيف ينال منا المشركون، ونحن على الحق وهم على الباطل؟!

فأنزل الله قوله تعالى: ﴿أَوَلَمَّآ أَصَٰبَتْكُم مُّصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُم مِّثْلَيْهَا قُلْتُمْ أَنَّىٰ هَٰذَا ۖ قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ﴾ [آل عمران: ١٦٥].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ ۗ﴾ فيه إجمال بيّنه تعالى بقوله: ﴿وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥٓ إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَا فَشِلْتُمْ وَتَنَٰزَعْتُمْ فِى ٱلْأَمْرِ وَعَصَيْتُم مِّنۢ بَعْدِ مَآ أَرَىٰكُم مَّا تُحِبُّونَ ۚ مِنكُم مَّن يُرِيدُ ٱلدُّنْيَا . . .﴾ إلى قوله: ﴿لِيَبْتَلِيَكُمْ ۖ﴾ [آل عمران: ١٥٢].

ففي هذه الفتوى السماوية بيان واضح بأن سبب تسليط الكفار على المسلمين هو فشل المسلمين، وتنازعهم في الأمر، وعصيانهم أمره ﷺ، وإرادة بعضهم الدنيا مقدمًا لها على أمر الرسول ﷺ، ومن عرف أصل الداء عرف الدواء؛ كما لا يخفى.

المشكلة الثالثة: هي اختلاف القلوب، الذي هو أعظم الأسباب في القضاء على كيان الأمة الإسلامية، لاستلزامه الفشل، وذهاب القوة والدولة؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦]

فتفرّق المجتمع الإسلامي اليوم في أقطار الدنيا يُضمر بعضهم لبعض العداوة والبغضاء، وإن جامل بعضهم بعضًا؛ فإنه لا يخفى على أحد أنها مجاملة، وأن ما تنطوي عليه الضمائر مخالفٌ لذلك، وقد بيّن تعالى في سورة الحشر أن سبب هذا الداء الذي عمت به البلوى إنما هو ضعف العقل؛ قال تعالى: ﴿تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّىٰ ۚ﴾ [الحشر: ١٤]. ثم ذكر العلة لكون قلوبهم شتّى بقوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَّا يَعْقِلُونَ﴾ [الحشر: ١٤].

ولا شكّ أن داء ضعف العقل الذي يصيبه فيضعفه عن إدراك الحقائق، وتمييز الحق من الباطل، والنافع من الضار، والحسن من القبيح، لا دواء له إلا إنارته بنور الوحي؛ لأنَّ نور الوحي يحيا به من

كان ميتًا، ويضيء الطريق للمتمسِّك به؛ فيريه الحق حقًّا والباطل باطلًا، والنافع نافعًا والضار ضارًّا؛ قال تعالى: ﴿أَوَمَن كَانَ مَيْتًا فَأَحْيَيْنَٰهُ وَجَعَلْنَا لَهُۥ نُورًا يَمْشِى بِهِۦ فِى ٱلنَّاسِ كَمَن﴾ [الأنعام: ١٢٢].

وقال تعالى: ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟ ۚ وَٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنتُمْ أَعْدَآءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُم بِنِعْمَتِهِۦٓ إِخْوَٰنًا وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا ۗ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ ءَايَٰتِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [آل عمران: ١٠٣]»[(١)].

فهذه ثلاث مشكلات كبرى تعاني منها الأمة منذ قرون، وقد هدى القرآن الكريم إلى علاجها؛ فعلينا بتعلمه والعمل به، إن كنا صادقين في طلب الإصلاح لأنفسنا ولأمتنا.

*** القاعدة الثانية: الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم هم القدوة في منهج الإصلاح ومحاربة الفساد.**

قال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

قال سفيان بن عيينة رحمه الله مبينًا مكانة هدي الرسول ﷺ عند أهل السُّنَّة والجماعة: «إنّ رسول الله ﷺ هو الميزان الأكبر؛ فعليه تُعرض الأشياء ـ على خُلُقه وسيرته وهديه ـ، فما وافقها فهو الحقّ، وما خالفها فهو الباطل»[(٢)].

وقال ابن القيم رحمه الله مبينًا كمال هدي الرسول ﷺ في جميع الأمور، وأهمية الاستغناء بهديه عن كل هدي وطريق:

«وقد توفي رسول الله ﷺ وما طائرٌ يقلِّب جناحيه في السَّماء إلَّا ذكَر للأمَّة منه علمًا، وعلَّمهم كلَّ شيء، حتى آداب التخلِّي وآدابَ

(١) «أضواء البيان» (٣/ ٥١).

(٢) «الجامع لأخلاق الراوي» (ص: ٧٩).

الجِماع والنوم، والقيام والقعود، والأكل والشرب، والركوب والنزول، والسَّفر والإقامة، والصَّمت والكلام، والعُزلة والخلطة، والغنى والفقر، والصحة والمرض، وجميع أحكام الحياة والموت، ووَصَفَ لهم العرشَ والكرسيَّ، والملائكة والجنَّ، والنار والجنة، ويوم القيامة وما فيه حتى كأنَّه رأيُ عَين.

وعرَّفهم معبودَهم وإلَههم أتمَّ تعريف، حتى كأنَّهم يرونه ويشاهدونه بأوصاف كماله ونعوت جلاله.

وعرَّفهم الأنبياء وأمَمَهم وما جرى لهم وما جرى عليهم معهم، حتى كأنَّهم كانوا بينهم.

وعرَّفهم مِن طُرق الخير والشرِّ دقيقها وجليلها ما لَم يعرِّفه نبيٌّ لأمَّته قبله.

وعرَّفهم ﷺ من أحوال الموت وما يكون بعده في البرزخ وما يحصل فيه من النَّعيم والعذاب للروح والبدن، ما لَم يعرِّف به نبيٌّ غيرَه.

وكذلك عرَّفهم ﷺ من أدلَّة التوحيد والنبوّة والمعاد، والردّ على جميع فرق أهل الكفر والضلال، ما ليس لِمَن عرفه حاجة من بعده، اللَّهُمَّ إلَّا إلى مَن يبلِّغه إياه ويبيِّنه ويوضح منه ما خفي عليه.

وكذلك عرَّفهم ﷺ مِن مَكايد الحروب ولقاء العدوِّ وطرُق النَّصر والظَّفَر ما لو عَلِموه وعقِلُوه ورعَوْه حقَّ رعايَتِه لَم يقم لَهم عدوٌّ أبدًا.

وكذلك عرَّفهم ﷺ مِن مكايد إبليس وطرُقِه التي يأتيهم منها، وما يتحرَّزون به مِن كيده ومَكرِه، وما يدفعون به شرَّه ما لا مَزيد عليه.

وكذلك عرَّفهم ﷺ مِن أحوال نفوسِهم وأوصافِها ودسائسِها وكمائِنها ما لا حاجة لهم مَعه إلى سِواه، وكذلك عرَّفهم ﷺ مِن أمور مَعايشِهم ما لو عَلِموه وعمِلُوه لاستقامت لهم دنياهم أعظمَ استقامة.

وبالجملة، فجاءهم بخير الدنيا والآخرة برُمَّته، ولَم يُحْوِجْهُم الله إلى أحد سواه.

فكيف يُظَنُّ أنَّ شريعتَه الكاملةَ التي ما طرق العالَم شريعةٌ أكمل منها ناقصةٌ، تحتاج إلى سياسة خارجة عنها تكمِّلها، أو إلى قياس أو حقيقة أو معقول خارجٍ عنها؟! ومَن ظنَّ ذلك فهو كمَن ظنَّ أنَّ بالناس حاجةً إلى رسول آخَر بعده. وسبَبُ هذا كلِّه خفاءُ ما جاء به على مَن ظنَّ ذلك، وقلَّةُ نصيبه مِن الفَهم الذي وفَّق الله له أصحابَ نبيِّه الذين اكتفوا بما جاء به، واستغنوا به عمَّا سواه، وفتحوا به القلوبَ والبلادَ، وقالوا: هذا عهدُ نبيِّنا إلينا، وهو عهدُنا إليكم»[1].

فالرسول ﷺ بيّن لنا كل ما نحتاج إليه في باب الإصلاح وغيره، ولم يحوجنا لبيان أحد غيره؛ فواجب الأمة تعلم هدي الرسول ﷺ والعمل به والدعوة إليه.

ولنعلم بأن المنهج النبوي في الإصلاح قائم على إصلاح الأفراد أولًا؛ لأنه بصلاحهم يصلح المجتمع، وصلاحهم يكون بتربيتهم على العلوم النافعة، والأعمال الصالحة، والأخلاق الفاضلة، ثم إذا قام الناس بهذه الخطوات والأولويات، مكّن الله لهم في الأرض، وأغدق عليهم النعم؛ كما سيأتي بيانه.

فخطوات الإصلاح النبوي مبنيّة على أربعة أمور، مُرتَّبة كالتالي:

الأولى: العلم النافع.

الثانية: العمل به.

الثالثة: الدعوة إليه.

---

(١) «أعلام الموقعين» (٤/ ٣٧٥ ـ ٣٧٦).

الرابعة: الصبر والثبات على هذه الخطوات ـ العلم، والعمل، والدعوة ـ.

وهذه الخطوات الأربع بيّنها الله تعالى في سورة العصر؛ قال تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ۝١ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾ [العصر: ١ ـ ٣].

وفي قوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى بَعَثَ فِى ٱلْأُمِّيِّـۧنَ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا۟ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِهِۦ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلُ لَفِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الجمعة: ٢].

ونص عليها الإمام محمد بن عبد الوهاب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في رسالته «ثلاثة الأصول» وأدلتها.

وهذه الخطوات هي التي سلكها النبي ﷺ في إصلاح الناس كما هو معلوم من سيرته، وهي التي يجب أن يسلكها الدعاة اليوم وسائر الإصلاحيين امتثالًا لقول الله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: ٢١].

وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ [يوسف: ١٠٨].

وكل دعوة للإصلاح تخالف هدي الرسول ﷺ وأصحابه رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ؛ فهي عارية عن حقيقة الإصلاح والصلاح ومحاربة الشر والفساد.

*** القاعدة الثالثة: صلاح أحوال الأمة مربوط بأسباب شرعية بتحقيقها تكون سنن الله الكونية التي لا تتبدّل ولا تتغيّر.**

اعلم ـ وفقك الله لطاعته ـ أن المطالب العالية والمقاصد الحميدة، لا تتحقق للأمة الإسلامية، إلا بالقيام بالأسباب الشرعية التي أمر الله تعالى بها.

وقد دلّ على هذه الحقيقة عدة أدلة منها:

قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِي ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْـًٔا﴾ [النور: ٥٥].

قال الشيخ عبد الرحمٰن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره: «هذا من أوعاده الصادقة، التي شوهد تأويلها ومخبرها؛ فإنه وعد من قام بالإيمان والعمل الصالح من هذه الأمة، أن يستخلفهم في الأرض، يكونون هم الخلفاء فيها، المتصرفون في تدبيرها، وأنه يمكن لهم دينهم الذي ارتضى لهم، وهو دين الإسلام، الذي فاق الأديان كلها، ارتضاه لهذه الأمة، لفضلها وشرفها ونعمته عليها، بأن يتمكّنوا من إقامته، وإقامة شرائعه الظاهرة والباطنة؛ في أنفسهم وفي غيرهم، لكون غيرهم من أهل الأديان وسائر الكفار مغلوبين ذليلين، وأنه يبدّلهم من بعد خوفهم الذي كان الواحد منهم لا يتمكن من إظهار دينه، وما هو عليه إلا بأذى كثير من الكفار، وكون جماعة المسلمين قليلين جدًّا بالنسبة إلى غيرهم، وقد رماهم أهل الأرض عن قوس واحدة، وبغوا لهم الغوائل.

فوعدهم الله هذه الأمور وقت نزول الآية، وهي لم تشاهد الاستخلاف في الأرض والتمكين فيها، والتمكين من إقامة الدين الإسلامي، والأمن التام، بحيث يعبدون الله ولا يشركون به شيئًا، ولا يخافون أحدًا إلا الله؛ فقام صدر هذه الأمة، من الإيمان والعمل الصالح بما يفوقون على غيرهم؛ فمكنهم من البلاد والعباد، وفتحت مشارق الأرض ومغاربها، وحصل الأمن التام والتمكين التام؛ فهذا من آيات الله العجيبة الباهرة، ولا يزال الأمر إلى قيام الساعة، مهما قاموا بالإيمان والعمل الصالح؛ فلا بد أن يوجد ما وعدهم الله، وإنما يسلط عليهم الكفار والمنافقين، ويديلهم في بعض الأحيان، بسبب إخلال المسلمين

بالإيمان والعمل الصالح»[١].

وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن تَنصُرُواْ ٱللَّهَ يَنصُرۡكُمۡ وَيُثَبِّتۡ أَقۡدَامَكُمۡ﴾ [محمد: ٧].

قال ابن سعدي في تفسيره: «فهذا وعد من كريم صادق الوعد أن الذي ينصره بالأقوال والأفعال سينصره مولاه، وييسِّر له أسباب النصر من الثبات وغيره»[٢].

• **وقوله تعالى**: ﴿وَلَيَنصُرَنَّ ٱللَّهُ مَن يَنصُرُهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ۝٤٠ ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمۡ فِي ٱلۡأَرۡضِ أَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُاْ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُواْ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَنَهَوۡاْ عَنِ ٱلۡمُنكَرِۗ وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾ [الحج: ٤٠، ٤١].

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «ففي هاتين الآيتين الكريمتين وعدَ اللهُ بالنصر من ينصرُه وعدًا مؤكدًا بمؤكدات لفظية ومَعنوية، أما المؤكدات اللفظية فهي القسمُ المقدَّرُ؛ لأنَّ التقديرَ: واللهِ لينصرنَّ اللهُ مَنْ ينصرُهُ، وكذلك اللامُ والنونُ في ﴿وَلَيَنصُرَنَّ﴾ كلاهُما يفيدُ التوكيدَ، وأمَّا التوكيدُ المعنويُّ ففي قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ فهو سبحانه قَويٌّ لا يضْعُفُ، وعزيزٌ لا يُذَلُّ، وكلُّ قوةٍ وعزّةٍ تُضَادُّهُ ستكونُ ذُلًّا وضعفًا، وفي قولِه: ﴿وَلِلَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلۡأُمُورِ﴾ تثبيتٌ للمؤمِنِ عندما يسْتَبعِدُ النصر في نَظَره لِبُعد أسبابِه عندَه؛ فإنَّ عواقبَ الأمورِ لله وحْدَهُ يغَيِّر سبحانَه ما شاءَ حَسْبَ ما تَقْتَضِيه حكمَتُه.

وفي هاتين الآيتين بيانُ الأوْصافِ التي يُستحقُّ بها النصرُ، وهي أوصافٌ يَتَحَلَّى بها المؤمنُ بعدَ التمكين في الأرضِ؛ فلا يُغْرِيه هذا التمكينُ بالأشَرِ والْبَطرِ والعلوِّ والفسادِ، وإنما يَزيدُه قوةً في دين الله وتَمسُّكًا به.

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٥٧٣).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٧٨٥).

الوصفُ الأول: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [الحج: ٤١]، والتمكينُ في الأرض لا يكونُ إلّا بعْدَ تحقيق عبادةِ الله وحْدَه؛ كما قال تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ كَمَا ٱسْتَخْلَفَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ ٱلَّذِى ٱرْتَضَىٰ لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّنۢ بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِى لَا يُشْرِكُونَ بِى شَيْـًٔا﴾ [النور: ٥٥].

فإذا قام العبدُ بعبادَةِ الله مخلصًا له في أقْوَالِه وأفعالِه وإرادَتِه لا يريدُ بها إلا وجه الله والدار الآخرة، ولا يريد بها جاهًا ولا ثناءً من الناسِ ولا مالًا ولا شيئًا من الدُّنيا، واستمَرَّ على هذِه العبادة المخْلصة في السَّرّاء والضَّرّاءِ والشِّدّةِ والرَّخاءِ، مكَّنَ الله له في الأرض.

إذَنْ، فالتمكينُ في الأرضَ يستلزمُ وصفًا سابقًا عليه، وهو عبادةُ اللهِ وحْدَه لا شريكَ له.

وبعد التمكين والإخلاص يَكُونُ:

الوصفُ الثاني: وهو إقامةُ الصلاةِ بأن يؤدِّيَ الصلاة على الوجهِ المطلوب منه قائمًا بشروطِها وأركانِها وواجباتِها. وتمامُ ذلك القيامُ بمُسْتَحَبَّاتِها؛ فيحسنُ الطُّهورَ، ويقيمُ الركوعَ والسجودَ والقيامَ والقعودَ، ويحافظُ على الوقتِ وعلى الجمعةِ والجماعاتِ، ويحافظُ على الخشوعِ وهو حضورُ القلبِ وسكونُ الجوارح؛ فإنَّ الخشوعَ رُوحُ الصلاةِ ولُبُّها، والصلاةُ بدونِ خشوعٍ كالجسمِ بدون روحٍ. وعن عمار بن ياسرٍ رضي الله عنه قال: سمعتُ النبيَّ ﷺ يقولُ: «**إن الرجل لينصرف وما كتب له إلا عشر صلاته تسعها ثمنها سبعها سدسها خمسها ربعها ثلثها نصفها**»[(١)]. رواه أبو داود والنسائي.

الوصفُ الثالث: إيتاءُ الزكاةِ ﴿وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ بأن يعْطوُهَا إلى

(١) رواه أبو داود (٧٩٦)، وحسّنه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٧٩٦).

مستحقِّيها طيِّبةً بها نفوسُهم كاملةً بدونِ نقصٍ، يبتغُون بذلك فضلًا من الله ورضوانًا؛ فيُزكُّون بذلك أنفسَهُم ويطهِّرون أموالَهم، وينفعونَ إخوانهم من الفقراءِ والمساكينِ وغيرهم من ذوي الحاجات.

الوصفُ الرابعُ: الأمر بالمعروفِ ﴿وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ﴾، والمعروفُ: كلُّ ما أمرَ اللهُ به ورسولُه من واجباتٍ ومستحبّات ـ؛ يأمرون بذلك إحياءً لشريعةِ اللهِ، وإصلاحًا لعباده، واستجلابًا لرحمتِهِ ورضوانِهِ؛ فالمؤمنُ للمؤمنِ كالبنيان يشدُّ بعضُه بعضًا؛ فكما أنَّ المؤمنَ يحبُّ لنفسِهِ أَنْ يكونَ قائمًا بطاعَةِ ربِّه؛ فكذلك يجبُ أن يحبَّ لإخوانِه من القيام بِطاعةِ الله ما يحبُّ لنفسه، والأمرُ بالمعروفِ عن إيمانٍ وتصديقٍ يستلزمُ أن يكونَ الآمرُ قائمًا بما يأمرُ به؛ لأنه يأمرُ به عن إيمانٍ واقتناعٍ بفائدتِهِ وثمراتِهِ العاجلة والآجلةِ.

الوصفُ الخامسُ: النَّهيُ عن المنكرِ ﴿وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾؛ والمُنْكَرُ: كلُّ ما نهى اللهُ عنه ورسولُه من كبائر الذنوبِ وصغائِرِها؛ مما يتعلقُ بالعبادةِ أو الأخلاقِ أو المعاملةِ، ينْهونَ عن ذلك كلِّه؛ صِيانةً لدينِ الله، وحمايةً لِعباده، واتّقاءً لأسْبابِ الفسادِ والعقوبةِ.

فالأمرُ بالمعروفِ والنَّهْيُ عن المنكر دعَامَتَانِ قَوِيَّتانِ لبقاءِ الأمَّةِ وعزتِها ووحْدَتِها، حتى لا تتفرَّق بها الأهواءُ، وتَشَتَّتَ بها المسالكُ، ولذلك كانَ الأمرُ بالمعروف والنهيُ عن المنكر من فرائِضِ الدين على كلِّ مسلم ومسلمةٍ مع القدرةِ؛ ﴿وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى ٱلْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴿١٠٤﴾ وَلَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ تَفَرَّقُوا۟ وَٱخْتَلَفُوا۟ مِنۢ بَعْدِ مَا جَآءَهُمُ ٱلْبَيِّنَٰتُ ۚ وَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٤، ١٠٥].

فَلَوْلا الأمرُ بالمعروفِ والنهيُ عن المنكر لتَفَرَّق الناسُ شِيعًا، وتمزَّقوا كل ممزَّق؛ كلُّ حزبٍ بما لَدَيْهِمْ فرحون، وبه فُضِّلت هذه الأمةُ على غيرها ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ

ٱلْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]. وبتركه ﴿لُعِنَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مِنۢ بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُۥدَ وَعِيسَى ٱبْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوا۟ وَّكَانُوا۟ يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا۟ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ ۚ لَبِئْسَ مَا كَانُوا۟ يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٨، ٧٩].

فهذه الأوصافُ الخمسةُ متى تحقَّقتْ، مع القيام بما أرشدَ الله إليه من الْحَزم والعزيمَةِ، وإعْدادِ القُوَّةِ الحسِّيَّة، حصل النصرُ بإذنِ الله؛ ﴿وَعْدَ ٱللَّهِ ۖ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ [الروم: ٦، ٧]. فيَحْصُلُ للأمَّةِ من نصْر الله ما لَمْ يخْطِرْ لهم على بالٍ»[(١)].

وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ وَلَٰكِن كَذَّبُوا۟ فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأعراف: ٩٦].

قال الشيخ عبد الرحمٰن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره: «لما ذكر تعالى أن المكذبين للرسل يبتلون بالضرّاء موعظة وإنذارًا، وبالسرّاء استدراجًا ومكرًا، ذكر: أن أهل القرى، لو آمنوا بقلوبهم إيمانًا صادقًا صدقته الأعمال، واستعملوا تقوى الله تعالى ظاهرًا وباطنًا بترك جميع ما حرم الله، لفتح عليهم بركات السماء والأرض؛ فأرسل السماء عليهم مدرارًا، وأنبت لهم من الأرض ما به يعيشون وتعيش بهائمهم؛ في أخصب عيش وأغزر رزق، من غير عناء ولا تعب، ولا كدٍّ ولا نَصَب؛ ولكنهم لم يؤمنوا ويتّقوا، ﴿فَأَخَذْنَٰهُم بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ بالعقوبات والبلايا ونزع البركات، وكثرة الآفات، وهي بعض جزاء أعمالهم، وإلا فلو آخذهم بجميع ما كسبوا، ما ترك عليها من دابة، ﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ [الروم: ٤١]»[(٢)].

---

(١) «مجالس رمضان» (ص: ١٤٥).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٢٩٨).

• **وقوله تعالى**: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ وَلَأَدْخَلْنَٰهُمْ جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ ﴿٦٥﴾ وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا۟ ٱلتَّوْرَىٰةَ وَٱلْإِنجِيلَ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِم مِّن رَّبِّهِمْ لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ ۚ مِّنْهُمْ أُمَّةٌ مُّقْتَصِدَةٌ ۖ وَكَثِيرٌ مِّنْهُمْ سَآءَ مَا يَعْمَلُونَ﴾ [المائدة: ٦٥، ٦٦].

قال الشيخ عبد الرحمٰن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره «فلو قاموا بهذه النعمة العظيمة التي أنزلها ربهم إليهم ـ أي: لأجلهم وللاعتناء بهم ـ ﴿لَأَكَلُوا۟ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ﴾؛ أي: لأدرّ الله عليهم الرزق، ولأمطر عليهم السماء، وأنبت لهم الأرض؛ كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الأعراف: ٩٦]»[(١)].

• **وقوله تعالى**: ﴿مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً ۖ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

قال الشيخ عبد الرحمٰن السعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسيره: «فإن الإيمان شرط في صحة الأعمال الصالحة وقبولها؛ بل لا تُسمّى أعمالًا صالحة إلا بالإيمان، والإيمان مقتضٍ لها؛ فإنه التصديق الجازم المثمر لأعمال الجوارح من الواجبات والمستحبّات؛ فمن جمع بين الإيمان والعمل الصالح ﴿فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً﴾؛ وذلك بطمأنينة قلبه، وسكون نفسه، وعدم التفاته لما يشوش عليه قلبه، ويرزقه الله رزقًا حلالًا طيبًا من حيث لا يحتسب، ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ في الآخرة ﴿أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ من أصناف اللذات؛ مما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر؛ فيؤتيه الله في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة»[(٢)].

فالآيات القرآنية دالةٌ دلالةً واضحةً على أن نصر الله للمسلمين

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٢٣٨).

(٢) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ٤٤٨).

مربوطٌ بنصرهم لدين الله ﷻ؛ وبقيامهم بالأسباب الشرعية التي أمر الله، وإذا تخلّفت الأسباب الشرعية ذهبت الآثار الحميدة.

قال تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ لَعَنَّٰهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَٰسِيَةً يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ وَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَىٰ خَآئِنَةٍ مِّنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ فَٱعْفُ عَنْهُمْ وَٱصْفَحْ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٣﴾ وَمِنَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓا۟ إِنَّا نَصَٰرَىٰٓ أَخَذْنَا مِيثَٰقَهُمْ فَنَسُوا۟ حَظًّا مِّمَّا ذُكِّرُوا۟ بِهِۦ فَأَغْرَيْنَا بَيْنَهُمُ ٱلْعَدَٰوَةَ وَٱلْبَغْضَآءَ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ وَسَوْفَ يُنَبِّئُهُمُ ٱللَّهُ بِمَا كَانُوا۟ يَصْنَعُونَ﴾ [المائدة: ١٣، ١٤].

وقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّى بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام: ١٢٩].

سئل الأعمش رحمه الله عن هذه الآية: ما سمعتهم يقولون فيها؟ قال: «سمعتهم يقولون: إذا فسد الناس أُمِّر عليهم شرارهم»(١).

ولا يمكن أن يكونوا فاسدين مع تمسُّكهم بالكتاب والسُّنّة، وما عليه السلف الصالح.

*** وكذلك السُّنَّة النبوية قد دلّت على ما دلّ عليه القرآن؛ من أن صلاح أحوال المسلمين مرتبط بأسباب شرعية، بتحقيقها يحصل التمكين في الأرض.**

قال عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أقبل علينا رسول الله ﷺ فقال: «**يا مَعشر المهاجرين خمس إذا ابْتُليتم بِهنَّ، وأَعوذ بالله أن تُدركوهُنَّ: لم تَظهر الفاحشة في قوم قط حتى يُعلنُوا بها إلا فشا فيهم الطاعون والأَوجاع التي لم تَكن مَضت في أَسلافهم الذين مَضوا، ولم يَنقصوا المكيال والميزان إلا أُخذوا بالسِّنِين وشِدَّة المَؤُونِة وَجور السلطان عليهم، ولم يَمنعوا زكاة أموالهم إلا مُنعوا القطر من السماء، ولولا البهائم لم يُمطروا، ولم يَنقضوا عهد الله وعهد رسوله إلا سلّط الله عليهم عدوًّا من غيرهم؛**

(١) «الدر المنثور» (٣/ ٣٥٨).

فأَخذوا بعض ما في أيديهم، وما لم تَحكم أَئمتهم بكتاب الله ويَتخيّروا مما أَنزل الله إلا جعل الله بأسَهم بينهم»[١].

وقال ابن عمر رضي الله عنه: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إذا تبايعتم بالعِينة، وأَخذتم أَذناب البقر، وَرَضيتم بالزرع، وتَركتم الجهاد، سلّط الله عليكم ذُلًّا لا ينزعه، حتى تَرجعوا إلى دِينِكم**»[٢].

*** وإذا رجع العباد إلى دين الله علمًا وعملًا، وكانت عقيدتهم موافقة لعقيدة السلف الصالح، أعزّهم الله وأغدق عليهم النعم، ونصرهم على الأعداء، وتحققت لهم الثمرات التالية، والمستفادة من الآيات والأحاديث السابقة وهي:**

١ ـ الفوز برضا الله تعالى.

٢ ـ حصول الأمن بجميع صوره ومعانيه.

٣ ـ سعة الرزق، ورغَد العيش.

٤ ـ تحقيق الحياة الطيبة في الدنيا والآخرة.

٥ ـ الاجتماع وائتلاف القلوب، وعدم التفرّق والاختلاف.

٦ ـ العزّة والظهور والاستخلاف في الأرض.

٧ ـ تولي الحكّام العادلين.

وهذه الثمرات بها تتحقق مطالب الشعوب الإسلامية، وقد طلبها بعض المسلمين من غير طرقها الشرعية؛ فلم تتحقق!!

ولنعلم بأن الدين الإسلامي لا خوف عليه، وإنما الخوف على أهله إذا لم يتعلموه ويعملوا به؛ قال النبي ﷺ: «**ليبلغَنّ هذا الأمر ما بَلغ الليل والنهار، ولا يَترك الله بيت مَدَر ولا وَبَر، إلا أَدخله الله هذا**

---

(١) رواه ابن ماجه (٤٠١٩)، وصحّحه الألباني.

(٢) رواه أبو داود (٣٤٦٢)، وصحّحه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣٤٦٢).

الدِّين بِعزّ عَزيز أو بذلّ ذليل، عِزًّا يعزّ الله به الإسلام، وذلًّا يذلّ به الكفر»[١].

وعَنْ ثَوْبَانَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**إنّ الله زَوَى لي الأرض؛ فرأيتُ مشارقها ومغاربها، وإن أُمّتي سيبلغ ملكها ما زُوِي لي منها، وأُعطيت الكنزين: الأحمر والأبيض، وإني سألت ربي لأُمّتي ألا يُهلِكها بِسَنَة عامّة، وألا يُسلّط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم؛ فيستبيح بيضتهم، وإنّ ربي قال: يا محمد، إني إذا قَضيْت قضاء فإنه لا يُردّ، وإني أعطيتك لأُمتك ألا أُهْلكهم بِسَنَة عامة، وألا أُسلِّط عليهم عدوًّا من سوى أنفسهم يستبيح بيضتهم، ولو اجتمع عليهم مَنْ بأقطارها ـ أو قال: من بين أقطارها ـ؛ حتى يكون بعضهم يُهلك بعضًا، ويَسبي بعضهم بعضًا**»[٢].

*** القاعدة الرابعة: ركائز استقرار المجتمعات المسلمة وسبيل عزها.**

اعلم ـ وفّقك الله لطاعته ـ أن استقرار المجتمعات المسلمة وسبيل عزّها ورفعتها، وظهور دينها، **قائم على أمرين:**

ـ الأول: طاعة الله تعالى، وطاعة رسوله ﷺ. وهذا سبق الحديث عنه في الأصل الأول والثاني من أصول الدعوة السلفية.

ـ الثاني: طاعة العلماء والحكّام المسلمين بالمعروف لا بالمعصية.

بهذين الأمرين تنتظم حياة الناس وتستقرّ مجتمعاتهم، وتتهيّأ لهم أسباب العزّة والرفعة والتمكين، وتظهر شعائر الإسلام.

ولِعظم مكانة هذين الأمرين جاء الأمر بهما في آية واحدة جامعة

---

(١) رواه ابن حبان (٦٦٩٩)، وصححه الألباني.

(٢) رواه مسلم (٢٨٨٩).

في أُسس صلاح الدين والدنيا؛ قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رَحِمَهُ اللَّهُ: «**أولو الأمر**: أصحاب الأمر وذووه، وهم الذين يأمرون الناس. **وذلك يشترك فيه أهل اليد والقدرة، وأهل العلم والكلام.**

فلهذا كان أولو الأمر صنفين: العلماء، والأمراء، فإذا صلحوا صلح الناس، وإذا فسدوا فسد الناس»[(١)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ: «وقد كان النبي ﷺ وخلفاؤه الراشدون يَسُوسُون الناس في دينهم ودنياهم، ثمّ بعد ذلك تفرّقت الأمور؛ فصار **أُمراء الحرب** يَسُوسُون الناس في أَمر الدنيا والدين الظاهر، **وشيوخ العلم** يَسُوسُون الناس فيما يَرجع إليهم من العلم والدين، وهؤلاء أولو الأمر، وتجب طاعتهم فيما يأمرون به من طاعة الله التي هم أولو أمرها»[(٢)].

فاستقرار المجتمعات وسبيل عزها مداره على هذين الأمرين: وهما من طاعة الله ورسوله ﷺ.

ـ الأمر الأول: احترام العلماء ومحبتهم، والتلقّي عنهم، والصدور عن رأيهم، وطاعتهم فيما يأمرون به من طاعة الله. وقد أمر الله بالرجوع إليهم وسؤالهم عما أشكل خاصة عند النوازل؛ قال تعالى: ﴿فَسۡـَٔلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلذِّكۡرِ إِن كُنتُمۡ لَا تَعۡلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٢].

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا﴾ [النساء: ٨٣].

قال ابن سعدي رَحِمَهُ اللَّهُ: «هذا تأديب من الله لعباده عن فعلهم هذا

---

(١) «مجموع الفتاوى» (٢٨/ ١٧٠).
(٢) المصدر السابق.

غير اللائق، وأنه ينبغي لهم إذا جاءهم أمر من الأمور المهمّة والمصالح العامة ما يتعلق بالأمن وسرور المؤمنين، أو بالخوف الذي فيه مصيبة؛ عليهم أن يتثبّتوا ولا يستعجلوا بإشاعة ذلك الخبر.

بل يردّونه إلى الرسول، وإلى أولي الأمر منهم ـ أهل الرأي والعلم والنصح والعقل والرزانة الذي يعرفون الأمور، ويعرفون المصالح وضدّها ـ؛ فإن رأوا في إذاعته مصلحة ونشاطًا للمؤمنين وسرورًا لهم وتحرُّزًا من أعدائهم فعلوا ذلك، وإن رأوا أنه ليس فيه مصلحة، أو فيه مصلحة ولكن مضرّته تزيد على مصلحته لم يذيعوه، ولهذا قال: ﴿لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسْتَنۢبِطُونَهُۥ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٨٣]؛ أي: يستخرجونه بفكرهم وآرائهم السديدة وعلومهم الرشيدة.

وفي هذا دليل لقاعدة مهمة؛ وهي: أنه إذا حصل بحث في أمر من الأمور ينبغي أن يوكل إلى من هو أهل لذلك، ويجعل إلى أهله، ولا يتقدم بين أيديهم؛ فإنه أقرب إلى الصواب، وأحرى للسلامة من الخطأ.

وفيه النهي عن العجلة والتسرُّع لنشر الأمور من حين سماعها، والأمر بالتأمل قبل الكلام، والنظر فيه هل هو مصلحة؛ فيُقْدِم عليه الإنسان أم لا فيُحْجِم عنه»[(١)].

ولنعلم بأن أهل العلم هم أبصر الناس بالشر ومداخله؛ قال الله تعالى: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ وَٱلسُّوٓءَ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [النحل: ٢٧]؛ قال ابن سعدي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «﴿قَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ﴾ أي: العلماء الربّانيون: ﴿إِنَّ ٱلْخِزْىَ ٱلْيَوْمَ﴾؛ أي: يوم القيامة، ﴿وَٱلسُّوٓءَ﴾؛ أي: سوء العذاب ﴿عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ﴾. وفي هذا فضيلة أهل العلم، وأنهم الناطقون بالحقّ في هذه الدنيا، ويوم يقوم الأشهاد، وأن لقولهم اعتبارًا عند الله وعند خلقه»[(٢)].

---

(١) «تيسير الكريم الرحمن» (ص: ١٩٠). (٢) المصدر السابق (ص: ٤٣٨).

وقال سبحانه في سياق قصة قارون: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ وَيۡلَكُمۡ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيۡرٞ﴾ [القصص: ٨٠]؛ فأهل العلم هنا كانوا مُتميزين عن غيرهم؛ فهم بُصراء بالشر وعلماء بالخير؛ فلما رأوا الناس يتمنوّن مثل ما أُوتي قارون، حذّروهم من الشر، وبيّنوا لهم الخير وأن الدار الآخرة خير لمن آمن، وعمل صالحًا.

ولم يعرف هؤلاء الذين تمنّوا حظوظ الدنيا أن العلماء على الحقّ، إلا حينما حلّت عقوبة الله بقارون، عندها ﴿وَأَصۡبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوۡاْ مَكَانَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَقُولُونَ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُۖ لَوۡلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا لَخَسَفَ بِنَاۖ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [القصص: ٨٢].

ولما كان العلماء هم العارفون بالشرّ، صاروا هم الذين ينهون الناس عن الوقوع فيه، قال الله تعالى: ﴿لَوۡلَا يَنۡهَىٰهُمُ ٱلرَّبَّٰنِيُّونَ وَٱلۡأَحۡبَارُ عَن قَوۡلِهِمُ ٱلۡإِثۡمَ وَأَكۡلِهِمُ ٱلسُّحۡتَۚ لَبِئۡسَ مَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ﴾ [المائدة: ٦٣].

أي: هلا نهاهم العلماء المتصدّون لنفع الناس عن هذه الشرور العظيمة؛ فكان لزامًا عليهم أن يبيّنوا للناس، والناس عليهم لزوم طاعة العلماء، والاستجابة لتحذيرهم من الشر، ونهيهم عن المعاصي»[(١)].

إذا تبيّن هذا؛ فاعلم أن التزام فهم العلماء الذين اتفقت الأمة على إمامتهم، وجعل الله لهم القبول في الأرض، ممن أخذوا العلم عن أهله، أمر لازم شرعًا وعقلًا، خصوصًا في النوازل والفتن.

فالواجب على المسلمين الرجوع للعلماء والصدور عن رأيهم، ومحبتهم واحترامهم، والحذر من الوقيعة فيهم، وشحن النفوس ضدهم، أو سماع كلام الأعداء فيهم؛ فإن الأعداء يَسْعون جاهدين للحيلولة بين الناس والعلماء؛ لأنَّ العلماء يُبيّنون خطر الأعداء والمندسّين في الأمة،

---

(١) مستفاد من كتاب: «قواعد في التعامل مع العلماء»، للشيخ عبد الرحمٰن اللويحق (ص: ٥٣).

ويكشفون مخططاتهم، ويُوجهون الأمة إلى ما فيه أمنها وعزّها، وهذا مما يهدم أهداف الأعداء قديمًا وحديثًا؛ فلأجل هذا السبب شنّ الأعداء والمُندسّين في الأمة من المنافقين وأهل الأهواء سهامهم في الطعن بالعلماء.

قال سهل التُّسْتَري رَحِمَهُ اللَّهُ: «لا يزال الناس بخير ما عظّموا السلطان والعلماء؛ فإذا عظموا هذين أصلح الله دُنياهم وأخراهم، وإذا استخفّوا بهذين أفسد الله دنياهم وأخراهم»(١).

ـ الأمر الثاني: طاعة الحاكم المسلم بالمعروف لا في المعصية:

اعلم أن الدعوة السلفية منهجها في معاملة الحكام مبني على أصول مهمة مأخوذة من الكتاب والسُّنّة وهدي السلف الصالح، وهذه الأصول بمراعاتها يكون الخير والصلاح للأمة، وبفقدها يكون الخلل والفساد في الأمة؛ **فمن هذه الأصول:**

١ ـ **منهجهم في معاملة الحكام مبني على الاتباع للشرع لا الابتداع**؛ مبني على طاعة الله وَجَلَّ وطاعة رسوله ﷺ لا على الأهواء والآراء، أو المداهنة والعاطفة أو إرضاء الحكام؛ بل هو منهج قائم على التعبُّد لله تعالى في معاملة هؤلاء الحكام؛ كما أننا نتعبد لله في معاملة سائر الناس.

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ﴾ [النساء: ٥٩].

وقال النبي ﷺ: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن يعصني فقد عصى الله، ومن يطع الأمير فقد أطاعني، ومن يعص الأمير فقد عصاني**»(٢).

---

(١) «تفسير القرطبي» (٥/ ٢٦٠).

(٢) أخرجه البخاري (٧١٣٧)، ومسلم (١٨٣٥).

فطاعة الولاة من طاعة الله وطاعة رسوله ﷺ.

٢ ـ **أن الكتاب والسُّنّة هما الميزان في العلاقة بين الحاكم والمحكوم**؛ فإذا حصل خلاف أو نزاع في العلاقة بين الحاكم والمحكوم؛ فالمرجع والمرد إلى الكتاب والسُّنّة، والتمسُّك بالمحكمات وردّ المشتبهات إليهما، دون الرد إلى آراء الرجال واجتهادات العلماء أو زَلّاتهم، أو تقديم المشتبهات على المحكمات.

قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

قال المزني رحمه الله: «ذمّ الله الاختلاف، وأمر عنده بالرجوع إلى الكتاب والسُّنّة؛ فلو كان الاختلاف من دينه ما ذمّه، ولو كان التنازُع من حكمه ما أمرهم بالرجوع عنده إلى الكتاب والسُّنّة»[1].

٣ ـ **أن منهج أهل السُّنَّة والجماعة وسط في باب التعامل مع الحكام، بين أهل الغلو وأهل الجفاء؛ فالوسطية سمة أهل السُّنَّة والجماعة في جميع أبواب الدين**، ومنها السمع والطاعة للحكام المسلمين؛ فهم وسط بين من يُطيعهم مطلقًا حتى فيما يخالف الشرع، وبين من يَرفض طاعتهم بالمعروف، ووسط في التعامل مع منكرات الحكّام بين من يُجوّزها لهم ويُؤيّدهم عليها، أو يسوّغها لهم أو يُهوِّن منها، وبين من يُكفّرهم لأجلها، أو يُجوِّز الخروج عليهم ويُهدِر مكانتهم بسببها، ووسط أيضًا في النصيحة بين من لا يُبالي بمنكراتهم ومخالفاتهم الشرعية ولا ينصح لهم، وبين من يُشهِّر بهم ويَشحن نفوس الناس ضدهم.

---

(١) «جامع بيان العلم» (٢/ ٩١٠).

*** خلاصة منهج أهل السُّنَّة والجماعة في معاملة الحكام:**

السمع والطاعة لهم بالمعروف في المنشط والمكره، والشدة والرخاء، وعدم نزع اليد من طاعة أو الخروج عليهم؛ امتثالًا لقول الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩].

وقول النبي ﷺ في حديث عبادة رضي الله عنه: «**بايعنا رسول الله ﷺ على السمع والطاعة؛ في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأَثَرة علينا، وألا نُنازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان**»(١).

وقوله ﷺ: «**عليك السمع والطاعة؛ في عسرك ويسرك، ومنشطك ومكرهك وأَثَرة عليك**»(٢).

فهذه الأحاديث فيها الأمر بالسمع والطاعة للحاكم المسلم في العسر واليسر، والنهي عن منازعة الولاة خصوصياتهم، والصبر على استئثارهم في الدنيا، وعدم نزع اليد من طاعة.

وفي حديث عَلِيٍّ رضي الله عنه بيّن عليه الصلاة والسلام أن الطاعة بالمعروف لا في المعصية؛ قال النَّبِيُّ ﷺ: «**إنما الطاعة في المعروف**»(٣).

فالحاكم يُسمع ويطاع له في المعروف لا في المعصية؛ قال النبي ﷺ: «**السمع والطاعة حقٌّ على المرء المسلم فيما أَحب وَكَرِه، ما لم يُؤمر بمعصية؛ فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة**»(٤)

أي: لا سمع ولا طاعة في عين المعصية، لا في مطلق ما يأمر به الحاكم؛ لقوله ﷺ: «**ألا من ولي عليه وال؛ فرآه يأتي شيئًا من**

---

(١) أخرجه البخاري (٧١٩٩)، ومسلم (١٧٠٩).
(٢) أخرجه مسلم (١٨٣٦).
(٣) أخرجه البخاري (٤٣٤٠)، ومسلم (١٨٤٠).
(٤) أخرجه البخاري (٧١٤٤)، ومسلم (١٨٣٩).

معصية الله؛ فليكره ما يأتي من معصية الله، ولا ينزعنّ يدًا من طاعة»[(١)].

فالنبي ﷺ أرشدنا هنا إلى كراهة المعصية، وعدم نزع يد الطاعة في غير المعصية.

وفي حديث ابْن عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أمرنا بالصبر على ما نكرهه من جهة الحكام؛ قال النَّبِيُّ ﷺ: «**من رأى من أميره شيئًا يكرهه؛ فليصبر عليه؛ فإنه من فارق الجماعة شبرًا فمات، إلا مات ميتة جاهلية**»[(٢)].

وعلى هذا؛ فإذا وقع الحاكم في منكر؛ فعلينا أن نكره هذا المنكر وألا نُعينه عليه، وألا يَحملنا وقوعه في المنكر والمعصية على ترك السمع والطاعة له في غير المعصية، أو الخروج عليه.

وفي حديث أم سلمة رضي الله عنها بيّـن لنا عليه الصلاة والسلام طريقة الإنكار على الولاة، وحذّرنا من متابعتهم في معاصيهم أو الرضا بمنكراتهم، ورخّص لنا في الإنكار أمامهم لا مِن خَلفهم؛ قال ﷺ: «**ستكون أمراء؛ فتعرفون وتنكرون؛ فمن عرف برئ، ومن أنكر سلم، ولكن من رضي وتابع**». قالوا: أفلا نقاتلهم؟ قال: «**لا ما صلوا**»[(٣)].

وقوله: «**ومن أنكر سلم**»: أنكر بقلبه أو أمامه، لا من خلفه أو التشهير به؛ كما سيأتي بيانه.

ويوضح هذا ما جاء عن سلمة بن يزيد الجُعفي، حينما سأل النبي ﷺ؛ فقال: يا نبي الله، أرأيت إن قامت علينا أُمراء، يسألوننا حقّهم، ويمنعوننا حقّنا؛ فما تأمرنا؟ فأعرض عنه، ثم سأله؛ فأعرض عنه، ثم سأله في الثانية أو الثالثة؛ فجذبه الأشعث بن قيس؛ فقال له رسول الله ﷺ: «**اسمعوا وأطيعوا؛ فإنما عليهم ما حُمِّلوا، وعليكم ما حُمِّلتم**»[(٤)].

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥٥).
(٢) أخرجه البخاري (٧٠٥٣)، ومسلم (١٨٤٩).
(٣) أخرجه مسلم (١٨٥٤).
(٤) أخرجه مسلم (١٨٤٦).

فلم يأمر بنزع اليد من طاعة، أو جوّز الخروج عليهم، أو خلع بيعتهم، مع أن الذين سأل عنهم سلمة مستأثرون في الدنيا ومُضيِّعون للحقوق!!

وفي حديث حذيفة رضي الله عنه في ذكر فتنة آخر الزمان، قال رسول الله ﷺ: «**يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهدي، ولا يستنُّون بسُنّتي، وسيقوم فيهم رجال، قلوبهم قلوب الشياطين؛ في جثمان إنس**». قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله، إن أدركت ذلك؟ قال: «**تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك، وأخذ مالك؛ فاسمع وأطع**»(١).

وقال بمثل هذا عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم، والأحاديث يصدق بعضها بعضًا؛ فكلها تأمر بالسمع والطاعة للإمام، وإن كان عنده ظلم واستئثار في الدنيا، أو كان عنده منكرات.

وفي حديث عديّ بن حاتم: قلنا: يا رسول الله، لا نسألك عن طاعة من اتقى، ولكن من فعل وفعل ـ فذَكر الشرّ ـ؛ فقال: «**اتقوا الله، واسمعوا وأطيعوا**»(٢).

وهذا نص في كيفية التعامل مع الحاكم الذي يفعل الشر لا الخير.

بل إن النبي ﷺ أمرنا بالسمع والطاعة، وإن كان الإمام غير أهل للإمامة؛ كما في حديث العرباض بن سارية قال: «وعظنا رسول الله ﷺ موعظة بليغة، ذرفت منها العيون، ووجلت منها القلوب. فقال قائل: يا رسول الله؛ كأنها موعظة مودِّع فأوصنا. فقال: «**أوصيكم بتقوى الله، والسمع والطاعة، وإن كان عبدًا حبشيًّا**»(٣).

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٤٧).

(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السُّنّة» (٢/ ٥٠٨)، وصححه الألباني في «ظلال الجنة».

(٣) رواه أبو داود (٤٦٠٧)، والترمذي (٢٦٧٦)، وصححه الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٤٦٠٧).

وقال أبو ذرّ رضي الله عنه: «إن خليلي أوصاني أن أسمع وأطيع، وإن كان عبدًا مجدع الأطراف»(١).

ومن طريقة أهل السُّنَّة والجماعة في معاملة الحكام **بذل النصيحة لهم**؛ امتثالًا لقول النبي ﷺ: «**الدين النصيحة**». قلنا: لمن؟ قال: «**لله ولكتابه ولرسوله، ولأئمّة المسلمين وعامّتهم**»(٢).

وقوله ﷺ: «**إن الله يرضى لكم ثلاثًا، ويسخط لكم ثلاثًا: يرضى لكم أن تعبدوه ولا تشركوا به شيئًا، وأن تعتصموا بحبل الله جميعًا، وأن تناصحوا مَنْ ولّاه أمركم. ويسخط لكم: قيل وقال، وإضاعة المال، وكثرة السؤال**»(٣).

ومعنى النصيحة لهم بيّنها الحافظ ابن حجر في قوله: «والنصيحة لأئمة المسلمين: إعانتهم على ما حملوا القيام به، وتنبيههم عند الغفلة، وسدّ خلتهم عند الهفوة، وجمع الكلمة عليهم، وردّ القلوب النافرة إليهم. ومن أعظم نصحهم دفعهم عن الظلم بالتي هي أحسن»(٤).

وقد بيّنت السُّنَّة طريقة النصح للولاة، وأنها تكون فيما بين الناصح والحاكم، لا في العلن؛ فعن عياض بن غنم رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ قال: «**من أراد أن ينصح السلطان بأمر؛ فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده فيخلوا به؛ فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدّى الذي عليه له**»(٥).

وعلى هذا سار السلف؛ قال سعيد بن جبير رحمه الله: قال رجل لابن عباس: آمر أميري بالمعروف؟ قال: «إن خشيت أن يقتلك فلا تؤنّب

---

(١) رواه مسلم (٦٤٨).
(٢) رواه مسلم (٥٥).
(٣) رواه مسلم (١٧١٥).
(٤) «فتح الباري» لابن حجر (١/ ١٣٨).
(٥) رواه الإمام أحمد (٣/ ٤٠٤)، والحاكم في «المستدرك» (٣/ ٢٩٠). وقال الألباني: فالحديث صحيح بمجموع طرقه.

الإمام؛ فإن كنت لا بد فاعلًا ففيما بينك وبينه»[١].

وعن أسامة بن زيد أنه قيل له: ألا تدخل على عثمان لتكلمه؟ فقال: «أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟ والله لقد كلمته فيما بيني وبينه، ما دون أن أفتح أمرًا لا أُحب أن أكون أول من فتحه»[٢].

وقال شريح بن عبيد الحضرمي وغيره: «جلد عياض بن غَنم صاحب (دارا) حين فُتحت؛ فأغلظ له هشام بن حكيم القول، حتى غضب عياض، ثم مكث ليالي؛ فأتاه هشام بن حكيم فاعتذر إليه، ثم قال هشام لعياض: ألم تسمع النبي ﷺ يقول: «**إن من أشد الناس عذابًا أشدهم عذابًا في الدنيا للناس**»؟

فقال عياض بن غنم: يا هشام بن حكيم، قد سمعنا ما سمعت، ورأينا ما رأيت، أولم تسمع رسول الله ﷺ يقول: «**من أراد أن ينصح لسلطان بأمر فلا يبد له علانية، ولكن ليأخذ بيده فيخلو به؛ فإن قبل منه فذاك، وإلا كان قد أدّى الذي عليه له**». وإنك يا هشام لأنت الجريء؛ إذ تجترئ على سلطان الله؛ فهلا خشيت أن يقتلك السلطان؛ فتكون قتيل سلطان الله ﷻ»[٣].

وهذه القصّة فيها رد الصحابي عياض بن غنم على الصحابي هشام في طريقة الإنكار على الولاة، وذكر له النص الفاصل في المسألة، وفيه رجوع السلف حال النزاع إلى الأدلة.

وقال ابن عبد البر رحمه الله: «إن لم يكن يتمكن نصح السلطان؛ فالصبر والدعاء؛ فإنهم كانوا ينهون عن سبّ الأمراء»[٤].

---

(١) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ٧٣).
(٢) رواه مسلم (٢٩٨٩).
(٣) رواه أحمد في مسنده، «ط الرسالة» (٢٤/ ٤٩)، (١٥٣٣٣).
(٤) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٢١/ ٢٨٧).

وبعد وضوح المحجة وبيان الحجة في معاملة الحكام؛ فلا حجّة لمخالف لقي الله وهو لم ينقد لها؛ عن ابن عمر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**من نزع يده من الطاعة فلا حُجّة له يوم القيامة، ومن مات مفارقًا للجماعة مات ميتة جاهلية**»(١).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «**ثلاثة لا يكلمهم الله، ولا ينظر إليهم، ولا يزكيهم ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بطريق يمنع منه ابن السبيل، ورجل بايع رجلًا لا يبايعه إلا لدنيا فإن أعطاه ما يريد وفى له وإلا لم يف له، ورجل ساوم رجلًا بسلعة بعد العصر فحلف بالله لقد أعطى بها كذا وكذا فأخذها**»(٢).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «من أطاع الله ورسوله بطاعة ولاة الأمر لله فأجره على الله، ومن كان لا يطيعهم إلا لما يأخذه من الولاية والمال فإن أعطوه أطاعهم وإن منعوه عصاهم؛ فما له في الآخرة من خلاق»(٣).

*** ختامًا: أذكر بعض أقوال العلماء الجامعة في معاملة الحكام، وحقيقة الموقف من منكراتهم، وطريقة الإنكار عليهم، وتحديد مفهوم ولي الأمر، وغيرها من التنبيهات المهمة، على سبيل الاختصار.**

- **من أقوال الصحابة والتابعين:**

١ ـ قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه: «لا يُصلح الناس إلا أمير: برّ، أو فاجر». قالوا: يا أمير المؤمنين هذا البرّ؛ فكيف الفاجر؟ قال: «إن الفاجر يُؤَمِّنُ الله عز وجل به السَّبيل، ويُجاهد به العدو، ويجيء به الفيء، وتُقام به الحدود، ويُحجّ به البيت، ويَعبد اللهَ فيه المسلمُ آمنًا حتى يأتيه أجله»(٤).

---

(١) أخرجه مسلم (١٨٥١)، وأحمد (٥٦٧٦)، واللفظ له.
(٢) رواه البخاري (٢٦٧٢).
(٣) «مجموع الفتاوى» (٣٥/ ١٦).
(٤) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠/ ١٥).

٢ ـ عن معاوية بن أبي سفيان، قال: لما خرج أبو ذرّ إلى الربذة، لقيه ركب من أهل العراق؛ فقالوا: يا أبا ذر، قد بلغنا الذي صُنع بك؛ فاعقد لواءً يأتيك رجال ما شئت. قال: مهلًا مهلًا يا أهل الإسلام؛ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**سيكون بعدي سلطان فأعزوه، من التمس ذُلّه ثغر ثغرة في الإسلام، ولم يقبل منه توبة حتى يعيدها كما كانت**»(١).

٣ ـ قال أنس رضي الله عنه: «كان الأكابر من أصحاب رسول الله ﷺ ينهوننا عن سبّ الأمراء»(٢).

٤ ـ قال أبو الدرداء رضي الله عنه: «إن أول نفاق المرء طعنه على إمامه»(٣).

٥ ـ عن هلال بن أبي حميد قال: سمعت عبد الله بن عكيم يقول: «لا أُعين على دم خليفة أبدًا بعد مقتل عثمان. فيقال له: يا أبا معبد أو أعنت على دمه؟ فيقول: إني أُعدّ ذكر مساويه عونًا على دمه»(٤).

٦ ـ قال سهل بن عبد الله التُسْتَري رحمه الله: «هذه الأمة ثلاث وسبعون فرقة: اثنتان وسبعون هالكة؛ كلهم يبغض السلطان، والناجية هذه الواحدة التي مع السلطان»(٥).

وقال رحمه الله: «لا يزال الناس بخير ما عظّموا السلطان والعلماء؛ فإذا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإذا استخفُّوا بهذين

---

(١) أخرجه ابن أبي عاصم في «السنة» (١٠٧٩)، وصحح إسناده الألباني.
(٢) رواه ابن أبي عاصم في «السنة»، وقال الألباني: إسناده جيد.
(٣) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٢١/ ٢٨٧).
(٤) رواه ابن سعد في «الطبقات» (٦/ ١١٥).
(٥) ذكره أبو طالب المكي في «قوت القلوب» (٢/ ٢٠٩).

أفسد الله دنياهم وأخراهم»[١].

٧ ـ قال أبو إسحاق السبيعي رَحِمَهُ اللَّهُ: «ما سبَّ قومٌ أميرهم إلا حرموا خيره»[٢].

٨ ـ عن عمر بن يزيد قال: سمعت الحسن ـ أيام يزيد بن المهلب يقول ـ وأتاه رهط ـ فأمرهم أن يلزموا بيوتهم ويغلقوا عليهم أبوابهم. ثم قال: «والله، لو أن الناس إذا ابتلوا من قبل سلطانهم صبروا، ما لبثوا أن يرفع الله عَزَّوَجَلَّ ذلك عنهم، وذلك أنهم يفزعون إلى السيف فيوكلون إليه، والله ما جاؤوا بيوم خير قط، ثم تلا: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ ٱلْحُسْنَىٰ عَلَىٰ بَنِيٓ إِسْرَٰٓءِيلَ بِمَا صَبَرُوا۟ وَدَمَّرْنَا مَا كَانَ يَصْنَعُ فِرْعَوْنُ وَقَوْمُهُۥ وَمَا كَانُوا۟ يَعْرِشُونَ﴾ [الأعراف: ١٣٧]»[٣].

وقال الحسن رَحِمَهُ اللَّهُ: «اعلم ـ عافاك الله ـ أن جور الملوك نقمة من نقم الله تعالى، ونقم الله لا تُلاقى بالسيوف، وإنما تُتَّقى وتُستدَفع بالدعاء والتوبة والإنابة والإقلاع عن الذنوب، إن نقم الله متى لقيت بالسيوف كانت هي أقطع. ولقد حدثني مالك بن دينار أن الحجاج كان يقول: اعلموا أنكم كلما أحدثتم ذنبًا أحدث الله في سلطانكم عقوبة، ولقد حدثت أن قائلًا قال للحجاج: إنك تفعل بأمة رسول الله ﷺ كيت وكيت! فقال: أجل، إنما أنا نقمة على أهل العراق لما أحدثوا في دينهم ما أحدثوا، وتركوا من شراع نبيهم؟ ما تركوا.

وقيل: سمع الحسن رجلًا يدعو على الحجاج؛ فقال: لا تفعل ـ رحمك الله ـ إنكم من أنفسكم أُتيتم، إنما نخاف إن عُزل الحجاج أو مات: أن تليكم القردة والخنازير.

---

(١) «تفسير القرطبي» (٥/ ٢٦٠).
(٢) ذكره ابن عبد البر في «التمهيد» (٢١/ ٢٨٧).
(٣) «الشريعة» للآجري (١/ ٣٧٤).

ولقد بلغني أن رجلًا كتب إلى بعض الصالحين يشكو إليه جور العمال؛ فكتب إليه:

يا أخي، وصلني كتابك تذكر ما أنتم فيه من جور العمال، وإنه ليس ينبغي لمن عمل بالمعصية أن ينكر العقوبة، وما أظن الذي أنتم فيه إلا من شؤم الذنوب. والسلام»[(١)].

وكان الحسن البصري يقول: إن الحجاج عذاب الله؛ فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم، ولكن عليكم بالاستكانة والتضرع؛ فإن الله تعالي يقول: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦][(٢)].

٩ ـ قال الإمام أحمد: «ومن خرج على إمام المسلمين، وقد كان الناس اجتمعوا عليه، وأقروا له بالخلافة بأي وجه كان: بالرضا أو بالغلبة ـ فقد شقّ هذا الخارج عصا المسلمين، وخالف الآثار عن رسول الله ﷺ؛ فإن مات الخارج عليه مات ميتة جاهلية»[(٣)].

وقال رَحِمَهُ اللَّهُ في العقيدة التي رواها عنه عبدوس بن مالك العطار: «ومن غلب عليهم ـ يعني: الولاة ـ بالسيف حتى صار خليفة، وسُمي أمير المؤمنين؛ فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا»[(٤)].

وقال حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ: «اجتمع فقهاء بغداد في ولاية الواثق إلى أبي عبد الله ـ يعني الإمام أحمد بن حنبل رَحِمَهُ اللَّهُ تعالى وقالوا له: إن الأمر قد تفاقم وفشا ـ يعنون: إظهار القول بخلق القرآن، وغير ذلك ـ ولا نرضى بإمارته ولا سلطانه. فناظرهم في ذلك، وقال: عليكم بالإنكار في

---

(١) «آداب الحسن البصري» لابن الجوزي (ص: ١١٦).
(٢) «الطبقات» لابن سعد (٩/ ١٦٥).
(٣) «أصول السُّنَّة» لأحمد بن حنبل (ص: ٤٥، ٤٦).
(٤) «الأحكام السلطانية» لأبي يعلى الفراء (ص: ٢٠).

قلوبكم، ولا تخلعوا يدًا من طاعة، ولا تشقُّوا عصا المسلمين، ولا تسفكوا دماءكم ودماء المسلمين معكم، وانظروا في عاقبة أمركم، واصبروا حتى يستريح برّ، ويُستراح من فاجر. وقال: ليس هذا ـ يعني: نزع أيديهم من طاعته ـ صوابًا، هذا خلاف الآثار»[١].

وقال حرب الكرماني ـ صاحب الإمام أحمد ـ في العقيدة التي نقلها عن جميع السلف: «والانقياد لمن ولاه الله ﷻ أمركم، لا تنزع يدًا من طاعته، ولا تخرج عليه، حتى يجعل الله لك فرجًا ومخرجًا، ولا تخرج على السلطان، وتسمع وتطيع، ولا تنكث بيعته؛ فمن فعل ذلك؛ فهو مبتدع مخالف للجماعة»[٢].

١٠ ـ قال شيخ الإسلام رحمه الله: «وقلّ من خرج على إمام ذي سلطان، إلا كان ما تولّد على فعله من الشر أعظم مما تولّد من الخير؛ كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة، وكابن الأشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق، وكابن المهلّب الذي خرج على ابنه بخراسان، وكأبي مسلم صاحب الدعوة الذي خرج عليهم بخراسان أيضًا، وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة والبصرة، وأمثال هؤلاء.

قال: وغاية هؤلاء إما أن يَغلبوا، وإما أن يُغلبوا ثم يزول ملكهم؛ فلا يكون لهم عاقبة؛ فإن عبد الله بن علي وأبا مسلم هما اللذان قتلا خلقًا كثيرًا، وكلاهما قتله أبو جعفر المنصور. وأما أهل الحرّة وابن الأشعث وابن المهلّب وغيرهم؛ فهُزموا وهُزم أصحابهم؛ فلا أقاموا دينًا، ولا أبقوا دنيا، والله تعالى لا يأمر بأمر لا يصلح به صلاح الدين ولا صلاح الدنيا، وإن كان فاعل ذلك من أولياء الله المتقين، ومن أهل الجنة؛ فليسوا أفضل من علي وعائشة وطلحة والزبير وغيرهم، ومع هذا

---

(١) أخرج القصة الخلال في «السُّنّة» (ص: ١٣٣).
(٢) الجامع لعلوم الإمام أحمد ـ «العقيدة» (٣/ ١٢).

لم يحمدوا ما فعلوه من القتال، وهم أعظم قدرًا عند الله، وأحسن نية من غيرهم.

قال: وكذلك أهل الحرّة فيهم من أهل العلم والدين خلق، وكذلك أصحاب ابن الأشعث كان فيهم خلق من أهل العلم والدين، والله يغفر لهم كلهم.

وقد قيل للشعبي في فتنة ابن الأشعث: أين كنت يا عامر؟ قال: كنتُ حيث يقول الشاعر:

عوى الذئبُ فاستأنست بالذئب إذ عوى
وصـوَّتَ إنـسـان فـكـدت أطـيـر

أصابتنا فتنة، لم نكن فيها بررة أتقياء، ولا فجرة أقوياء.

وكان الحسن البصري يقول: إن الحجاج عذاب الله؛ فلا تدفعوا عذاب الله بأيديكم، ولكن عليكم بالاستكانة، والتضرُّع؛ فإن الله تعالى يقول: ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَٰهُم بِٱلْعَذَابِ فَمَا ٱسْتَكَانُوا۟ لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون: ٧٦].

وكان طلق بن حبيب يقول: اتقوا الفتنة بالتقوى. فقيل له: أجمل لنا التقوى. فقال: أن تعمل بطاعة الله على نور من الله، ترجو رحمة الله، وأن تترك معصية الله على نور من الله تخاف عذاب الله. رواه أحمد وابن أبي الدنيا.

وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج في الفتنة؛ كما كان عبد الله بن عمر وسعيد بن المسيب وعلي بن الحسين وغيرهم ينهون عام الحرّة عن الخروج على يزيد، وكما كان الحسن البصري ومجاهد وغيرهما ينهون عن الخروج في فتنة ابن الأشعث. ولهذا استقرّ أمر أهل السُّنَّة على ترك القتال في الفتنة، للأحاديث الصحيحة الثابتة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور

الأئمة وترك قتالهم، وإن كان قد قاتل في الفتنة خلق كثير من أهل العلم والدين...

إلى أن قال: وهذا كله مما يبيِّـن أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة، وترك قتالهم والخروج عليهم، هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمدًا أو مخطئًا، لم يحصل بفعله صلاح بل فساد، ولهذا أثنى النبي ﷺ على الحسن بقوله: «**إن ابني هذا سيِّدٌ، وسيصلح الله به فئتين عظيمتين من المسلمين**»[(١)]. ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنة، ولا بخروج على الأئمة، ولا نزع يد من طاعة ولا مفارقة للجماعة»[(٢)].

*** كلام جامع للعلامة الشيخ عبد العزيز بن باز** رَحِمَهُ اللَّهُ.

قال العلامة الشيخ عبد العزيز بن باز رَحِمَهُ اللَّهُ: «ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر؛ لأنَّ ذلك يفضي إلى الفوضى، وعدم السمع والطاعة في المعروف ويفضي إلى الخوض الذي يضرّ ولا ينفع، ولكن الطريقة المتَّبعة عند السلف، النصيحة فيما بينهم وبين السلطان والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به، حتى يوجه إلى الخير، وإنكار المنكر من دون ذكر الفاعل؛ فينكر الزنى، وينكر الخمر، وينكر الربا، من دون ذكر من فعله، ويكفي إنكار المعاصي والتحذير منها، من غير ذكر أن فلانًا يفعلها، لا حاكم ولا غير حاكم.

ولما وقعت الفتنة في عهد عثمان، قال بعض الناس لأسامة بن زيد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ألا تنكر على عثمان؟ قال: أأنكر عليه عند الناس؟ لكن أنكر عليه بيني وبينه، ولا أفتح باب شرّ على الناس.

---

(١) رواه البخاري (٢٧٧٤).

(٢) «منهاج السُّنَّة النبوية» (٤/ ٥٢٧ ـ ٥٣١).

ولما فتحوا الشر في زمن عثمان رضي الله عنه وأنكروا على عثمان جهرة، تمت الفتنة والقتال والفساد الذي لا يزال الناس في آثاره إلى اليوم، حتى حصلت الفتنة بين علي ومعاوية، وقتل عثمان وعلي بأسباب ذلك، وقتل جمٌّ كثير من الصحابة وغيرهم بأسباب الإنكار العلني، وذكر العيوب علنًا، حتى أبغض الناس ولي أمرهم وحتى قتلوه. نسأل الله العافية »[1].

وقال الشيخ رحمه الله: «السلطان يتنوع؛ فالسلطان الأعظم هو أمير المؤمنين ورئيس الدولة، ثم يجيء بعد ذلك الأمراء والرؤساء للمدن والقرى وشيوخ القبائل؛ كل واحد له سلطان؛ فالمساعدة على الخير والمعاونة على طاعة الله ورسوله والمساعدة على ترك ما نهى الله عنه ورسوله؛ سواء كانت ولايتهم كبيرة أو صغيرة؛ لما في هذا من اجتماع الكلمة، والتعاون على البر والتقوى، وتقليل الشر وتكثير الخير، ولو كان كافرًا؛ يطاع في الخير ولا يطاع في الشر.

لو بُلي الناس بأمير كافر، ولم يستطيعوا بالطرق الشرعية أن يُعيّنوا غيره، أطاعوه في الخير لا في الشر. ويجوز الخروج عليه إذا كانت عندهم قدرة يترتب عليها زواله من دون ضرر أكبر، أما إذا كان يخشى من ضرر أكبر فلا، يصبرون حتى يأتي الله بالفرج.

وإذا أتى بالكفر الصريح يُنصَح ويُبيّن له الحق، ويُحذر من الكفر والشرك، ويُبيّن له أن هذا يزيل ولايته، ويجوز الخروج عليه لعله ينتهي؛ فإن هداه الله وسلم فالحمد لله، وإلا نظروا، إن كان عندهم قدرة يعزلونه ويعيِّنون غيره فعلوا، وإلا صبروا حتى يأتي الله بالفرج؛ فلا يتعرضوا لسفك الدماء بغير طائل، الفرقة أعظم، يصبرون على الجماعة ويجتهدون في الصدع؛ فاجتماعهم على الحق وفي سبيل الدعوة إلى الحق ـ ولو

(١) «الفتاوى» (٨/ ٢١٠).

كان أميرهم يدعو إلى الكفر ـ خير لهم من أن يتصدّعوا على الانتشار والذبح وسفك الدماء وضياع الحق بينهم.

فقاعدة الشريعة تحصيل المصالح وتكميلها وتعطيل المفاسد وتقليلها؛ فلا بد من مراعاة المصالح والنظر إلى المصالح والمفاسد؛ فإذا كان القيام عليه لا يكون إلا بفساد وقتل المسلمين وإضاعة الحق أكثر لم يجز الخروج، حتى يوجد ما يعين على إزالة الشر وتقليله وتكثير الخير، ويكون بتنصيب أهل الحق، مثل ما قال النبي ﷺ: «**إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم من الله فيه برهان**»، فأباح لهم الخروج إباحة، وليس المعنى: قوموا، وإنما معناه الإباحة، إباحة الخروج حتى يزيلوا الباطل، حسب المقام»[(١)].

فالشيخ بيَّن هنا حكم الخروج على الحاكم الكافر، واشترط القدرة، وهذه يُحدِّدها العلماء الراسخون وأهل الشأن، وفي الدمعة البازية قرر بأن الذي يقاتل هذا الحاكم من أجل إزالته دولة مسلمة، لا أفراد الشعب الذين لا قدرة لديهم، وقرر أنه لا بد من بديل مسلم يحلّ محلّ هذا الكافر، وكل هذه القيود بعد وجود الكفر البواح الذي عندنا فيه من الله برهان.

وقد جاء في قرار هيئة كبار العلماء قولهم:

«(**إلا أن تروا كفرًا بواحًا عندكم فيه من الله برهان**)[(٢)].

فأفاد قوله: (**إلا أن تروا**): ألَّا يكفي مجرَّد الظنّ والإشاعة.

وأفاد قوله: (**كفرًا**): أنه لا يكفي الفسوق ولو كبر؛ كالظلم وشرب الخمر ولعب القمار، والاستئثار المحرم.

وأفاد قوله: (**بواحًا**): أنه لا يكفي الكفر الذي ليس ببواح؛ أي: صريح ظهر.

---

(١) «التعليقات البازية على شرح العقيدة الطحاوية» (٢/ ٨٩٩).

(٢) متفق عليه: أخرجه البخاري (٧٠٥٥)، ومسلم في (٤٧٧١).

وأفاد قوله: (**عندكم فيه من الله برهان**): أنه لا بد من دليل صريح؛ بحيث يكون صحيح الثبوت، صريح الدلالة؛ فلا يكفي الدليل ضعيف السند، ولا غامض الدلالة..

وأفاد قوله: (**من الله**): أنه لا عبرة بقول أحد من العلماء مهما بلغت منزلته في العلم والأمانة، إذا لم يكن لقوله دليل صريح صحيح من كتاب الله أو سُنّة رسوله ﷺ.

وهذه القيود تدل على خطورة الأمر»[(١)].

* **وصية الشيخ ابن عثيمين** رَحِمَهُ اللَّهُ:

قال الشيخ ابن عثيمين رَحِمَهُ اللَّهُ: «فالله الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وألا يُتّخذ من أخطاء السلطان سبيلٌ لإثارة الفتنة، وإلى تنفير القلوب عن ولاة الأمر؛ فهذا عين المفسدة، وأحد الأُسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس.

كما أن ملء القلوب على ولاة الأمر يحدث الشر والفتنة والفوضى، وكذا ملء القلوب على العلماء يحدث التقليل من شأن العلماء، وبالتالي التقليل من الشريعة التي يحملونها.

فإذا حاول أحد أن يقلل من هيبة العلماء وهيبة ولاة الأمر، ضاع الشرع والأمن؛ لأنَّ الناس إن تكلّموا في العلماء، لم يَثقُوا بكلامهم، وإن تكلّموا في الأُمراء، تَمردُوا على كلامهم وحصل الشر والفساد.

فالواجب أن ننظر ماذا سلك السلف تجاه ذوي السلطان؟ وأن يضبط الإنسان نفسه، وأن يعرف العواقب.

---

(١) مجلس (هيئة كبار العلماء)، الدورة التاسعة والأربعون بالطائف، بتاريخ (٢/ ٤/ ١٤١٩هـ).

وليعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام؛ فليست العبرة بالثورة والانفعال؛ بل العبرة بالحكمة.

ولست أريد بالحكمة السكوت عن الخطأ؛ بل معالجة الخطأ لنصلح الأوضاع، لا لنغيِّر الأوضاع؛ فالناصح هو الذي يتكلم ليصلح الأوضاع لا ليغيرها»[١].

هذه إشارات مختصرة حول منهج أهل السُّنَّة والجماعة في معاملة الحكام، وقد أُفردت بالتصنيف؛ فمن أراد التوسُّع فليرجع إليها، وقد تركت الكلام عن حكم نصب الإمام، وطرق توليته ونحوها؛ من أجل الاختصار، ولأن الحاجة أمسُّ للتذكير بالأحاديث السابقة.

تمت

والحمد لله ربِّ العالمين

(١) من رسالة «حقوق الراعي والرعية».

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
* **مقدمة**	٥
أسباب افتراق الأمة، والفرقة الناجية، وتخريجه	٦
المراد بالدعوة السلفية	٧
خطة العمل	٩
* **الفصل الأول: وجوب معرفة الدعوة السلفية واتِّباعها**	١١
أولًا: تحقيق رضا الله تعالى ومحبته	١١
ثانيًا: تحقيق الاتّباع للدعوة السلفية على الوجه الصحيح	١٤
ثالثًا: السير على الصراط المستقيم والنجاة من المهالك في الدنيا والآخرة	١٥
رابعًا: تحقيق الإسلام كما أُنزل غضًّا طريًّا صافيًا من جميع شوائب الشرك والبدع	١٦
خامسًا: تحقيق الهداية والأمان للأفراد والدول والمجتمعات	١٧
سادسًا: سلوك منهج التوسُّط والاعتدال، والبعد عن مناهج أهل الغلو والجفاء	١٩
سابعًا: زكاة النفس وطهارتها من مساوئ الأخلاق والأعمال	٢٠
ثامنًا: سلوك سبيل المصلحين، وذلك بالدعوة إلى الله على بصيرة	٢٢
* **الفصل الثاني: حقيقة الدعوة السلفية**	٢٥
حديث افتراق الأمة، والفرقة الناجية، وتخريجه	٢٥
فوائد مهمة مستفادة من حديث: «ما أنا عليه وأصحابي»	٢٦
الفائدة الأولى: مصداق حديث الافتراق من الكتاب والسُّنّة	٢٦
الفائدة الثانية: مجالات الاتِّباع لمنهج السلف الصالح	٢٧
الفائدة الثالثة: التعريف بكلمتي (المنهج والسلف)، وتحديد المراد بمصطلح السلف الصالح	٢٨
مدلول كلمة منهج السلف الصالح اصطلاحًا	٢٩

الموضوع | رقم الصفحة

الفائدة الرابعة: بيان من هو السلفي ٣١
خطر الوقوع في أعراض الدعاة وطلبة العلم (حاشية) ٣٤
تحذير من مخالفة منهجية ٣٧
الفائدة الخامسة: حكم الانتساب إلى السلف علمًا وعملًا، وقول: أنا سلفي .. ٤٠
الفائدة السادسة: معايير الانتماء للدعوة السلفية ٤٢
الفائدة السابعة: أهل السُّنَّة والجماعة ليس لهم اسم يعرفون به، إلا الإسلام وما دل عليه ٤٦
الفائدة الثامنة: أسماء وألقاب أهل السُّنَّة والجماعة وخصائصها ٤٨
الفائدة التاسعة: بطلان تقسيم الدعوة السلفية إلى أقسام أو تيارات ٥٠
الفائدة العاشرة: المخرج من الفتن والافتراق ٥٠
الفائدة الحادية عشرة: الوصف الجامع الذي تشترك فيه جميع الفِرق ٥٠
الفرق بين السُّنّي والبدعي ٥٥
الفائدة الثانية عشرة: الحقّ واحد غير متعدد ٥٦
الفائدة الثالثة عشرة: بطلان قول: الدعوة السلفية مرحلة زمنية ٥٧
الفائدة الرابعة عشرة: الحكم على الفِرق الوعيدية ٦٢
الفائدة الخامسة عشرة: العلاج النافع لجميع أمراض الأمة ٦٢
الفائدة السادسة عشرة: الدعوة السلفية تجمع، والبدع والأهواء تُفرِّق ٦٣
الفائدة السابعة عشرة: التمايز بين أهل الحق والباطل من مقاصد الشرع ٦٧
الفائدة الثامنة عشرة: الدعوة السلفية تُتبع في الشّدة الرخاء ٦٩
الفائدة التاسعة عشرة: أهمية معرفة الدعوة السلفية ٦٩
الفائدة العشرون: الدعوة السلفية يجب اتباعها وإيضاحها ونصرتها ٦٩
* **الفصل الثالث: نشأة الدعوة السلفية وبداية تاريخها** ٧٥
أولًا: أنها نشأت وبدأت مع نزول الوحي من السماء ٧٥
ثانيًا: أن الله تعالى هو الواضع لأصولها العلمية والعملية، والآمر باتباعها . ٧٦
ثالثًا: مما تميزت به الدعوة السلفية في تاريخها ومراحلها ٧٧
* **الفصل الرابع: مقاصد الدعوة السلفية** ٨١
أولًا: تحقيق العبودية الخالصة لله تعالى، المبنية على الكتاب والسُّنّة ٨١

الموضوع | رقم الصفحة

ثانيًا: تحقيق الاتباع للرسول ﷺ في جميع جوانب الدين ٨١
ثالثًا: حفظ جماعة المسلمين ولزومها ٨٢
رابعًا: حماية الإسلام من أن يدخل فيه ما ليس منه ٨٢
* **الفصل الخامس: موقف الدعوة السلفية من المخالفين لها** ٨٣
أولًا: نصيحة المخالفين ببيان الحق لهم، ودعوتهم بالحكمة والموعظة الحسنة، وجدالهم بالتي هي أحسن ٨٣
ثانيًا: العدل معهم ٨٣
ثالثًا: الرحمة بهم ٨٤
رابعًا: مباينتهم والبُعد عنهم، لكي لا يلتبس الحقّ بالباطل ٨٥
خامسًا: الصبر عليهم بتبيين الحقّ لهم ورد باطلهم ٨٥
* **الفصل السادس: أصول الدعوة السلفية** ٨٧
الأصلان: الأول والثاني: التمسُّك بالقرآن العظيم، وبالأحاديث النبوية الصحيحة ٨٧
أقوال العلماء في الحثّ على التمسُّك بالكتاب والسُّنّة لا بغيرهما ٨٨
أحوال السُّنَّة مع القرآن ٨٩
السُّنّة لا تعارض القرآن ٩٠
السُّنّة لا تتعارض في نفسها ٩١
العبرة بثبوت السُّنَّة لا بتواترها ٩١
الأصل الثالث: التقيّد بفهم السلف الصالح للقرآن والسُّنّة ٩١
لماذا يلتزم السلفيون فَهْمَ السلف؟ ٩٢
من أقوال الأئمة في وجوب لزوم فهم الصحابة ومن تبعهم بإحسان ٩٢
من وصايا السلف في الحثّ على التمسُّك بالآثار والإفتاء بها ٩٦
غزارة علم الصحابة رضي الله عنهم وأحوال من جاء بعدهم ١٠٠
أهل السُّنَّة والجماعة موصولون بالوحي، وأهل البدع مقطوعون عن الوحي ١٠٢
ثماني فوائد مهمة متفرعة عن الأصول الثلاثة السابقة ١٠٣
الفائدة الأولى: أهل السُّنَّة والجماعة يتخذون الكتاب والسُّنّة وما أجمع عليه سلف الأمة ميزانًا للقبول والرفض ١٠٣

الموضوع | رقم الصفحة

الفائدة الثانية: السلف لم يكونوا يعتقدون عقيدة، أو يأخذون برأي دون دليل ١٠٤
أقوال السلف والأئمة في ذمّ التقليد ١٠٥
الفائدة الثالثة: اتباع الدليل لا يعني تنقُّص الأئمة والعلماء وإهدار أقوالهم . ١٠٦
معارضة فاسدة للحجة ١٠٧
الفائدة الرابعة: الموقف الصحيح من الأئمة الأربعة ومذاهبهم الفقهية ١٠٨
مسائل مهمّة ١١٠
المسألة الأولى: هل يجب التمذهب وتقليد أحد المذاهب الأربعة أو غيرها ١١٠
المسألة الثانية: حكم الانتساب لأحد المذاهب الفقهية ١١٠
المسألة الثالثة: هل إجماع الأئمة الأربعة حجة ١١٢
المسألة الرابعة: متى يكون التمذهب محرمًا؟ ١١٢
المسألة الخامسة: حكم مخالفة المذهب الفقهي ١١٢
المسألة السادسة: هل الاختلاف الفقهي دليل لترك الواجبات أو ارتكاب المحرمات؟ ١١٣
المسألة السابعة: حكم تتبُّع الرُّخَص والشاذّ من أقوال العلماء ١١٣
العلامة الفارقة بين من يريد الحق، ومن يريد الشذوذ ١١٥
الفائدة الخامسة: في الفرق بين الاتباع والتقليد ١١٦
الفائدة السادسة: بيان ما الذي يسوغ فيه التقليد، ومن الذي يجوز له ذلك . ١١٨
حدود دائرة الاجتهاد وحكم مخالفة الاجماع ١١٩
الفائدة السابعة: بيان التقليد المحرَّم ١٢١
مسألة في أهمية ذكر الدليل في الفتيا ١٢٢
الفائدة الثامنة: لا يصح قول: لا إنكار في مسائل الخلاف ١٢٣
ضابط الخلاف المقبول والخلاف المرفوض ١٢٣
الأصل الرابع: الدعوة إلى التوحيد والتحذير من الشرك ١٢٤
الأصل الخامس: الدعوة إلى الاتباع، والتحذير من الابتداع ١٢٧
الأصل السادس: الدعوة إلى طلب العلم النافع ١٢٩

الموضوع | رقم الصفحة

الأصل السابع: التلقِّي عن العلماء الربانين والارتباط الوثيق بهم ١٣١
الأصل الثامن: الأمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم ١٣٦
الأصل التاسع: الدعوة إلى تزكية النفوس والأخلاق ١٤١
الأصل العاشر: التحذير من جميع البدع في الدين ١٤٣
الأصل الحادي عشر: تعظيم النصوص الشرعية ١٤٥
الأصل الثاني عشر: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على ما توجبه الشريعة ١٤٨
الأصل الثالث عشر: الموالاة والمعاداة في الله ١٥٠
الأصل الرابع عشر: التحذير من التحزُّب، ومفارقة الجماعة باسم أو شعار ١٥٢
* **الفصل السابع: خصائص الدعوة السلفية** ١٥٩
أولًا: اتصالهم بالوحي وعدم انفصالهم عنه في العقيدة والعمل ١٥٩
ثانيًا: اتفاقهم على أصول الدين وأمور العقيدة ١٦٠
ثالثًا: أنهم أعلم الناس بأحوال النبي ﷺ وأقواله وأفعاله ١٦١
رابعًا: ثبات أهلها على الحقّ، وعدم تقلُّبهم بما هي عادة أهل الأهواء ١٦٢
خامسًا: وسطيتهم في جميع أمور الدين بين أهل الغُلُوّ وأهل الجفاء ١٦٤
سادسًا: حرصهم على لزوم الجماعة والألفة، ونبذهم للخلاف الفُرقة ١٦٤
سابعًا: أنهم أعلم الناس بالحقّ، وأرحم الناس بالخلق، وأعدل الناس في الحكم ١٦٥
ثامنًا: أنهم شهداء الله في الأرض ١٦٦
تاسعًا: حراسة الدين من أن يُدخل فيه ما ليس منه ١٦٧
عاشرًا: أنهم يجتنبون الخصومات والمراء والجدال المذموم في الدين ١٧٠
الحادية عشرة: إيجاز العبارة ووضوحها في تقرير عقائد الدين وأحكامه ١٧٢
الثانية عشرة: أن دعوتهم شاملة لكل مسائل الدين العلمية والعملية ١٧٤
الثالثة عشرة: أن دعوتهم مسايرة للفطرة السليمة والعقل الصحيح ١٧٥
الرابعة عشرة: أنهم يُحذِّرون المسلمين من الدخول في الفتن ١٨٠
الخامسة عشرة: الاهتمام بأمور المسلمين الدينية والدنيوية، ونصرة قضاياهم وفق الكتاب والسُّنّة وفهم سلف الأمة ١٨٤

الموضوع | رقم الصفحة

من ضوابط التناصُر بين المسلمين ١٨٥
مجمل طريقة أهل السُّنَّة والجماعة في حمل هموم الأمة ١٨٧
• **خلاصة الكلام عن خصائص الدعوة السلفية** ١٩١
أهل السُّنَّة والجماعة بهذه الأصول العظيمة، والخصائص الشريفة، والخصال الحميدة غرباء في مقابل سائر الفِرق والطوائف والجماعات ١٩٢
غربة أهل السُّنَّة والجماعة، وذكر ما جاء في ثواب أهل الغربة ١٩٢
* **الفصل الثامن: التربية والأخلاق في الدعوة السلفية** ١٩٧
الأسباب التي دعت أهل السُّنَّة للاهتمام بالتزكية والتربية والأخلاق ١٩٨
أوجه تحقيق أهل السُّنَّة للتزكية والتربية والأخلاق ٢٠٢
الأسباب التي ساهمت في ضعف التزكية والتربية والأخلاق ٢٠٣
* **خاتمة: الدعوة السلفية دعوة إصلاحية تأمر بالصلاح والإصلاح وفق الشريعة، وتنهى عن الفساد والإفساد بكل صوره وأنواعه** ٢٠٧
الدعوة السلفية دعوة إصلاحية ٢٠٧
بيان من هو المصلح ٢٠٧
أمور تدل على أن الدعوة السلفية دعوة إصلاحية ٢٠٩
مفهوم الإصلاح ومحاربة الفساد ٢١١
• **أربع قواعد مهمة في الإصلاح** ٢١٣
القاعدة الأولى: القرآن الكريم قد دلّ على كل هدى وخير وصلاح وإصلاح، وحلّ جميع المشكلات التي تعاني منها الأمة الإسلامية ٢١٣
القاعدة الثانية: الرسول ﷺ وأصحابه رضي الله عنهم هم القدوة في منهج الإصلاح ومحاربة الفساد ٢١٧
القاعدة الثالثة: صلاح أحوال الأمة مربوط بأسباب شرعية بتحقيقها تكون سُنن الله الكونية التي لا تتبدّل ولا تتغيّر ٢٢٠
بيانُ الأوْصافِ التي يُستحقُّ بها النصرُ، ويَتَحَلَّى بها المؤمنُ ٢٢٢
القاعدة الرابعة: ركائز استقرار المجتمعات المسلمة وسبيل عزّها ٢٢٩
خلاصة منهج أهل السُّنَّة والجماعة في معاملة الحكام ٢٣٥
* **الفهرس** ٢٥١